وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ذي قار – كلية التربية للعلوم الانسانية

قسم اللغة العربية

الترتيب في الصرف العربي

النشأة والتطور إلى القرن العاشر الهجري

رسالة تقدَّم بها الطالب

أمجد يوسف خلف

إلى مجلس كلية التربية للعلوم الانسانية – جامعة ذي قار

وهي جزء من متطلَّبات نيل شهادة الماجستير

في اللغة العربيَّة وآدابها

بإشراف

الأستاذ الدكتور

رعد هاشم عبود

١٤٣٦هـ

٢٠١٥م

The Ministry of Higher Education and Scientific Research

Thi-Qar University - College of Education for Human Sciences

Department of Arabic Language

Ranking in the Arab exchange

Origin and evolution to the tenth century

Message presented by the student

Amjad Yusuf KHALF

To the Council of the College of Education for Humanities - University of Dhi Qar

It is part of a master's degree requirements

In Arabic Language and Literature

Under the supervision of

Prof. Dr.

Raad Hashim Abboud

2014 **1436**

إقرار المشرف

أشهد أن إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ (الترتيب في الصرف العربي النشأة ،والتطور الى القرن العاشر الهجري) التي تقدم بها الطالب (امجد يوسف خلف) الى قسم اللغة العربية / كلية التربية للعلوم الإنسانية /جامعة ذي قار، قد جرى تحت إشرافي وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها.

توقيع المشرف

أ .د. رعد هاشم عبود

١٧/ ١١ /٢٠١٤

وبناء على التوصيات المتوافرة أرشح هذه الرسالة للمناقشة .

رئيس قسم اللغة العربية

أ .م .د قصي ابراهيم نعمة

قرار لجنة المناقشة

نحن أعضاء لجنة المناقشة نشهد أننا قد اطلعنا على رسالة الطالب (**امجد يوسف خلف**) الموسومة بـ **(الترتيب في الصرف العربي النشأة والتطور الى القرن العاشر الهجري)** وناقشناه في محتوياتها ، وفيما لـه علاقة بها ، ونعتقد أنَّها جديرة بالقبول بتقدير ( ) لنيل شهادة الماجستير في اللغة العربية و آدابها .

التوقيع :
الاسم : عبد الكاظم محسن كاظم
الدرجة العلمية : أستاذ
التاريخ : / / ٢٠١٥

رئيساً

التوقيع:
الاسم : حيدر محمد رحم
الدرجة العلمية : أستاذ مساعد
التاريخ : / / ٢٠١٥

عضواً

التوقيع :
الاسم : جلال الدين يوسف فيصل
الدرجة العلمية : أستاذ مساعد
التاريخ : / / ٢٠١٥

عضواً

التوقيع :
الاسم : رعد هاشم عبود
الدرجة العلمية : أستاذ
التاريخ : / / ٢٠١٥

عضواً ومشرفاً

صدقت من مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية / جامعة ذي قار

التوقيع :
الاسم : أ.د . نعيم كريم عجيمي
عميد كلية التربية للعلوم الإنسانية /جامعة ذي قار
التاريخ : / / ٢٠١٥

الإهداء ...

إلى : من نحسبهم أمواتاً ، وهم أحياءٌ عند ربهم يرزقون.

ـ الشهـــــــداء.

إلى .. أخي الشهيـــر حسين يوسف خلف.

إلى .. والدي العزيز ...و ...والدتي العزيزة.

إلى ...من وفرت لي أجواء الدراسة ..زوجتي

إلى براعم المستقبل .... أطفالي

أهدي هذا جهدي.....

شكر وعرفان

وأنا اخط الأسطر الأخيرة من هذا البحث، احمد الله ،واشكره واثني عليه ، على توفيقه، تسديده وإنعامه ولا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل لأستاذي المشرف الدكتور رعد هاشم عبود لما بذله من رعاية ومساعدة علمية في انجاز هذا البحث ، وقد كان لي نعم الأب والمعلم والموجه ، واني لأسال الله عزَّ وجلّ أن يجزيه عني خير ما جزى به معلماً عن متعلم.

وأتقدم بالشكر الى عمادة كلية التربية في جامعة ذي قار متمثلة بعميدها الفاضل ومعاونه للشؤون العلمية لما قدماه للباحث من تذليل صعوبة ، وتقديم عون ولرئيس قسم اللغة العربية الدكتور: قصي إبراهيم الحصونة كما أتقدم بالشكر إلى أساتذة قسم اللغة العربية في كليتي التربية والآداب لما قدموه لي ،ولزملائي من نصائح ، ومن مادة علمية رصينة أثناء المرحلة التحضيرية .

وأتقدم بالشكر لأساتذتي الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة لتحملهم عناء قراءة البحث وتقويم ما جانب الصواب.

وأتقدم بالشكر الخالص إلى الدكتور رياض شنته جبر رئيس جامعة ذي قار المحترم، والدكتور هيثم الصويلي لما قدماه لي من عون ونصح.

وأتقدم بالشكر الجزيل لزملائي طلبة الدراسات العليا في كليتي التربية والآداب .

الباحث

Submitted

1-Praise be to God, prayer and peace be upon His creation and messengers Muhammad Mustafa, the God of medical divine.

But after

(Ranking in the Arab exchange) part of the Arabic language system grew, how? And how to develop, and where he settled? Topic that deserves study and highlight it, have pointed to Dr. Prof. Mr. Raad Hashim Abboud after his conviction subject and that is very important, it is a twin as the first brother to eat this topic :(arrangement in the Arab exchange, origination and development), and my conviction and my desire Vidrash Morphology not ease, but it is a difficult science was his gift, and has taken the words of Imam Ali (peace be upon him) a starting point me in Tghmh, Imam peace be upon him says: ((If endowed pemphigoid is where the severity of preventable greater than afraid of it (((1)

2- , And then I found it beneficial knowledge opens for man woke patience to search in the language lyrics, conditions, and assets, which traveled through Zmnhaalawl, who told him)), and after searching for the study of similar I did not find there of touched on this subject, but a small search for horny published in the Journal of the University or villages is not comprehensive.

Having decided to myself to look at this issue was research the title of which (in that order in the Arab exchange origination and evolution to the end of the tenth century), has necessitated the nature of the study research is divided into: boot, and three chapters, included

Investigation several then finale results and a glossary of sources and references .

3-The first chapter discusses: (origination, respectively) at each of: Sibawayh, radiator, Mezni.

Omaalvsal II: studied (evolution, respectively), and dealt with it: five scholars are: OS son, and the son of polite, and the Persian Abu Ali, the son-taking, and Abdul omnipotent Jarjaani.

And Dmalvsal III: (maturity and stability) and studied the six scientists are: Elzimkhshari, and the son of the eyebrow, and the son of a bird, and the son of the owner, Abu Hayyan Andalusian, and Suyuti.

Then Conclusion: The results of the most prominent public about: its origins and evolution of the arrangement, and the stability of Sibawayh to Suyuti. And thank all those who helped me or helped me in opinion or advice.

المحتويات

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة.	أ – ث
التمهيد بين الترتيب والرتبة والصرف والتصريف.	١-١٦
الفصل الأول **نشأة الترتيب الصرفـــــي**	١٨-٧٨
المبحث الأول : الترتيب الصرفي عند سيبويه(ت١٨٠هـ).	١٨-٤٢
المبحث الثاني : الترتيب الصرفي عند المازني(ت٢٤٧هـ).	٤٣-٥٦
المبحث الثالث : الترتيب الصرفي عند المبرد(٢٨٥ هـ).	٥٧-٧٨
الفصل الثاني **تطور الترتيب الصرفي**	٨٠-١٢٢
المبحث الأول : الترتيب الصرفي عند ابن السراج (ت٣١٦هـ)	٨٠-٩٣
المبحث الثاني : الترتيب الصرفي عند ابن المؤدب(ت٣٣٨هـ).	٩٤-١٠٤
المبحث الثالث : الترتيب الصرفي عند أبي علي الفارسي(ت٣٧٧هـ).	١٠٥-١١٢
المبحث الرابع : الترتيب الصرفي عند ابن جني(ت٣٩٢هـ).	١١٣-١١٨
المبحث الخامس: الترتيب الصرفي عند عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ).	١١٩- ١٢٢
الفصل الثالث **مرحلة النضج والاستقرار**	١٢٥-١٦٧
المبحث الأول : الترتيب الصرفي عند الزمخشري (ت٥٨٣هـ).	١٢٥-١٣٠

المبحث الثاني: الترتيب الصرفي عند ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ).	١٣١-١٣٧
المبحث الثالث: الترتيب الصرفي عند ابن عصفور الإشبيلي(ت٦٦٩هـ).	١٣٨-١٤٦
المبحث الرابع : الترتيب الصرفي عند ابن مالك (ت٦٧٢هـ).	١٤٧ ـ ١٥٦
المبحث الخامس: الترتيب الصرفي عند أبي حيان الأندلسي(ت٧٤٥هـ).	١٥٧-١٦١
المبحث السادس: الترتيب الصرفي عند السيوطي(ت٩١١هـ).	١٦٢-١٦٧
الخاتمة.	١٧١-١٧٤
قائمة المصادر .	١٧٦-١٩٢
الملخص باللغة الانكليزية.	A-B

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الناشر في الخلق فضله ، الباسط بالجود يده ، الذي لا يبلغ مدحته القائلون ، ولا يحصي نعماءَهُ العادّون الذي أكرمنا فأفصح البيان ،وخلّد العربية بالقرآن ، وصلى الله على خيرته من خلقه أفصح من نطق بالضاد ، محمّد الأمين وعلى آله الطيبين الطاهرين ، وصحبه المنتجبين صلاة تقترن بالصلاة عليه في كل وقت وحين.

أما بــعدُ ..

فدرس العربية ميدان تتبارى فيه العقول والأفكار؛ لما فيه من مادة غزيرة وفنون كثيرة ، وبرز فيه أعلام كثيرون حفظوا اللغة ، وما جاء فيها من قواعد النحو والصرف ، فكان الترتيب في المؤلفات الصرفية جزءاً من ذلك النظام اللغوي الذي انبثق مع نزول القرآن الكريم ،والصرف العربي علم نشأ مع النحو وسايره منذ أن قال عالم اللغة الأول وصاحب الفصاحة العليا: الإمام علي بن أبي طالب(عليه السلام) ،لأبي الأسود الدؤلي : انحُ نحو هذا ، ،فتضاربت الآراء واختلفت الأهواء فيمن وضع ذلك العلم الذي لازال غضاً طرياً يتدفق إلى يومنا هذا .

وامتد السؤال إلى(الصرف) كيف نشأ؟ وكيف تطور ؟ وأين استقر؟ وقد أشار عليّ الأستاذ الفاضل الدكتور . رعد هاشم عبود بعد قناعته بالموضوع وأنَّه في غاية الأهمية، فهو توأم النحو وشقيقه الأول ، بدراسة :(الترتيب في الصرف العربي ، النشأة، والتطور) ، وقناعتي ورغبتي في دراسة علم الصرف ليس لسهولته ، وإنّما هو علمٌ صعبٌ وقد هبتهُ ، واتخذت قول الإمام علي (عليه السلام) منطلقا لي في تجشمه ، يقول الإمام عليه السلام:((**إِذَا هِبْتَ أَمْراً فَقَعْ فِيهِ فَإِنَّ شِدَّةَ تَوَقِّيهِ أَعْظَمُ مِمَّا تَخَافُ مِنْهُ**))(١)

وبعدها وجدته علماً نافعاً ،يفتح للإنسان آفاق الصبر، للبحث في كلمات اللغة ،وأحوالها، وأصولها، وبعد البحث لم أجد هنالك من تطرق لهذا الموضوع ،إلا بحثاً صغيراً للقرني ، نشر في مجلة جامعة أم القرى، وهو غير شامل.

(١) نهج البلاغة :حكمة :١٧٦.

وقد استقر في قرارة الباحث أن لهذا العلم بدايةً انطلق منها ، ورحلة سار فيها، والسؤال كيف بدأ وسار وتطور؟ وكيف اخذ العلماء بعضهم من بعض؟ وكيف رتبوا وصنفوا مؤلفاتهم ؟وهل سار الترتيب على الوتيرة نفسها، منطلقاً من أول كتاب عرفته اللغة جاء بشكل مصنف مكتمل ، وهو كتاب : سيبويه ، وقد انطلق بعده العلماء في ترتيب كتبهم إمّا مقلداً له مادحاً أو ناقلاً عنه قادحاً، وصولا إلى القرن العاشر الهجري، هذا هو مدار البحث و الدراسة ، وبعد تتبع الترتيب للصرف العربي ارتأيت تتبع ترتيب الأبواب؛ لكونها مقياساً واضح المعالم يستطيع الباحث من خلاله رصد واستقراء التطور الحاصل ، ومدى التشابه والاختلاف بين المؤلفات الصرفية من عصر إلى آخر مع التطرق إلى ترتيب بعض الموضوعات الداخلية أحياناً، التي تدعم الفكرة وتقرب الصورة ، وقد اقتضت طبيعة الدراسة تقسيم البحث إلى : تمهيد ، وثلاثة فصول ، اشتملت مباحث عدة ، ثم خاتمة بالنتائج ومسرد بالمصادر والمراجع .

أما التمهيد : فقد تناول مفهوم الترتيب والرتبة ، والفرق بينهما ، ومفهوم التصريف والصرف عند العلماء والفرق بينهما ،وكذلك الفرق بين التصريف والاشتقاق عند العلماء والإشارة إلى الومضة الأولى لنشأة علم الصرف .

وتناول **الفصل الأول** : (نشأة الترتيب في الصرف العربي) ، وجاء في ثلاثة مباحث الأول :الترتيب عند سيبويه ، والثاني: الترتيب عند المبرد ، والثالث: الترتيب عند المازني ، إذ جعلت لكل عالم منهم مبحثاً ، يتناول ترتيب الأبواب الصرفية محاولا إيجاد بعض الأسباب و العلاقات بين الأبواب من حيث انتظامها على شكل مجموعات أو اضطرابها ، وهل سار سيبويه على منهج مرسوم مخطط له أو أنَّه وضع ترتيب كتابه دون خطة؟ ،وسيتضح ذلك من خلال تقسيم الأبواب وتنظيمها ، وقد جعلت المقياس الزمني لوفاة العالم معيارا تتبعت فيه التطور الحاصل وبعضاً من المظاهر المشتركة التي تجمع العلماء في ترتيب كتبهم، وكذلك فعلت مع بقية المباحث الأخرى إذ جاء المبرد في المبحث الثاني والمازني في المبحث الثالث مع بيان التشابه والاختلاف .

الفصل الثاني : درس (تطور الترتيب) ، فضم :خمسة علماء وجعلت لكل

عالم مبحثاً ، فتناول **المبحث الاول** : رأس التطور وهو ابن السراج في كتابه (الاصول) وكيف سار في ترتيب الأبواب ، وتقسيم الموضوعات الداخلية ، والكشف عن التنظيم الذي اجراه على كتابه معتمدا مادته من سابقيه وبالأخص سيبويه .

واهتم **المبحث الثاني** :بابن المؤدب وترتيبه للأبواب في كتابه (دقائق التصريف) مع بيان الاختلاف الحاصل بينه وبين سابقيه ، وابرز مظاهر التطور عنده.

وسلط **المبحث الثالث** :الضوء على تطور الترتيب عند أبي علي الفارسي ، وكذلك تطرقت إلى ترتيب الأبواب عنده مع بيان الاختلافات بينه وبين سابقيه ومن الذين اخذ عنهم ؟.

و **المبحث الرابع** : تناولت فيه (ابن جني) فدرست فيه ترتيب أبواب كتابه (التصريف الملوكي) مشيرا إلى ملامح التطور الحاصل عنده ، وممن أخذ ، وعلى من اتكأ في ترتيب كتابه .

وركز **المبحث الخامس** خاتمة الفصل على العالم عبد القاهر الجرجاني ،فدرستُ الترتيب عنده كما فعلت بالمباحث السابقة .

وضمَّ **الفصل الثالث:** (مرحلة النضج والاستقرار) ودرست فيه ستة علماء بحسب ترتيب وفياتهم ، فجعلت لكل عالم مبحثاً، فجاء الزمخشري أولهم في بيان الترتيب الجديد الذي ادخله للصرف معتمدا الترتيب المعهود في أقسام الكلام واختلافه عن سابقيه ، ومن أي العلماء أفاد في منهجه و ترتيبه .

وعالج **المبحث الثاني** ترتيب ابن الحاجب، وما هو الجديد عنده ، وممن أفاد في ترتيب أبوابه للشافية ، مع توضيح الأبواب الصرفية التي أورد ترتيبها ضمن أبواب النحو ، واختلاف آراء العلماء الذين ذكروها ، وعقد المبحث موازنة بسيطة بين ابن الحاجب والرضي ، مع الإشارة إلى التشابه والاختلاف في بعض مواطن الترتيب الداخلي عندهما.

والمبحث الثالث: تناولت فيه الترتيب عند ابن عصفور ، وكيف قسم كتابه ، و رتب أبوابه مع الإشارة الى ملامح الاستقرار عنده، والذين نقل عنهم.

وبعدها المبحث الرابع ، درست فيه الترتيب عند ابن مالك ، وضمّ ثلاثة كتب

مع موازنة بين كتابيه التسهيل و الألفية ، والإشارة إلى ملامح الاستقرار عنده .

أما المبحث الخامس: فتناولت فيه الترتيب عند ابي حيان الاندلسي في كتابه (الارتشاف) مع بيان الاختلاف والتشابه عن الذين نقل عنهم.

والمبحث السادس: تناولت فيه الترتيب عند (السيوطي) في كتابه (همع الهوامع في شرح جمع الجوامع) ، وتطرقت فيه إلى أهم ملامح الترتيب عنده.

ثم جاءت **الخاتمة** محتوية على ابرز ما توصلت اليه الدراسة من نتائج.

وقد اعتمدت منتهج متعددة في تتبع الأبواب داخل المصنفات مع بعض الموازنات التي توضح الصورة ، وتقرب الفكرة مستفيدا من آراء العلماء قدماء ومحدثين في بيان الترتيب الصرفي ، وتطوره وصولاً الى الاستقرار في ترتيب الابواب نهاية القرن العاشر الهجري ، مع تباين بين الفصول الثلاثة من حيث عدد المباحث ؛ بسبب المدة الزمنية التي حددت كل مدة وعدد العلماء والخصائص المشتركة الواضحة في الترتيب.

وقد اعتمدت المصادر القديمة والحديثة في هذه الدراسة وقد جاء كتاب سيبويه أول هذه المصادر في دراسة الترتيب ثم الذي يليه في المدة الزمنية حسب سني الوفاة مستفيدا من الدراسات الحديثة في الكشف عن ابرز مظاهر الترتيب.

وفي الختام اشكر الله الذي(صرف) العقول عن كنه معرفته ، وبصّرنا بمعرفته فيما أنزل علينا قرآنا يتلى أطراف الليل وآناء النهار،اللهم واجعل لي في عملي هذا خيراً وبركة، ويسّرلي من يستمع لجهدي المتواضع هذا، لأكون له عبدا يملكني إذا حرفاً علمني، والشكر الخالص لأستاذي الأول أ.د: رعد هاشم عبود ، والى كل من أعانني في رأي أو فكرة أو قدّم لي نصحاً أو معونةً ، والحمد لله أولاً وآخراً وأبداً.

التمهيد

بين الترتيب والرتبة والصرف والتصريف

١- **الترتيب والرتبة الصرفية** :(الترتيب) لغةً جعل الشيء في مرتبه . رَتّبتُ الشيءَ ترتيباً ورَتَبَ الشيءَ رُتُوباً: أي: ثَبُتَ ، ومنه الرِتْبَةُ وهي المنزلةُ وكذلك المَرْتَبَةُ[١]. فالترتيبُ هو: ((جعلُ كل شيءٍ في مَرتَبَتِهِ))[٢] وقيل : ((هو جعلُ الأشياءَ الكثيرة بحيث يَطلق عليها اسم الواحد ويكون لبعض أجزائه نسبة إلى البعض بالتقدم والتأخر))[٣] .

وبما أنَّ الترتيب هو جمع الأشياء المختلفة حيث يُطلق عليها اسم واحد ويكون لبعضها نسبة إلى بعض بالتقديم والتأخير في النسبة العقلية وإن لم تكن مؤتلفة، فهو أعمُّ من التأليف ؛((لأنَّ التأليف ضم الأشياء مؤتلفة يرشدك إليه اشتقاقه من الألفة سواء كانت مرتبة أم لا)) ى[٤]وقد يستعمل الترتيب والتأليف مترادفين في بعض الأحيان وهذا عند بعض العلماء[٥].

والترتيب في الكلام أو في التأليف النحوي أو الصرفي ، هو مزيَّة يُعلم بها إفادة في التحصيل والتعليم، و أنَّ لكل عصر صفة خاصة من الترتيب التي تناسب ذلك العصر[٦].

ومن الكتب التي اتخذتْ ترتيباً معيناً ، وكان اهتمامها بالألفاظ من حيث الترتيب في الشكل أو النوع ، كتب الغريب، كالغريب المصنف لأبي عبيد القاسم بن سلام ، وفقه اللغة واسرار العربية للثعالبي، وكفاية المتحفظ لابن الأجدابي ، والمخصص لابن سيده، وهو أوسعها.

---

(١) ينظر : تاج العروس :٢/٤٨١– ٤٨٢ مادة (رتب) .

(٢) التعريفات : ٤٤

(٣)التعريفات : ٤٤

(٤) ينظر: الفروق اللغوية : ١/٧٨

(٥) المصدر نفسه : ١/٧٨

(٦) ينظر: المعجم العربي ، نشأته وتطوره :٣١

وهناك مصنفات اتخذت ترتيباً معيناً حسب الألفاظ ، إذ جمعت ألفاظ اللغة عموما ورتبتها بطريقة تعتمد المخارج أو حسب ترتيب الحروف الهجائية أو الأبجدية ومنها: كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي وهو أولها، وغيره من المعاجم ، أما الترتيب في الكتب الصرفية فلم يكن على وتيرة واحدة مُنذ أَن بدأت ثورة التأليف في الكتب النحوية والصرفية عند العرب،وإنّما حدث تطور تدريجي من حيث النشأة والتأليف ومراحل اكتمال علم الصّرف، وانفصاله عن علم النحو حتى صار علماً مستقلاً يُدرس كبقية علوم اللغة العربية ، أما بالنسبة لترتيب الأبواب الصرفية ومسائلها ، فهو ضمُّ بعضها إلى بعض ، وتقديم بعض الأبواب والمسائل على بعض وتأخير أخرى ، ولعل وراء ذلك علة اقتضت أن يكون الترتيب على هذا النحو، وهذه العلة هي ميدان هذا البحث ويأتي هذا في إطار التطور الذي حصل في ميدان الصّرف العربي.

والدراسة في هذا المجال تتناول الترتيب بالأخص والرتبة في بعض الأحيان ، والتركيز على الترتيب اكثر حظاً ؛لأنّ علاقته بالرتبة هي علاقة الكل بالجزء فالرتبة تتناول الوحدات الصرفية داخل النص أما الترتيب ، فيتناول ذلك النص بكامله من حيث الباب[١].

أما الرتبة : لغة: هي (المنزلة)، و جاء في لسان العرب:((والمرتبة :هي المنزلة عند الملوك، ونحوها، وفي الحديث : من مات على مرتبةٍ من هذه المراتب ، بُعثَ عليها.. ويقال :رتَبةٌ ورِتَبٌ ، كقولك درجة ، ودرجٌ. والرتبُ : عَتُب الدرج)) [٢] .

أما عند الجرجاني: ((المتقدم بالرتبة هو ما كان أقرب من غيره إلى مبدأ محدود لهما، وتقدمه بالرتبة هو تلك الاقربية . وهما أما طبعي ، إن لم يكن المبدأ المحدود بحسب الوضع والجعل ... كترتيب الصفوف في المسجد بالنسبة إلى المحراب ،أي كتقدم الصف الأول على الثاني ، والثاني على الثالث ، إلى أخر الصفوف)) [٣].

---

(١) ينظر : رتبة الفاعل في النحو العربي:٧

(٢) لسان العرب ، ، مادة (رتب) : ٩٤/٦

(٣) التعريفات : ٢٥٥/١

أما الرتبة اصطلاحاً : ((قرينة لفظية وعلاقة بين جزأين مرتبين من أجزاء السياق يدل موقع كل منهما من الآخر على معناه))[١] ، ويتضح من خلال المعنى اللغوي والاصطلاحي للترتيب والرتبة بانهما متباينان اغلب الاحيان ؛ لآنَّ تقدم الرتبة يعني التقدّم في المنزلة والموقع ، والتأخّر في الرتبة يعني التأخّر في المنزلة والموقع معاً [٢].ولعل الفارق بينهما هو من جهة الاستعمال .

وقيل إنَّ الرتبة :((وصف لمواقع الكلمات في التركيب)) [٣]، وبما أنَّ الإنسان يفكر باللغة وينتج اللغة بالفكر ، و يعتمد ثقافة لغوية معينة ، وهذه الثقافة هي رصيده في اختيار الألفاظ وترتيبها ، وهذا الاختيار مضبوط بضوابط التبادل المعجمي في المواقع التركيبية، وهو الضابط المعنوي أو كما يسميها الجرجاني الفروق والوجوه[٤].

إذ يتم اختيار ضابط معنوي لفظي ثم بعد ذلك يأتي التأليف فتجري هذه العملية الترتيبية داخل ذهن الإنسان، ويتحول النشاط اللغوي غير المحسوس أو المعاني تلقائياً إلى نشاط لغوي محسوس مرتب نسميه الكلام .ويمكن القول بأنَّ الكلمات لا تتوالى في الجملة على نحو عشوائي ، وإنما يخضع ترتيبها لأنساقٍ تركيبيةٍ مطّردةٍ [٥]، فيتحكم المعنى في الجزءِ الأكبرِ منها ويتحكم اللفظُ في القليلِ الباقي وتترتبُ الكلمات في الجملة بحسب تلك الضوابط التي ذُكرت .

وقد أشارت دراسةٌ سابقةٌ إلى الرتبة المحفوظة ، والرتبة غير المحفوظة ، فالرتبة المحفوظة : هي الالتزام بموضع معين دون الخروج عنه ،فحرية تغيير مواقع الكلمات ليست مطلقة دائما؛لأنَّها احياناً تؤدي إلى اختلال التراكيب اللغوية وخروجها عن الدلالة المرادة [٦]

---

(١) أقسام الكلام العربي: ١٨٦
(٢) ينظر: الترتيب في النحو العربي :٣
(٣) دور البنية الصرفية : ١٩٦
(٤) ينظر دلائل الإعجاز : ١٠٨
(٥) ينظر : العربية والوظائف النحوية :٢٢٠
(٦) ينظر: الترتيب في النحو العربي دراسة في المنهج :٤

أما الرتبة غير المحفوظة: فهيَّ متروكة لتصرف المتكلم حسب مقتضيات الحال [١]، وعلى هذا الأساس يمكن القول: إنَّ ((الترتيب يكون في الأبواب العامة ، وأقسام الباب الواحد ، وأجزاء الجملة الواحدة، في حين أنَّ الرتبة تكون في مفردات الجملة الواحدة)) [٢].

فالترتيب في الصّرف يكون في الأبواب أكثر حظاً من البنية ؛لأنَّ الصّرف يتناول البنية وما يحدث فيها من تغيرات ، ونحن نعلم أنّ البنية المفردة عند دراستها دراسة صرفية تكون بمعزل عن التركيب إلا ما تناولها من ترتيب الحروف داخل الكلمة الواحدة ، وبعض الجوانب الصوتية التي تؤثر في بنية بعض الكلمات التي تغير في ترتيب الحروف ، وهو لا يعنينا في دراسة الترتيب بقدر ما يعنينا ترتيب الأبواب الصرفية، وتطور ذلك الترتيب على وفق المراحل الزمنية المتعاقبة.

ويلاحظ أنَّ التطور الذي يحصل في الأبواب، إنَّما يحصل أولاً من خلال المظهر العام وهو الترتيب الخارجي؛ لأنَّه هو الذي يغير طبيعة النظام والفهم واصدار الحكم على المؤلف ومدى تطوره . حتى أنَّك ترى ترتيب الألفاظ في الذكر على موجب ترتيب المعاني في الفكر وفيه فهم السامع للغرض من حيث التقديم والتأخير بما يناسب ذلك الموضوع .[٣]

وبما أن الصّرف كان في بداية الأمر يُدرسُ مع النحو وهو صنوهُ، إلا أنَّنا نجد الترتيب الذي سار عليه النحويون في كتب النحو مبنياً على أُسس تكاد تكون واضحة للعيان ،ومن خلال ما يسمى بالعامل، أو البناء والإعراب ، والأصل والفرع والأقوى والأضعف، والمهم والاهم ، وقد لُوحِظَ أنَّ الصّرف يأتي في سياق أبواب نحوية تكون قريبة من أبواب الصّرف كما وجدنا كثيراً من هذا التطبيق في كتاب سيبويه عندما وضع باب النسبة (النسب) بعد باب الحكاية

(١) ينظر : المصدر نفسه : ٥

(٢) المصدر نفسه : ٧

(٣) ينظر: دلائل الإعجاز : ٦٦-٦٧

، إذ كان حديثه قبل النسب عن الأسماء والتسمية في أبواب النحو الذي سبق الحديث عن الصّرف، وهذا يدل على أنَّ هناك ترتيباً معيناً في ذهن العالم سيبويه يسير عليه في وضع أبواب صرفية قريبة من أبواب النحو في بعض الأحيان ، وكذلك نجده قد جاء في بعض المواد بصورة متتالية وبترتيب منظم كما في باب الإمالة ، والابتداء ، والتقاء السواكن ، والوقف ثم ترتيب حروف الزوائد وحروف البدل. (١)

وعلى هذا يمكن القول: إنَّ الذين درسوا أبواب الصّرف والنحو، وألفوا فيهما، وان تداخلت الدراستين أحياناً، إلا أن أغلب الترتيب الذي ساروا عليه داخل الموضوعات كان منظم بشكل مقصود ومدروس، ولم يكن ترتباً عشوائياً ، فلسيبويه المخيلة الواسعة التي استطاع من خلالها أن يعطي تصوراً كلياً ثم يقسم ذلك التصور على أساس منهج معين وأما العلماء الذين جاءوا بعده أفادوا من ذلك المؤلف العظيم إذ بدت مؤلفاتهم أكثر ترتباً وتنظيماً، فوجدنا استقراراً وتطوراً ملحوظاً عند ابن السرّاج ، ويمكن أن نرصد بعض مظاهر ذلك التطور الذي حصل في الصّرف العربي من خلال دراسة أبوابه عند العلماء الذين ألفوا فيه.

٢-الصّرف لغة :

(الصّرف والتصريف) : أصلهما مصدران (لَصَرَفَ ، وَصرّفَ) ، ويدلان على معان منها:(التحويل، والتغيير، والتقليب) ، يقال : صرفتُ الصبيان: أي قلبّتهم ، وقالوا: ((صرفَ اللهُ عنكَ الأذى) أي حولهُ ، فمن ذلك : تصريف الرياح والسحاب ، أي تحويلهُ من مكانٍ إلى مكان ، وتصريفُ الأمور ، وتصريفُ الآياتِ : أي تعيينها في أساليب مختلفة وصور متعددة .(٢)

(١) ينظر الكتاب : ٤/٨٥ ، ١٢٢ ، ١٧٥، ١٧٧

(٢) ينظر: لسان العرب: ٩/ ١٨٩ ، تاج العروس : ١٢/٣١٨ مادة(صَرَفَ)

والصّرف ردُ الشيء عن وجههِ ، وصَرفَهُ يُصرِفَهُ صَرفاً فانْصَرَفْ . [١]

ويقال : إن الصّرفَ هو الفضةُ، ففي ذلك أنشد ابن السكيت :

بني غُدَانَة مَا إِن أَنْتُم ذَهبٌ وَلَا صَريفٌ وَلَكِن أَنْتُم الخَزَفُ [٢]

وقيل : هو اللبن ينصرف به عن الضرعِ حاراً إذا حُلب. يقول سلمة ابن الأكوع

لكن غذاها اللبن الخريف المحض والقارصُ والصريفُ . [٣]

وجاء في مقاييس اللغة لابن فارس معنى الصّرف: (ص، ر،ف) معظم بابهُ يدلُ على معنى رجع الشيء. والصّرف شيءٌ صُرف إلى شيء فكأن الدينار صُرّفَ إلى الدراهم. [٤]

ومن خلال المعنى اللغوي المتقدم لمادة (صرف) يتبينُ لنا أنها تعني التحويل والتغيير والتمييز في الأشياء من حالة الى أخرى . كتحول الكلمات وتميزها بعضها عن بعض.

أما الصّرف اصطلاحاً فقد عرفه ابن جني بقوله: ((يحتاج إليه جميع أهل العربية ، أتم حاجة وبهم إليه اشد فاقة، لأنه ميزان العربية، وبه تُعرفُ أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها)).[٥] ، وعرفه ابن الحاجب بقوله : ((عِلْمٌ بأُصُولٍ تُعْرَفُ بها أَحْوَالُ أَبْنِيَةِ الكلم التي ليس بإِعْراب ولا بناء))[٦] ، وتابعه ابن الأثير بقوله : ((إنّما هو معرفة أصل الكلمة وزيادتها وحذفها وإبدالها))[٧] ، وهو عند ابن هشام ((هو تغيير في بنية الكلمة لغرض

---

(١) ينظر : لسان العرب : ٢/ ١٧ مادة (صَرَفَ)

(٢) ينظر: اللباب الزاخر. مادة (صرف)، والبيت انشده ابن السكيت وورد في همع الهوامع ٤٤٩/١

(٣) ينظر : لسان العرب :٧٠/٧ مادة (قرص)

(٤) ينظر: معجم مقاييس اللغة : ٦٧/٨ مادة(صرف)

(٥) المنصف : ٣١.

(٦) شرح الرضي على الشافية: ٢/١

(٧) المثل السائر: ١٢/١

معنوي أو لفظي، فالأول كتغير المفرد الى التثنية والجمع،وكتغيير المصدر الى الفعل والوصف،والثاني كتغيير قَول ، وغَزوٍ إلى قالَ، وغَزا ، ولهذين التغييرين احكام كالصحة والإعلال، وتسمى الأحكام علم التصّريف))[١].

ومن خلال ما تقدم من التعريف يتبين أن لفظة (الصرف) لها معنيان.

الأول : لغوي ، وهو التغير والتحويل والتقليب.

الثاني : اصطلاحي هو ((العلم الذي تُعرف به كيفية صياغة الأبنية ، وأصول هذه الأبنية التي ليست إعراباً ولا بناءً)).[٢]

ويمكن ملاحظة تطور مصطلح (التصريف) من خلال تتبع آراء العلماء الذين تناولوا تعريف مصطلح (الصرف) أو (التصّريف) فقد وُجد هذا المصطلح في كتاب (المقصود) لأبي حنيفة النعمان بن ثابت (١٥٠هـ) قال: ((أما بعد فإن العربية وسيلة إلى العلوم الشرعية ، وأحد أركانها التصّريف ؛ لأنَّه به يصير القليل من الأفعال كثيراً)) [٣].

وقد حدّهُ سيبويه دون ذكر اسم التصّريف بقوله : ((هو بناء مالم تنطق به العرب على مثال ما نطقت به))[٤] وهنا يقصد بهذا الحد مسائل التمرين ويقول أيضاً : ((هذا باب ما بنت العرب من الاسماء والصفات والأفعال غير المعتلة،والمعتلة، وما قيس من المعتل الذي لا يتكلمون به ، ولم يجئ في كلامهم إلا نظيره في غير بابه وهو الذي يسميه النحويون التصّريف والفعل))[٥]. ومن خلال الكلام السابق لسيبويه يتضح أنَّه لم يخصص تعريفا للصرف على الرغم من ذكره مصطلح (التصريف والفعل)في التعريف السابق ،إلا أن

---

(١) أوضح المسالك : ٣٦٠/٤

(٢) شرح المراح في التصريف :١٧

(٣) مخطوطة (المقصود في الصرف) : لأبي حنيفة النعمان : أخذت التعريف من أول المخطوطة وهي بدون ترقيم .مكتبة جامعة الملك سعود (١١٦)

(٤) الكتاب: ٣١٥/٢

(٥) الكتاب :٣١٥/٢

فهو قد أعطى تصوراً للدارس عن قواعد علم الصّرف وكيفية استخدام القياس لبناء يقاس على بناء آخر مع العلم أن سيبويه قد أشار لمصطلح التصّريف في النص السابق . دون التعّريف به بل قصد التمرين والرياضة.

أما المبرد (ت ٢٨٥هـ) فلم يفرق بين الصّرف وموضوعات علم النحو ، لأنَّه كان يمزج بينهما ولم يعّرفه ، وإنّما تناول الأبواب بشكل متداخل بعضها ببعض حتى انَّه يصعب التمييز بين الابواب النحوية و الصرفية ، على العكس مما فعله ابن السرّاج (ت ٣١٦) الذي عرفه وحده وقسمه بشكل واضح وصريح، إذ نجده يقول عن التصّريف : ((وهذا الحدُّ إنما سمي تصريفاً لتصريف الكلمة الواحدة بأبنية مختلفة وخصوا به ماعُرِض في أُصول الكلام وذواتها من تغير ، وهو ينقسم على خمسة أقسام : زيادة ، وإبدال ، وحذف ، وتقدير بالحركة ، وسكون ، وإدغام وله حدٌ يعرف به)) [١].

وعر ف ابن جني (ت٣٩٢)التصّريف بقوله: ((هو أن تجيء إلى الكلمة الواحدة فتُصَرِّفَها على وجوه شَتَّى)) [٢].

ويبدو أنَّ التصّريف عند ابن جني قد ارتبط بالاشتقاق في مواضع كثيرة فقد أوضح أن المقصود بالتصريف ليس معرفة قواعد الاشتقاق ، وإنَّما هو العمل على تصريف الأبنية واشتقاق بعضها من بعض ، ووضع أمثلةً لم تُسمع من العرب على أوزان أمثلة سُمعت ، فنجد ابن جني قد تناول مصطلحي التصّريف والاشتقاق بوصفهما محل دراسة النحو والصّرف على حد سواء ، فقال في المنصف :((والاشتقاق أقعد في اللغة من التصّريف ..كما أن التصّريف أقرب إلى النحو من الاشتقاق ، يدلك على ذلك أنَّك لا تكاد تجد كتاباً في النحو إلا والتصريف في آخره ، والاشتقاق إنما يُمرَّ بك في كتب النحو منه ألفاظ مشَّردة لا يكاد يعقد لها بابٌ))[٣].

---

(١) الاصول : ٢٣١/٣
(٢) المنصف : ٣٣
(٣) المصدر نفسه:٣٤

ويرى ابن جني:((أنَّ بين الاشتقاق والتصريف نسباً قريباً، واتصالاً شديداً ؛ لأنَّ التصّريف إنَّما هو أن تجيء إلى الكلمة الواحدة فتصرفها على وجوه شتى ... وكذلك الاشتقاق أيضا ، ألا ترى أنَّك تجيء إلى الضرب الذي هو المصدر، فتشتق منه الماضي فتقول: ضَربَ، ثم تشتق منه المضارع فتقول : يَضربُ ، ثم تقول في اسم الفاعل : ضارب))[١].

ومن خلال ذلك نلحظ عنده تداخلاً بين مصطلحي التصّريف والاشتقاق ، وأنَّ التصّريف عنده تناول ثلاثة أشياء.

الأول :يتناول الأزمنة (ماض ، مضارع ، مستقبل) يقول : ((هو أن تأتي إلى الحروف الأصول فتتصرف فيها بزيادة حرف أو تحريف بضرب من ضروب التغيير ، فذلك هو التصرف فيها ، والتصريف لها ،نحو قولك: (ضرب) فهذا : مثال الماضي ، فإذا أردت المضارع قلت :يضرب))[٢].

فهو في هذا يشير إلى التغيير ، حيث يدخل الزيادة والتحريف فيه ويعدهما من ضروب التغيير.

الثاني : القياس اللغوي إذ يقول : ((التصّريف إنَّما أن تجيء إلى الكلمة الواحدة فتصرفها على وجوه شتى ، مثال ذلك أن تأتي إلى ضرب ، فتبني منه مثل جَعْفَر فتقول : ضَرْبَبٌ))[٣] ، وهذا كأنه يصرفه من وجه إلى وجه ، ويردُّ الشيء عن وجهه ، وهذه دلالة لغوية على أنَّك تنتقل باللفظ من دلالة إلى أخرى باستخدام الوزن.

الثالث : التنقّل بأصول الكلمة ، وتناول الزيادة إياها، ويدل على ذلك قوله : ((ومن هنا أيضاً صارت ذوات الثلاثة أحق بالزيادة ؛لأن الزيادة في الكلمة ضرب من تصريفها ولستُ

---

(١) المنصف :٣٣

(٢) التصريف الملوكي : ٤٢- ٤٣

(٣) المنصف : ٣٣

اعني بالتصريف هاهنا التنقل في الأزمنة نحو: ضرب ، يضرب ،سيضرب ، وإنما تنقل أحوال الكلمة وتعاور الزيادة إياها)) [١].

فالمدلول الأول عند ابن جني هو الاشتقاق ، فتارة يسمي الاشتقاق تصريفاً ،وتارة يسمي التصريف اشتقاقاً يقول في التصّريف الملوكي : ((هو أنَّ تأتي إلى الحروف الأصول :فتتصرف فيها بزيادة حرف، أو حرفين، بضرب من ضروب التغيير، فذلك هوالتصّريف فيها ،والتصريف لها :نحو قولك ،ضَرَبَ ، فهذا مثال الماضي فإذا أردت المضارع قلت يَضْرِب، أو اسم الفاعل قلت : ضَارِب ...وإذا أردت أنَّهُ استدعى الضرب قلت استضرب... وعلى هذا عامة التصرف في هذا النحو من كلام العرب... فمعنى التصّريف هو ما أريناك من التلعب بالحروف الأصول لما يراد فيها من المعاني المفادة وغير ذلك)) [٢].

فمن خلال هذا النص لوحظ أنَّ ابن جني قد صرح بأن التلعّب بالحروف الأصول هو تصريف ، وبما أن الصّرف في مدلوله اللغوي هو التقلب والحيلة، وماقرره ابن جني لمصطلح الصّرف في دلالته التلعّب بالحروف فصلة القرابة فيه واضحة للعيان.

ولذلك نجد ترابطاً فيما قرره ، فمدلول مصطلح التصّريف، هو مدلول الصّرف، إذ قرر أن هذين الأخيرين هما مدلول مصطلح الاشتقاق، والتداخل الذي نلاحظه من خلال قول ابن جني ((ألا ترى أنك تَجِيْء إلى الضرب الذي هو المصدر فتشتق منه الماضي ، فتقول : ضَرَبَ ، ثم تشتق منه المضارع ، فتقول : يَضْرِبُ ثم تقول في اسم الفاعل: ضَارِبٌ...))[٣] ، وعلى هذا فالتداخل واضح عند ابن جني بين التصّريف والاشتقاق : ((إلا أن التصّريف وسيطة بين النحو واللغة يتجاذبانه ،والاشتقاق أقعد في اللغة من التصّريف ، كما أن التصّريف أقرب إلى النحو من الاشتقاق، يدلك على ذلك أنك لا تكاد تجد كتاباً في النحو إلا والتصريف في آخره ، والاشتقاق إنما

(١) المنصف : ٦١

(٢) التصريف الملوكي : ٤٤

(٣) المنصف:٣٣

يمر بك في كتب النحو منه ألفاظ مشردة لا يكاد يُعقد لها باب، فالتصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة ، والنحو إنما هو لمعرفة أحواله المتنقلة))[١].

فالتصريف هو السبيل الوحيد عند ابن جني إلى الاشتقاق ويحتاجُ إليه جميع أهل العربية ؛لأنه ميزان العربية ، وبه تُعرفُ أصولُ كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها ، ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به [٢].

وعرفه الجرجاني وهومن العلماء الذين فصلوا علم الصرف عن النحو قائلاً: ((إنَّ التصّريف ، تفعيل من الصّرف وهو أن تصرف الكلمة المفردة فتتولد منها ألفاظ مختلفة، ومعان متفاوتة))[٣] ونجد الجرجاني قد وضع كتاباً باسم التصّريف، ويبدو انه أول من ألف كتاباً تحت عنوان : (الصرف) بعد أبي حنيفة النعمان(١٥٠) وهو مخطوط.

أما ابن عصفور الأشبيلي قال : التصريف قسمان: ((أحدهما جعل الكلمة على صيغ مختلفة لضروب من المعاني.... والآخر من قسمي التصّريف : تغيير الكلمة عن أصلها من غير أن يكون ذلك التغيير دالاً على معنى طارئ على الكلمة))[٤].

ثم ذكر كيف يمكن أن يبين في هذا القسم حروف البدل والقلب؟ ، والأماكن التي تبدل فيها وتقلب والحروف التي تحذف ، وأين يجوز نقل الحركة إلى الحرف؟ ، وأين لا يجوز؟ وقد اشار الى أنه إذا بيّن جميع ما ذكره في هذين القسمين فقد أتى على جملة التصّريف [٥]، فيلحظ في هذا ملامح الاستقرار والترتيب والدقة في معرفة الصّرف وقوانينه و تقسيم الصّرف من حيث هو قانون وعمل وتمارين وكذلك هو معنى طارئ يعرض في الكلمة.

وقد درس ابن عصفور مصطلح الاشتقاق مع التصّريف ،فنجده قد فرّق بين

---

(١) المنصف : ٣٤

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٣١

(٣) المفتاح في الصرف :٢٦

(٤) الممتع في التصريف: ١٥

(٥) ينظر:المصدر نفسه :١٥

المصطلحين ،إذ يرى أنَّ الاشتقاق مختصٌّ بما فعلت العرب من ذلك ، والتصريف عام لما فعلته العرب ، ولما نُحدثه نحن بالقياس ، ووضّح الفرق بين المصطلحين أيضاً عندما ذكر أنَّه إذا كان الاستدلال عليهما بالفرع يسمى ذلك تصريفاً، فكل اشتقاق تصريف وليس كل تصريف اشتقاق [١].

ومثال الاستدلال على الزيادة برد الفرع إلى الأصل ، استدلالنا على زيادة همزة (أحمر) بأنَّه مأخوذ من الحمرة . فالحمرة هي الاصل ، فهذا وأمثاله يسمى اشتقاقا ؛ لأنَّ المستدل على زيادة همزة مأخوذ من الحمرة. [٢]

ومثال الاستدلال على الزيادة بالفرع ، استدلالنا على زيادة ياء (أيصر) بقولهم في جمعه (إصار) بحذف الياء وإثبات الهمزة فـ(إصار) فرع عن (أيصر) لأنه جمعه،فهذا وامثاله يسمى تصريفاًلان المستدل على زيادة يائه، وهو (أيصر).[٣]

أما ابن الحاجب فكانت رؤيته للصرف أكثر تطوراً من حيث هو علم ، فقال: ((التصّريف علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب))[٤] ، فنجد مدلول المصطلح عند ابن الحاجب قد شمل ابنية الكلمة وأحوالها والتي ليست بإعراب ولا بناء. ولذلك نجد ابن الحاجب قد رتب كتابه ترتيباً يكاد يكون مميزاً إذ اعتمده أغلب الباحثين في علم الصّرف.

ويرى ابن مالك أنَّ التصّريف ((علم يتعلق ببنية الكلمة وما لحروفها من إمالةٍ وزيادة وصحة وإعلال وشبه ذلك))[٥] مبينا أنَّ التصّريف تحويل الكلمة من بنية إلى غيرها لغرض لفظي أو معنوي ، ولا يليق ذلك إلا بمشتق ، أو بما هو من جنس مشتق ، والحرف غير مشتق، ولا مجانس لمشتق ، فلا يصرف ، ثم ذكر أنَّ التصّريف ما هو ضروري ، كصوغ

---

(١) ينظر: الممتع في التصريف :٢٦

(٢) ينظر:المصد ر نفسه :٢٦

(٣)المصد ر نفسه:٢٦

(٤) شافية ابن الحاجب : ٦

(٥) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد :٢٩٠

الافعال من مصادرها .

ومن المهم أنَّ يشار إلى الفرق بين الصّرف والتصريف إذ إن هناك مؤلفات جاءت باسم الصرف، لكن كان تعريفهم لها باستخدام مصطلح التصّريف وهذا ما وجدناه في كتاب(المقصود في الصّرف) الذي ألفه أبو حنيفة النعمان بن ثابت، والذي جاءت تسمية كتابه باسم (الصرف)ولكنه تناول تعريف كلمة (تصريف) قال: ((أما بعد فإن العربية وسيلة إلى العلوم الشرعية ، وأحد أركانها التصّريف ؛ لأنَّه به يصير القليل من الأفعال كثيراً)) [١].

ومن خلال هذا التعريف يتضح لنا أن النعمان قصد الاشتقاق ولم يشر إلى الجانب العلمي وكأنه وضع قاعدة لتكثير الأفعال لحاجة اللغة العربية إلى ذلك . وهذا واضحٌ من خلال قوله : ((لأنه به يصير القليل من الأفعال كثيراً)) .[٢]

ونجد الجرجاني أيضاً تناول مصطلح الصّرف في عنوان كتابه (المفتاح في الصرف) إلا انه أستخدم مصطلح (التصّريف) عند التطبيق ، وكأن التصّريف والصّرف مترادفان عنده قال: ((اعلم أن التصّريف تفعيل من الصّرف، وهو أن تصرف الكلمة المقروءة فتتولد منها ألفاظ مختلفة ومعان متفاوتة)).[٣] ، وبعد ذلك نجد ابن هشام ، أيضاً ذكر مصطلح (الصرف) عنواناً لكتابه ((نزهة الطرف في فن الصّرف)) وهو أيضا استخدم تعريف الجرجاني الذي ذكرناه وكأن المصطلحين مترادفان عنده ، ونجد أبا حيان يعرف التصّريف بقوله : ((معرفة ذوات الكلم في أنفسها من غير تركيب... وهو قسمان : أحدهما: جعل الكلمة على صيغ مختلفة لضروب من المعاني كالتصغير والتكسير... والآخر : تغييرها عن أصلها لا لمعنى طارئ عليها، وينحصر في النقص والقلب والإبدال والنقل)) .[٤]

---

(١) مخطوطة (المقصود في الصرف) : لأبي حنيفة النعمان : أخذت التعريف من أول المخطوطة وهي من دون ترقيم .

(٢) المصدر نفسه : مقدمة للمخطوطة .

(٣) المفتاح في الصرف: ٢٦

(٤) المبدع في التصريف :٤٩

ويلاحظ أنَّ أبا حيان قد قرن مصطلح التصّريف بمصطلح الاشتقاق من خلال قوله : ((ويعرف الزائد بأحد تسعة: بالاشتقاق والتصريف...))[١]، وهو من الذين فصلوا النحو عن الصّرف وأشار في كتابه لذلك المنهج بجملتين ، الأولى : في أحكام اللغة العربية حالة الإفراد فهي على ثلاثة أقسام: ((ما يكون لها في أنفسها وما يلحق من أولها ، وما يلحق من آخرها . والقسم الأول هو المسمى بعلم التصّريف))[٢].

أما ابن هشام فلا يكاد يذكر مصطلح الصّرف في كتابه (نزهة الطرف في فن الصرف) إلا في العنوان ، بينما نجده في تضاعيف المتن ، يذكر مصطلح التصّريف الذي يبين فيه أنَّه :((تحويل الصيغة لغرض لفظي أو معنوي))[٣] ، فأستخدم مصطلح (التحويل) للدلالة على مفهوم المصطلح ، في حين نجده يستخدم (التغير) في التعريف نفسه في أوضح المسالك، يقول: ((هذا باب التصريف وهو: تغير في بنية الكلمة لغرض معنوي أو لفظي))[٤] . فالأول كتغير المفرد إلى التثنية والجمع . وتغيير المصدر إلى الفعل والوصف .

والثاني : كتغير (قول وغزو) إلى (قال ،وغزا) ولهذين التغييرين أحكام كالصحة والإعلال وتسمى تلك الأحكام علم التصّريف))[٥] وهو بهذا يجعل التغيير و التحويل في بنية الكلمة اشارات على هذا العلم .

ونجد السيوطي استخدم الدال اللغوي أساسا لبيان الدلالة الاصطلاحية، فالتصريف عنده تغيير، وهو قسمان الأول: تتغير فيه الصيغ لاختلاف المعاني نحو ضَربَ ، وضَأْرِب ،وتَضارَب .والقسم الثاني :تتغيير فيه الكلمة لاختلاف المعاني كالنقص والإبدال .

---

(١) المصدر نفسه : ٥١

(٢) ارتشاف الضرب من لسان العرب : ٤/١

(٣) نزهة الطرف في فن الصرف : ٩٧

(٤) أوضح المسالك :٣٢٢/٤

(٥) المصدر نفسه: ٣٢٢/٤

ويلاحظُ أنَّ هنالك تداخلا بين مصطلحي الصّرف والتصريف والمفاهيم المجاورة من حيث دلالة العموم والخصوص ، أو الكل والجزء ومن خلال العرض السابق للتصريف في مصطلحي الصّرف والتصريف نجد أن المصطلح قد تطور تطوراً زمنياً بفعل التراكم الكمي من الخبرات، أي أنَّ العالم اللاحق يستفيد من العالم السابق، وقد استخدمت الدكتورة خديجة الحديثي مصطلح (الصرف) عنواناً لكتابها وهي تبحث في كتاب سيبويه الذي يستعمل مصطلح (التصريف) إذ ذكرت أن للصرف معنيين :((أحدهما عملي ، وهو تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة لا تحصل إلا بها ..كتحويل المصدر إلى اسمي الفاعل والمفعول ، واسم التفضيل واسمي المكان والزمان والجمع والتصغير والآلة ،والثاني علمي : وهو علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلمة التي ليست بإعراب ولابناء))[١].

وعلى هذا نجد المسيرة التاريخية لمصطلح الصّرف التي مرت عبر القرون أخذت بالتطور التدريجي حتى وصلت إلى العصر الحديث الذي جعل الصّرف (علمياً ،وعملياً) ،وهذا التقسيم الذي حصل نتيجة الاستفادة من العلماء السابقين إذ كانوا يتدارسون هذا العلم وكل له رأيه ووجهة نظره في المصطلح وإن كان المحرك الأول هو سيبويه ، حتى صار هذا المصطلح اليوم يدرس في مؤلفات مستقلة ولكن بقي الاختلاف في تسمية هذه المؤلفات فمنهم من يسميه (الصرف) ومنهم من يسميه (التصريف) وبقي المصطلحان مترادفين ،بينما كانت دراسة المحدثين لهذين المصطلحين تعتمد على الدال اللغوي وهو على ضربين:[٢] تغيير صرفي محض وتغيير شامل، ومن الضرب الأول : التغيير في احرف العلة داخل البناء .

أما التغير الشامل فهو تغيير في شكل الأصل يتناول الصيغة كلها ولا يقتصر على جانب واحد.

---

(١) أبنية الصرف في كتاب سيبويه :٢٣

(٢) مناهج الصرفيين ومذاهبهم :٢٣

ويلاحظ ان دراسة علم اللغة الحديث تناول الصيغة والعلامة الصرفية التي تدل على الوحدات الصرفية والصور الصرفية .[١] ، فكل دراسة تتصل بالكلمة أو أحد أجزائها ، وتؤدي إلى خدمة العبارة والجملة، فهي في محور مصطلح الصرف.[٢]

ولوحظ تطبيق ذلك المفهوم عند تمام حسان الذي يبين أن الصرف. هو ذلك العلم الذي يتناول الناحية التشكيلية التركيبية للصيغ والموازين الصرفية [٣].

ومن هذا نجد أن المصطلح قد اتخذ بعداً اضافياً تمثل في البحث في الوحدات الصرفية وأهم أمثلتها الكلمات وأجزاؤها ذات المعاني الصرفية كالسوابق واللواحق .[٤] سواء أكانت هذه اللواحق صدوراً أم أحشاءً أم أعجازاً .[٥] ، فهو يدرس الصيغ والمفردات من حيث ترتيب أصواتها وأصالتها وزيادتها واشتقاقات الصيغ. [٦]

فهو أحد مستويات البحث ويعتمد إلى حد كبير على نتائج البحث الصوتي ، ولذلك نجد أنَّ عبد الصبور شاهين قد فرق بين مدلول(الصّرف) والتصّريف على أساس أن الصّرف يعنى بالقواعد العامة للنظام الصّرفي وهو يرتبط بالمعنى العلمي الذي هو علم باصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب، والتصريف يقصد به تحويل الأصل الواحد إلى أبنية متعددة.[٧]

---

(١) ينظر: مدخل إلى علم اللغة :٥٨ ، ومناهج الصرفيين ومذاهبهم :٢٢-٢٣

(٢) دراسات في علم اللغة : ٢٢١

(٣) ينظر:مناهج البحث في اللغة :١٧٥

(٤) ينظر:دراسات في علم اللغة : ١١

(٥) ينظر: مناهج البحث في اللغة :١٧٥

(٦) يظر:الظواهر اللغوية والتركيبية : ٢٣٠

(٧) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية:٢٣

الفصل الأول

نشأة الترتيب الصرفي

١- سيبويه (ت١٨٠هـ)

٢- المازني (ت ٢٤٧ هـ)

٣- المبرد (ت٢٨٥ هـ)

المبحث الأول

النشأة الأولى، و الترتيب عند سيبويه(ت١٨٠هـ):

النشأة الأولى:

وردت روايات كثيرة في النشأة الأولى للنحو العربي ولاشك في أنَّ الصرف لم يبتعد عنه منذ البذرة الأولى فإثبات البداية لنشأة النحو هي بمثابة الدليل لنشأة الصرف لأنهما نشأا معاً أول الأمر بعدها تشعبا وتوسعا فتارة يفترقان وتارة اخرى يجتمعان على مر العصور إلى يومنا هذا :((فالكتابة عن المدارس الصرفية لاتخرج عن الكتابة عن المدارس النحوية،وأصول االصرف مقيدة باصول النحو أو هي فرع عليها))[١] ،وقد صنف حسن هنداوي كتابه (مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع الهجري)على اصول قائمة على أصول النحو.[٢] فبعد ان نزل القرآن الكريم وهو رمزاً مقدساً عند المسلمين، وأصبحت القواعد النحوية ضرورة ملحة للحفاظ عليه وعلى قدسيته ، وخصوصاً بعد أن تداخلت الأمم تحت راية الإسلام ، وظهرت على الساحة عناصر أجنبية دخلت الإسلام ، فأخذت تلحن وتعجم ، والمؤرخون القدماء سجلوا نشوءه منذ صدر الإسلام قبل الترجمة والمترجمين ، ولعل تأثير الفلسفة والمنطق اليوناني على العقلية العربية ، كان له دوراً إبان تطوره فقد استند في بعض جوانبه على عقلية غير عربية في العصر العباسي ، وهذا ما ذهب إليه (ليتمان).. وهو أنه أبدع العرب علم النحو في الابتداء ، وأنه لا يوجد في كتاب سيبويه إلا ما اخترعه هو والذين تقدموه ، ولكن لمّا تعلّم العرب الفلسفة اليونانية من السريان في بلاد العراق ، تعلموا أيضاً شيئاً من النحو[٣]، و سيبويه توفي (١٨٠ هـ) وإن كان من جذور فارسية فهو عربي اللغة والفكر والثقافة والبيئة ، ويُعدُّ رائد الطبقة الرابعة البصرية في النحو ، وعلى كتابه (الكتاب) [٤] استقر النحو العربي إلى حدٍّ ما ، أو قل رسم

(١) نظرية الصرف العربي :١٧. ويُنظر: النظرية اللغوية في التراث العربي :٥١ –٥٢
(٢) الدرس الصرفي العربي طبيعته وإشكالاته:٥٥
(٣) يُنظر: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة :١٥
(٤) ولادة النحو العربي ودور الامام علي (ع) : ١،٢

الخطوط العريضة له ، فسار على نهجه القياسي النحويون من بعده بمائة عام تقريبا، أي بعد وفاة ثعلب الكوفي (ت ٢٩١هـ) ، والمبرد البصري (ت ٢٨٥ هـ) إذ انبثقت المدرسة البغدادية النحوية فمُزجت المدرستان وثبتت اركان النحو والصرف معاً. وهذا يعني جلياً أنّ النحو والصرف العربي من عهد الإمام علي (ع) (ت ٤٠هـ) حتى وفاة سيبويه شيخ البصريين والكسائي شيخ الكوفيين (ت ١٨٩هـ) أي بعد مرور قرن ونصف من الزمان بقى عربياً خالصاً ، لم يتأثر بمنطق الآخرين ولا فلسفتهم ، ونحن نحاول أن نبين أن النحو والصرف قد بذر بذرته الأولى الإمام علي عليه السلام ، وتولى رعايته أبو الأسود الدؤلي على هدي الإمام ونهجه ، وبالتالي فهو عربي الولادة والنشأة المبكرة والفتية حتى شرخ الشباب ، وليس ذلك لدواعي العواطف ، وإنما يثبت ذلك من كتب التاريخ المهمة .

يقول أبو البركات الأنباري : ((الصحيح أن أول من وضع النحو علي ابن أبي طالب (رض) ، لأن الروايات كلها تسند إلى أبي الأسود ، وأبو الأسود يسند إلى علي ، فإنه قد روي عن أبي الأسود أنه سئل فقيل له : من أين لك هذا النحو ؟ قال لقفتُ حدوده من علي بن أبي طالب))[١] عليه السلام.

ويعتمد الشيخ محمد الطنطاوي ، وهو أستاذ النحو والصرف في كلية اللغة العربية بالقاهرة في كتابه القيم " نشأة النحو وتاريخ أشهر الرواة " هذا الرأي ويعلل بقوله:((لأن ابن الإنباري أغناهم بهذا المقام ، وقد سرد معظم نقول السابقين عليه مع جودة الترتيب ، فذكر مختاره أولاً مع روايتين في سبب وضع الإمام علي عليه السلام، ثم ذكر مختار غيره مع روايات أربع في سبب وضع أبي الأسود رضي الله عنه ...ثم عاد مصرحاً برجحان اختياره)) .[٢]

ويشكك الأستاذ أحمد أمين ولا يقنع بالروايات التي تتجه الى الإمام علي (عليه

---

(١) نزهة الألباء في طبقات الأدباء : ٥ - ٦
(٢) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة :١٦

السلام) في نشأة هذا العلم ولا بغيرها من الروايات ، بل يسخر منها ، مقارناً بشكل غير موفق بين ما هو عربي إسلامي واقعي ملموس ، قد أرخ له كل من كتب عن نشأة النحو العربي وتطوره وبين رواية هندية خرافية لا أساس لها، حول بداية النحو الهندي وصرفه.[١] مستكثراً على الإمام علي (عليه السلام)، وهو من أكبر خطباء العرب وأفصحهم ، صاحب (نهج البلاغة) الذي – كما يقول عنه حنا فاخوري – تتجلى فيه ((عبقرية الإمام علي بكل وضوح ، وهي قائمة على عقل ذكي ، واسع الإدراك عميق ، لا تفوته دقائق الأمور ، فيسبر الأغوار ، ويرسل الأفكار منخلة ثابتة بعيدة عن الاضطراب و الضعف)). [٢]

ويذكر الوزير القفطي وهو من أهل مصر (ت ٦٤٦ هـ) في كتابه (إنباه الرواة) أنَّ: ((أهل مصر قاطبة يرون بعد النقل والتصحيح أن أول من وضع النحو علي بن أبي طالب كرّم الله وجهه، وأخذ عنه أبو الأسود الدؤلي))[٣] ، وأنه رأى ((بمصر في زمن الطلب بأيدي الوراقين جزءاً فيه أبواب من النحو ، يجمعون على أنها مقدمة علي بن أبي طالب التي أخذها عنه أبو الأسود الدؤلي)) [٤]، وأوضح أن الجمهور من أهل الرواية ، أجمعوا على ذلك ، وبأن الإمام (ع) ذكر أقسام الكلام ، وأضاف (لكن) إلى أخوات (إنَّ) ، عندما غفل عن إدراجها أبو الأسود الدؤلي [٥].. أمّا ابن النديم (ت بعد ٣٩٠ هـ) في (الفهرست) ، فيقول : ((زعم أكثر العلماء أن النحو أخذ عن أبي الأسود الدؤلي ، وأن أبا الأسود أخذ ذلك عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب صلوات الله عليه)). [٦]

وتابعهم السيوطي(ت ٩١١هـ) في ان الإمام علي ابن ابي طالب (عليه السلام) بانه

---

(١) ضحى الإسلام:٢٤٥/١

(٢) تاريخ الأدب العربي :حنا فاخوري : ٣٢٥

(٣) إنباه الرواة على أنباه النحاة:٤١

(٤) المصدر نفسه : ٤٢

(٥) يُنظر:المصدر نفسه :٣٩

(٦) الفهرست :٦٧

أول من وضع النحو لأبي الأسود وقد وضع الإمام (عليه السلام) باب(ان)،وباب الإضافة ،وباب الإمالة ،،ثم صنف أبو الاسود الدؤلي :باب العطف ، وباب النعت ، ثم باب التعجب ، وباب الاستفهام [١]، ووضح ذلك أيضاً أبو الطيب اللغوي في (مراتب النحويين) قائلاً : ((أخذ ذلك عن أمير المؤمنين علي (رض) ، لأنه سمع لحناً فقال لأبي الأسود : اجعل للناس حروفاً ، وأشار له إلى الرفع والنصب والجر)) [٢].

وابن كثير الدمشقي في (البداية والنهاية) يذكر: ((إنما أخذه عن أمير المؤمنين علي بن طالب .. ذكر له الإمام : "الكلام اسم وفعل وحرف ، وإنّ أبا الأسود نحا نحوه ...)) [٣] ، وابن خلكان في (وفيات الأعيان) يوضح أيضاً أن ((الإمام (رض) وضع له أقسام الكلام ،ثم رخصه إليه وقال له : تمم على هذا)). [٤]

وابن الجرزي في (غاية النهاية)، ذهب إلى أنّ أبا الأسود: ((أول من وضع مسائل في النحو بإشارة علي (رض) ، فلما عرضها على علي ، قال : ما أحسن هذا النحو الذي نحوت ، فسمي النحو نحواً)) [٥] ، والعسقلاني في (الإصابة) يروي عن أبي علي القالي عن الزجاج عن المبرّد قال:((أول من وضع العربية ونقّط المصاحف أبو الأسود، سئل أبو الأسود عمن نهج له الطريق، قال تلقيته عن علي بن أبي طالب)) [٦]عليه السلام. ولعل أهم الأدلة التي يوثق بها هي قول الإمام عليه السلام نفسه اذ يقول لكميل ابن زياد النخعي:((ياكميل ما من علم إلا وانا افتحه وما من سر إلا والقائم عليه السلام يختمه)). [٧]

---

(١) الاقتراح في علم أصول النحو: ٢٠٣
(٢) مراتب النحويين: ٢٤
(٤) البداية والنهاية : ٨ / ٢٤٨
(٥) وفيات الأعيان : ٢ / ٥٣٥
(٦) المنتظم في تاريخ الأمم والملوك : ٦ / ٣٤٥ – ٣٤٦
(٧) الإصابة في تمييز الصحابة :م ٣ / ٥٦٢
(٨) بحار الأنوار :ج ٧٤ / باب ١١

١-الترتيب الصرفي عند سيبويه

تمثل مرحلة سيبويه وكتابه مرحلة هامة في نشأة الصرف العربي ؛لأنَّها أقرب إلى عصر اللغة الأم ، وأقرب إلى مواطن الفصاحة آنذاك ، ويُعد كتاب سيبويه الميزان الذي يعطي تصوراً عن فترة هامة في نفوس العرب ، وما قدموهُ لتاريخ اللغة العربية في ذلك الوقت ،وقد جرى التقسيم فيه إلى أبواب ولم يقسمه على أساس الكتب أو الفصول ، وسيبويه يكثر من الأبواب للمبحث الواحد بحسب تنوع مايجري به البحث.(١)

ولا يخفى على أي باحث في كتاب سيبويه أنَّ الكتاب ينقسم على قسمين رئيسين مع وجود المادة الصوتية نهاية الكتاب وهي تشكل القسم الثالث أذا ما فصلناها عن الصرف:وقداختص القسم الأول منه بالمادة النحوية التي جمعها سيبويه ، أمَّا القسم الثاني :فتناول فيه المادة الصرفية ،مع نسبة قليلة من الاختلاط بين النحو والصرف في مواضع من الكتاب ، وهذا الاختلاط لا يشكل إلا جزاً قليلاً من الترتيب العام للكتاب ، وما يهمنا في الكتاب هو القسم الخاص بالصرف .

وتكاد تكون الطريقة التي سار عليها سيبويه في عرض المادة الصرفية مشابهه لطريقة عرضه للمادة النحوية التي تناولها في القسم الأول من الكتاب ، فيلاحظ كثرة الأمثلة ، والشواهد ولا يترك المسألة الواحدة حتى يستوفيها في الشرح والإيضاح ، وكان يتسلسل في تناول الأفكار مع وجود الاستطراد أحيانا،إلى هذا ذهب الدكتور حسن عون بقوله :((فقد استطاع سيبويه أن يتمثل صورة الموضوع الذي يعالجه، رغم ضخامتها، ومنهج الدّرس، رغم بدائيّته، تمثّلاً يقوم أساساً على النّظر في اللفظ المفرد أو الكلمة، ثمّ النظر في الجملة أوالتركيب، وقد جمع فيه قضايا النّحو مع قضايا الصّرف، إلى جانب القضايا المتعلّقة بالأصوات والدّلالة)) (٢) .

فإذا تطرقنا إلى القسم الخاص بالصرف نجده يبدأ في منتصف الجزء الثالث من الكتاب

---

(١) ينظر:موسوعة عباقرة الاسلام :٢٧/٣

(٢) تطور الدّرس النّحوي:٣٧

ويستمر إلى نهاية الجزء الرابع فأول باب صرفي تناوله سيبويه هو (باب النسب أو الإضافة) [١] ، وإطلاق هذه التسمية كانت عند الكوفيين شائعة فقد استخدمها الفراء [٢] ، وابن السكيت [٣] ، وثعلب [٤] ، ونجد سيبويه يستخدم النسب مرة ، والإضافة مرة أخرى ؛لأنَّ المصطلحات لم تكن قد ثبتت عنده بصورة نهائية [٥].

وقد تناول سيبويه في هذا الباب واحداً وعشرين موضوعاً أغلبها في النسب حيث تناول جميع أنواع الكلمات : ((المفرد، والجمع ، والمؤنث ، والمذكر ، وما كان على حرفين ، والمعتل)) [٦]، وكذلك تناول ما كان على ثلاثة أحرف وكـان مفتوحاً [٧] ، وما كان على أربعة أحرف إذا كان آخره ياء مكسور ما قبلها ، والخماسي الذي في آخره ألف زائدة[٨] ، و أورد الإضافة الى الأسماء المضافة والأسماء المركبة [٩]، وتناول فيه أيضا النسب إلى الحكاية [١٠]، وضمّ في هذا الباب الإضافة الى صفة يتصف بها شخص لكثرة ملازمته إياه لها، كما في طويل الرقبة فعند النسب له يكون : رُقبانيٌّ [١١] ، وكذلك ذكر في هذا الباب ما يكون مذكراً ويُوصف به مؤنث ، فتقول: امرأة حائض، وهذه طامث، وناقة ضامرٌ [١٢] ومن الباحثين من يرى أَنَّ سيبويه قد وضع باب النسب بعد باب الحكاية لوجود رابط بينهما ، وهو أنَّ الأبواب السابقة التي تطرق لها سيبويه أغلبها تختص بالأسماء ، والنسب

---

(١) الكتاب: ٣٣٥/٣
(٢) يُنظر: الزاهر في معاني كلمات الناس: ٦٢/٢
(٣) يُنظر: ديوان الحطيئة بشرح ابن السكيت :١٨٥
(٤) يُنظر: مجالس ثعلب : ٣١٢/١
(٥) نظر: كتاب سيبويه وشروحه:١١٢
(٦) يُنظر: الكتاب : ٣٣٥/٣
(٧) يُنظر : المصدر نفسه : ٣٤٢/٣
(٨) يُنظر: المصدر نفسه:٣٥٤/٣
(٩) يُنظر: المصدر نفسه: ٣٧٥/٣ -٣٧٦
(١٠) يُنظر: المصدر نفسه :٣٧٧/٣
(١١) يُنظر: المصدر نفسه:٣٨١/٣
(١٢) يُنظر: المصدر نفسه :٣٨٣/٣

يقع في حدود الأسماء ،غير أنَّ النسب ليس تسمية صريحة بقدر ما هو وصف، إذ إن النسب يخرج الأسماء الى الأوصاف [١]، ولعل سيبويه قصد إضافة الأسماء لتتحول الى أوصاف ولذلك أسماه: باب الإضافة أو النسبة وهو مايصطلح عليه في الدراسات اللغوية الغربية الحديثة بـ(الأسماء الإسمية ،والأسماء غير الإسمية) ، فالأولى تستجيب لكل الظواهر الإسمية الخالصة بشكل مطرد فهي قليلة اللبس ،والثانية الأسماء التي لا تستجيب لكل الظواهر الإسمية الخالصة فهي تعاني اضطرابا بعد دخول التغير عليها ، فتحتاج الى رفع اللبس فجاءت أكثر حظا من الأولى في توضيحها وشرح قصدها في وجهتها الجديدة .[٢]

ثم تناول سيبويه الباب الثاني وأسماه (باب التثنية) [٣] ، الذي جاء به بعد باب : (النسب أو الإضافة) ، والتثنية :هو ما دل على اثنين بزيادة في آخره وصالح للتجريد ، وعطف مثله عليه، فإن قلت : (كتابان) مثلاً فقد دل هذا اللفظ على اثنين بزيادة في آخره، ويصح أن يجرد من الزيادة فيصبح: كتاب ، وأصل كتابين :كتاب وكتاب، بعطف الثاني على مثله :فالكتاب مثل كتاب ،يجمع بينهما وجه الشبه، وهو اشتمال كل منهما على أوراق مضمومة مؤلفة في موضوع ما، ووجه الشبه هذا وبتعبير آخر هو القدر المشترك الجامع بينهما [٤] ، وافرد أبو الطيب اللغوي المتوفى (٣٥١هـ) كتاباً خاصاً بالمثنى وقد صنف المثنيات فيه الى عشرة أصناف [٥] وكذلك فعل ابن جني (ت٣٩٢هـ) الذي ألف كتاباً سمّاه : (علل التثنية) ، وتناول هذا الموضوع منفرداً في كتابه (الخصائص)[٦] ، وكذلك فضل الله المحبي (ت١١١١هـ) في كتابه (جنى الجنتين في تميز نوعي المثنيين) إذ قسّم هذا الكتاب

---

(١) الترتيب الصرفي: ١٩

(١) يُنظر : آليات التصنيف اللغوي بين علم اللغة المعرفي والنحو العربيّ، :٢٠

(٢) الكتاب :٣٨٩/٣

(٤)يُنظر :مقدمة كتاب المثنى : :١٣٧

(٥) يُنظر: المثنى : ٣ ،٤، ١٧ ،٢٩، ٣٥، ٣٧، ٥٣ ، ٥٦، ٦٣ ، ٧٦

(٦)يُنظر: الخصائص : ٢٩٤/١ ، ٢/ ١٤ ، ٤٥٩

حسب ترتيب حروف المعجم، وألف الشريف يحيى الأمين، معجماً للمثنى أسماه :(معجم الألفاظ المثناة) .

وتناول سيبويه في هذا الباب خمسة عشر موضوعا لا تبتعد كلها عن التثنية والجمع ، حيث بدأ بموضوع: الثلاثي المنقوص، ثم الرباعي فصاعدا ، ثم جمع المنقوص [١]،وتثنية الممدود [٢]، بعد ذلك ذكر مالا تجوز فيه التثنية والجمع بالواو والياء والنون وتطرق في هذا الباب الى الأعداد : (عشرين ، وثلاثين ، والاثنين). [٣]

وهو يريد بذلك امتناع إجازة تثنية :عشرين حين لم يجيزوا (عشرونان) [٤]. ثم أورد موضوع جمع الاسم الذي في آخره هاء التأنيث [٥] ، وكان يطلق كلمة (باب) على هذه المواضيع ، فلذلك يصعب تمييز الباب الرئيس من المواضيع التي تدخل تحت الباب ، وتناول في هذا الباب : جمع أسماء الرجال والنساء [٦]، وكذلك تناول في هذا الباب جمع المذكر وجمع المؤنث السالمين ، وترتيبه لهذه الأبواب جاء بحسب التغيير الذي يحصل للكلمة فمثلا نجده أورد مجموعة الأبواب التي يطالها التغير من آخر الكلمة فتناول :النسب وهو يعتمد التغير آخر الكلمة ، ثم التثنية وهو ايضا يطاله التغيير من آخر الكلمة ،ثم الجمع وهو كذلك يطاله تغيير آخر الكلمة ،بعدها انتقل الى جمع التكسير ، وهو الموضوع الذي أخذ حظاً كافياً من الأمثلةِ ،والتفصيل ثم تناول أيضاً في هذا الباب: جمع الاسم المذكر أو المؤنث بالتاء كما يجمع ما كان آخره هاء التأنيث[٧] نحو : (طلحة ،و حمزة) ، ويبدو أنَّ مجيء الموضوعات داخل هذا الباب فيه شيء من الدقة في الترتيب ؛ لأنَّه يبدأ

(١) يُنظر :الكتاب :٣/٣٩٠
(٢) يُنظر: المصدر نفسه : ٣/٣٩١
(٣) يُنظر: المصدر نفسه:٣/٣٩٢
(٤) يُنظر: المصدر نفسه :٣/٤٩٣
(٥) ينظر:المصدر نفسه : ٣/٣٩٤
(٦) يُنظر:المصدر نفسه :٣/٣٩٥
(٧) يُنظر:المصدر نفسه : ٣/٤٠٦

بالأصول ثم ينتهي بما لحقته الزوائد ، ثم بعد ذلك ذهب إلى جمع التكسير ، وهو موضوع تناوله أيضاً في باب التثنية ، وكان ترتيبه الداخلي منطقياً ؛ لأنَّه جعل هذا الباب بعد الحديث عن جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم ، فتناول ((ما يكسر مما كُسر للجمع وما لا يكُسر من أبنية الجمع إذا جعلته اسماً لرجل أو امرأةٍ)) [١]، وتطرق فيه إلى ما يجوز من جمع التكسير وما لا يجوز ثم تناول جمع الأسماء المضافة [٢]، وتناول أيضاً تحت (باب التثنية وجمع التكسير) : الجمع بالواو وتكسير الاسم ، وتناول :تثنية الأسماء الموصولة والتي يسميها الأسماء المبهمة التي أواخرها معتلة ، ومثل لتلك الأسماء بـ (ذا ،وتا، والذي ، والتي) ، ثم تناول الأسماء الخمسة في عنوان أطلق عليه اسم : ((باب ما يتغير في الإضافة إلى الاسم إذا جعلته اسم رجل أو امرأة))[٣]وفي هذا الباب تطرق إلى حروف الجر ، وكيف يمكن صيرورتها أسماء للرجال أو للنساء يقول: ((قلت:هذا لدَاكِ وعَلاكَ ، وهذا إلاكَ)) [٤] .

بعدها تطرق الى:((إضافة المنقوص إلى الياء التي هي علامة المجرور المضمر)) [٥]، بعدها ((إضافة كل اسم آخره ياء تلي حرفاً مكسوراً إلى هذه الياء))[٦]، وهو آخر موضوع ذكره في باب التثنية والجمع ، وضمّ هذا الموضوع أحكام تثنية الاسم الذي ينتهي بياء: (كقاضي).

وأهم مايُلاحظ في هذا الباب أنَّ ترتيب سيبويه فيه شيء من الانتظام ؛ لأنَّه بدايةً وضع قاعدة التثنية في حالة الرفع ، ثم حالتي النصب و الجر ، ثم مثل لحالة الرفع كما في القاعدة : ((رجلان ،وتمرتان، ودلوان....))[٧] ، ومثل لحالة النصب والجر مقدماً مثال

(١) الكتاب : ٤٠٧/٣
(٢) يُنظر:المصدر نفسه :٤٠٩/٣
(٣) المصدر نفسه :٤١٢/٣
(٤) المصدر نفسه : ٤١٢/٣
(٥) المصدر نفسه :٤١٣/٣
(٦) المصدر نفسه :٤١٤/٣
(٧) المصدر نفسه: ٤١٤/٣

النصب على الجر نحو : ((رأيتُ رجلين، ومررت بعنكبوتين))[١] ، ونجده بدأ بالمنقوص الثلاثي ،ثم المنقوص الرباعي وما زاد على أربعة وهو الخماسي، ثم تناول جمع المنقوص ، وهذا الترتيب الطبيعي الذي نجده في أغلب الكتب اليوم ، بعدها تناول تثنية الممدود وتطرق إلى جمع الممدود ضمناً مع التثنية ، ثم أشار إلى ما لا يجوز فيه التثنية ومثلَ له بـ(عشرين ،و ثلاثين). وذكر بعد ذلك جمع الاسم الذي فيه هاء التأنيث وكأنه يتناول المسائل التي فيها لبسٌ واشكالٌ وذلك واضح من خلال المواضيع التي يتطرقُ إليها فمن خلال تناوله الأسماء المنتهية بـ(هاء) والتي يسميها هاء التأنيث والأسماء المنقوصة والممدودة وكل ما هو مشكل من ناحية الجمع والتثنية، نجده يأتي به ويمثل له ويوضح ما وقع فيه من إشكال،ومن ذلك قوله : ((وإنما أوقعت العرب الاثنين في الكلام على حد قولك : اليومُ يومانِ واليومُ خمسة عشر من الشهر، والذين جاءوا بها فقالوا : أثناءٌ إنما جاؤوا بها على حد الإثِنَ وقد بلغنا أن بعض العرب يقول:اليوم الثَّنيٌ. فهكذا الاثنان كما وصفنا، ولكنه جاء بمنزلة الثلاثاء والأربعاء اسماً غالباً ، فلا تجوز تثنيةٌ)) [٢].

فيلاحظ من خلال عرضه لهذه المسائل أنَّه لا يترك شيئا يتعلق بالمسألة الواحدة ويستعين بالأمثلة القريبة من جنس المثال الذي هو في صدده كما في تطرقه للاثنين وقد استعان بالأسماء :الثلاثاء ،والأربعاء حتى تصل الفكرة إلى ذهن القارئ بأوضح صورة .

وتناول بعد ذلك المسائل والأمثلة التي فيها اشتراك بين جمع المذكر السالم والمؤنث السالم وبين جمع التكسير .[٣] ، ولكنه اضطرب في جمع الأسماء التي تجمع جمع المذكر السالم فتُجمع جمع تكسير ، وأشار إلى أنَّك بالخيار ومنها : (زيد)، حين تجمعه جمع مذكر سالم يكون: زيدُون ، إذ يقول :((كنت بالخيار إن شئت قلت:زيدون، وإن شئت قلت : ازيادٌ...))[٤] ، وتطرق الى جمع الأسماء المضافة[١] ، وبما أنَّ المضاف والمضاف إليه

(١) يُنظر: الكتاب: ٤١٤/٣
(٢) المصدر نفسه :٣٩٣/٣
(٣) يُنظر:المصدر نفسه :٣٩٥/٣
(٤) المصدر نفسه : ٣٩٥/٣

بمثابة الكلمة الواحدة فلا شك أنّه أخرها ؛لأنَّها أكثر الكلمات عدداً للحروف، وأنَّ المضاف والمضاف إليه بمثابة كلمة واحدة ، بعدها أخذ يذكر الأسماء المبهمة ، وهي الموصولة ، ثم الأسماء الخمسة ،ومالهُ علاقة بالأبواب السابقة ، وبما أنَّه يتحدث عن المنقوص جاء: بإضافة ياء المتكلم إلى الاسم المنقوص [٢]، بعدها كيف يجمع هذا الاسم مع وجود ياء المتكلم ، وبهذا أنتهى من هذا الباب الذي جاء بعده الباب الثالث من أبواب الصرف وهو (باب التصغير)، إذ قال فيــه : ((إعلم أنَّ التصغير إنَّما هو في الكلام على ثلاثة أمثلة : على فُعَيْلٍ ، وفُعَيْعِلٍ ، وفُعَيْعِيلٍ))[٣] ، فنجده قد أسس لقاعدة ثابته في التصغير وهي لا تخرج عن الأوزان الثلاثة التي ذكرها وقيل ان : (المُصغّر ما زِيد فيه شيء حتى يدلّ على تقليل)[٤] ، وكذا قيّده السهيلي، فقال: (التصغير عبارة عن تغيير الاسم ليدلّ على صِغَر المسمّى، وقلّة أجزائه)[٥] ، في حين توسع الجرجاني في تعريفه، إذ يرى أنَّه: ((تغيير صيغة الاسم لأجل تغيير المعنى، تحقيراً، أو تقليلاً، أو تقريباً، أو تكريماً، أو تعظيماً))[٦].

ويرى القرني أنَّ مجيء هذه الأبواب : التثنية والجمع والتصغير بهذا التتابع عند سيبويه؛ لأنَّه ينظر إليها من حيث تغيراتها المتوالية التي بدأت فيها من الأواخر قبل الأوائل ولأنَّ الأواخر أكثر عرضة للتغيير فقد تدرج معها من آخر الكلمة إلى وسطها ، ثم أولها، ثم النظر في مقدار هذا التغير فإضافة حرف واحد أحق في الذكر أولا، من إضافة حرفين.[٧] ، ومثّل لهذه الأوزان بأمثلة ابتدأها بالثلاثي ، ثم الرباعي ، ثم الخماسي كما جاء ترتيبه في تعريف التصغير اجمالا ، ثم بدأ بعرض تلك المسائل تفصيلا .

---

(١) يُنظر:: الكتاب٣/٤٠٩
(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٣/٤١٤
(٣) المصدر نفسه : ٣/٤١٥
(٤) شرح شافية ابن الحاجب :١/١٩٠
(٥) نتائج الفكر في النحو: ١/٧٠
(٦) التعريفات للجرجاني:٣٧
(٧) يُنظر: الترتيب الصرفي :٩

وقد تطرق في هذا الباب لثمان وثلاثين مسألة، ولم يكن ترتيبه لتلك المسائل ترتيباً تصاعدياً أو تنازلياً ؛ لأنَّه بدأ (بالخماسي ،بعدها المضاعف ، ثم الثلاثي، ثم الرباعي ثم عاد إلى الثلاثي ، ثم تحقير الخماسي ، ثم عاد إلى الثلاثي ، ثم الرباعي ثم الخماسي، ثم الثنائي)[١]، ولكنه مع ذلك تناول التصغير بأنواعه : كتصغير الصحيح، والمعتل وما ذهبت عينه ولامه، وما كان أوله ألفاً موصولة ، وما كان فيه قلب أو إبدال، بعدها موضوع الترخيم في التصغير، وعلى ما جرى عليه الكلام مصغراً ، وتطرق الى تحقير المؤنث وتحقير الأسماء المبهمة، بعدها تصغير ما كسر للجمع وغيرها من المسائل المتفرقة التي تدخل تحت باب التصغير..[٢].

وقد يستخدم مصطلح التصغير مرة ومصطلح التحقير مرة أخرى ،وكأنّ المصطلحين مترادفان عنده ، فترى الدكتورة خديجة الحديثي أنَّ سبب استخدامه المصطلحين لانَّه:((لم تكن قد ثبتت عنده بصورة نهائية حيث وضع لهما المصطلحين واستعمل الاثنين بمعنى واحد فكان يسميه التحقير تارة ،والتصغير تارة أخرى))[٣] ، وكذلك استخدم مصطلح (الكسر)قصد به : جمع التكسير[٤] وليست حركة الكسر التي في مفهومنا اليوم ، بعد ذلك تطرق سيبويه إلى باب نحوي قد أدرجه في ترتيب الأبواب الصرفية وهو باب:(القسم) ويسميه بـ(حروف الإضافة إلى المحلوف به)[٥].وقد أقحم هذا الباب بين أبواب الصرف على الرغم من انه تناول حكم توكيد الفعل مع أبواب النحو بعد دخول القسم عليه، وتناوله مع أبواب الصرف مع النونين واحوال الحرف قبلهما فلعلَّ مجيء هذا الباب بين أبواب الصرف وكان حقه ان يدرس مع أبواب النحو سببه راجع الى اختلاط أوراق الكتاب[٦]

---

(١) يُنظر: الكتاب :٣/: ٤١٧،-٤٤٩،٤٤٨،٤٤٤،٤٢٦،٤١٩

(٢) يُنظر:المصدر نفسه :٣/٣٢٠،(باب التصغير)

(٣) أبنية الصرف في كتاب سيبويه وشروحه : ١١٢

(٤) يُنظر: الكتاب : ٣/٤٩٣-٤٩٤

(٥) يُنظر: الكتاب :٣/٤٩٦

(٦) يُنظر : سيبويه امام النحاة :١٨٥

وقد جاء هذا الباب فاصلاً بين بابي التصغير ونوني التوكيد الثقيلة والخفيفة ، ولعل العلاقة هنا معنوية ، إذ إن القسم من متطلباته أحياناً توكيد الفعل ؛ ولذا جاء تمهيداً للتوكيد ، والنون الثقيلة والخفيفة باب يتقاسمه النحو والصرف ، فقد جمعه سيبويه ولم يشطره ، ولعل علاقة التغير مازالت سارية ، إذ إن إلحاق نوني التوكيد الثقيلة والخفيفة هو تغير في الفعل سواء أكان إعرابياً أم حرفياً [١].

وتناول فيه ست مسائل فقط ومنها (أحوال الحروف التي قبل النون الخفيفة والثقيلة ، والوقف عند النون الخفيفة ، والنون الثقيلة والخفيفة في فعل الاثنين وفعل جمع النساء، وثبات الخفيفة والثقيلة في بنات الياء والواو التي الواوات والياءات لا ماتهن ، ومالا تجوز فيه النون الثقيلة والخفيفة) [٢] وقد قدم الثقيلة على الخفيفة في الترتيب ؛ لأنَّه يستخدم الترجيح في وضع درجات الاستعمال الواحد،فمن أسباب ذلك الترجيح مثلا نجده يقدم الثقيلة على الخفيفة لفروق دقيقة اهمها الاستعمال فمن باب أنَّها أشد توكيدا وقوة من الخفيفة في الاستعمال داخل التركيب، وهو ترجيح قائم على التفاوت في قوة العمل بين الاثنين مما أدى إلى ذلك التقديم والتأخير [٣] يقول : ((اعلم أَنَّ كل شيء دخلته الخفيفة فقد تدخله تدخله الثقيلة كما ان كل شيء تدخله الثقيلة تدخله الخفيفة ....فاذا جئت بالخفيفة فانت مؤكد ، واذا جئت بالثقيلة فأنت أشد توكيدا))[٤].

ثم تطرق إلى الباب الخامس وهو باب (مضاعف الفعل واختلاف العرب فيه) [٥] ، وقد تضمن هذا الموضوع (الفعل المضعف الذي يتكرر فيه حرفان من جنس واحد، وكيف

(١) يُنظر: الترتيب الصرفي :١٠
(٢) ينظر: الكتاب:٣/٥٢٩،٥٢٨،٥٢٣،٥٢١،٥١٨
(٣) يُنظر: الدرس اللساني والترجيح في تحديد الشاهد الشعري بين الصنعة والتوثيق عند سيبويه: ١٦
(٤) الكتاب :٣/٥٢٩
(٥) المصدر نفسه : ٣/٥٢٩

يُضعّف عند بعض القبائل ويُدغم ، وكيف يفك الإدغام عند بعضهم) [١] ، وفي هذا الباب نجده أخذ شيئاً من الإدغام وشيئاً من التضعيف الذي سوف يأتي الحديث عن ترتيبهما متأخراً بعد هذه الأبواب ، بعدها انتقل إلى باب : (المقصور والممدود) [٢] ، وهو الباب السادس من الأبواب الرئيسة عند سيبويه ، ثم جاء بعده مباشرة الباب السابع وهو باب (الهمز) [٣]، ومجيء هذا الباب بعد الممدود فيه علاقة وثيقة فالممدود هو كل اسم معرب آخره همزة قبلها الف زائدة نحو :(إنشاء ،وحمراء) وبما أنَّ حديثه في باب الممدود عن الهمزة وأنواعها ، أخذ هذا باب (الهمزة) موقعه مباشرة بعده ، وبعد هذا الباب جاء بأبواب (تميز الأعداد) ، وهي أبواب توسطت بين أبواب النحو الخالص وأبواب الصرف الخالص الذي سوف يأتي لاحقاً.

وأطلق عليه تسمية طويلة ، وهي (الأسماء التي توقع على عدة المؤنث والمذكر تبين ما العدد إذا جاوز الاثنين والثنتين إلى أن تبلغ تسعة عشر وتسع عشرة) [٤]

، وهذا باب مختصٌ بالأعداد ، ويرى الدكتور مهدي القرني أنَّ مجيء هذه الأبواب بالترتيب السابق له علاقة بالتغير الذي يطرأ على أبنية الكلمات ، وهو النظام الذي يسير عليه سيبويه ،أي أنَّه كان يرتب بعض الأبواب حسب التغير الذي يطرأ على أواخر الكلمات كما في باب النسب والتثنية والجمع ثم انتقل إلى الأبواب التي يطرأ عليها تغير في وسط الكلمة وكما هو في باب التصغير.[٥]

وهنا لابد من الإشارة إلى أنَّ النظام الصرفي أغلبه مبنيٌ على التغير سواء أكان تصريفاً أم اشتقاق، فمن ذلك التصغير، والنسب ، والهمز، والتضعيف ، والقلب ، والاعلال ، ونوني

---

(١) ينظر:الكتاب : ٣ /٥٣٢

(٢) ينظر:المصدر نفسه : ٥٣٦/٣

(٣) يُنظر:المصدر نفسه: ٥٤١/٣

(٤) المصدر نفسه : ٥٥٧/٣

(٥) ينظر:الترتيب الصرفي : ١٠

التوكيد الثقيلة و الخفيفة ، والإدغام ..... الخ.

وبهذا قد يكون له الحق في هذا الرأي ؛ لأنَّه نظر إلى بعض الأبواب التي نالها التغير في الأواخر وهي ليست بالكثيرة ؛لأنَّ هناك أبواباً وردَ التغير فيها وسط الكلمة قد تخللت هذه الأبواب ، فمن ذلك مجيء باب النسب الذي جاء بعده باب التصغير ونعلم بأن النسب يناله التغيير في أواخر الكلمات، في حين ان التصغير يكون التغيير في وسط الكلمة مع تغيير الحركات كما في كلمة (كتاب) فعند تصغيرها تكون (كُتَيب)،ويلاحظ أنَّ سيبويه يدخل أغلب مسائل الباب الواحد ، داخل الباب ، ولكنه يقدم أحيانا ماحقهُ التأخير أو يؤخر ماحقه التقديم ، وقد بذل مافي وسعه لينبه على ذلك [١] ، وهذا واضحٌ في باب (التصغير) عندما تناول : الخماسي ثم الثلاثي ، ثم الرباعي ، ثم عاد إلى الثلاثي .

ووضع بعد ذلك أبواب التكسير و بدأها بباب (تكسير الواحد للجمع) [١]، وهو الباب الثامن عشر من الترتيب العام. وقد أشار سيبويه الى العلاقة بين هذين البابين وهما: التصغير والجمع ، فإنَّهما متلازمان يقول: ((فالتصغير والجمع من واد واحد وانما منعهم أن يقولوا سفيرجل انهم لو كسروه لم يقولوا سفارجل ولافرازدق ولاقباعثر))[٢] فهما يشتركان في مسائل كثيرة، **و ذكره لباب التصغير بعد جمع التكسير،((إنما ذكر هذا الباب إثر باب التكسير؛ لأنَّهما كما قال سيبويه: "من وادٍ واحدٍ" لاشتراكهما في مسائل كثيرة، لأنَّ (بَابَ التَّصْغِيرِ) في بعض المسائل محمولٌ على باب التكسير، فإذا اشتركا في مسائل مُتعدِّدة كان المناسب أن يُذْكَر باب التَّصْغِير بعد التكسير، تصْغِير تفعيل مصدر: صَغَّرَ يُصَغِّرُ تَصْغِيراً))**[٣] ولأنَّ التصغير والتكسير يشتركان في ظاهرة التحول الداخلي في بنية الكلمة ، فهو ليس جمعا يعتمد على لاحقة كالجمع السالم وإنَّما يعتمد على تغيير الحركات مع ثبات الصوامت في مواضعها.

---

(١) الكتاب :٥٦٧/٣

(٢) المصدر نفسه :١١٧/٣

(٣) شرح الفية ابن مالك :١٢٥/١

وقد تطرق في هذا الباب إلى ستة عشر موضوعاً فمن هذه المواضيع (ما كان واحداً يقع للجميع، وجميع ما كان من بنات الياء والواو، وما كان اسماً واحداً يقع على الجميع وفيه علامات التأنيث ، وما كان على حرفين وليست فيه علامة تأنيث ، وتكسير ما عدة حروفه أربعة أحرف للجمع ، وما يجمع من مذكره بالتاء ؛ لأنَّه يصير إلى تأنيث إذا جمع ، وتكسير ما عدة حروفه خمسة ، والجمع وجمع الجمع، وتكسير الصفة للجمع وماكان من الصفات عدد حروفه أربعة) [١] ، ويلاحظ انه في هذا الباب يتسلسل في تناول ماكان على حرفين وماكان على ثلاثة ، وقد تطرق له ضمناً دون أن يعقد له باباً، ثم الثلاثي ، فالرباعي ، فالخماسي، ثم الصفة ، ثم الرباعي من الصفات ، وهو آخر أبواب الجزء الثالث من الكتاب. و يلاحظ عنده طابع التمهيد في الترتيب ، ثم يدخل في صلب الموضوع وذلك من خلال تناوله الأبواب السابقة وهي أبواب لا يشوبها الغموض والصعوبة ، حتى يصل إلى الأبواب التي يحتاج العقل فيها إلى كدّ و فكر ، فمن ذلك تناوله أبواب :النسب ، والتصغير، وحروف القسم ، ونوني التوكيد ، والعدد... إلى أن وصل إلى أوزان المصادر ،ومعرفة الأبنية ، وحروف الزوائد في الأسماء ، والمصادر ، وأبواب القياس ، وهي أكثر صعوبة من الأبواب الأولى ، وقد أعطاها حقها من الدرس والتنظيم والتمثيل . ثم ختم بالمباحث الصوتية ومنها :الوقف و الادغام.

وبعد ذلك تطرق الى: أوزان المصادر، وهو الباب التاسع عشر من الترتيب العام لأبواب الصرف ، وجاء هذا الباب تحت عنوان : (بناء الأفعال التي هي اعمال تعداك إلى غيرك وتوقعها بها ومصادرها).[٢] ، وكان هذا الباب الأول في الجزء الرابع من الكتاب ، وقد أورد فيه الأفعال والمصادر[٣] ، وكيف يكون اشتقاق بعضها من بعض مع الاشارة الى أوزانها، وكذلك يشير إلى معاني الكلمات التي يأتي بها، وقدم في الترتيب ذكر المصادر على الأفعال ،ذلك أنهم جعلوا الأفعال صادرة عن المصادر فلذلك سميت مصادر ، وقد قدم الماضي على

(١) يُنظر: الكتاب : ٣/٥٨٢، ٥٩٥، ٦٢٦،٦١٨،٦١٧،٦١٥،٦٠١،٥٩٧،٥٩٦

(٢) المصدر نفسه : ٤/٥

(٣)المصدر نفسه:٤/١٧

المضارع ثم على المصدر من خلال الامثلة التي يأتي بها فهي مشتقة من المصادر :((إمَّا بالذات ، وإمَّا بالواسطة))[١].

فالاشتقاق بالذات هو المباشر وهو اشتقاق الماضي من المصدر ، وأما بالواسطة فهو اشتقاق المضارع من الماضي وبهذا فان الماضي هو حلقة الوصل بين المضارع والمصدر ، و يعتمد أيضا التغير الحاصل بين الفرع والاصل ويدور الفرع في تصاريفه معتمدا الاول وقد اسهمت هذه النظريات على الترتيب الخارجي للأبواب والداخلي للموضوعات حتى صارت معياراً يلتزمهُ أغلبُ العلماء[٢]. فنجد بعض العلماء الذين ألفوا في النحو مطلقين تسمية الأصول على بعض الموضوعات، فقد قسم سيبويه أصوات اللغة العربية الى اصول وفروع قال:((أصل حروف العربية تسعة وعشرون حرفا...وتكون خمسة وثلاثين حرفا هن فروع واصلها من التسعة والعشرين وهي كثيرة يؤخذ بها وتستحسن في قراءة القرآن والأشعار))[٣] وقد عرف الرماني الاشتقاق بأنه ((اقتطاع فرع من أصل يدور في تصاريفه على الأصل))[٤] ويقول ابن يعيش:((الأصل :الحروف اللازمة للكلمة كيف تصرفت))[٥] ورأى بعض الصرفيين ان المعتل فرع من الصحيح ،فيقاس عليه لذلك أجمعوا على أنَّ الأصل في : (قام) (قَوَمَ). [٦]

وتطرق بعدها إلى صيغ الأفعال ومعاني الزوائد [٧] وقد قسمها الى احدَ عشرَ باباً، ثم باب المصادر الزوائد والزوائد الداخلة عليها [٨] ، وهذان البابان كأنهما متداخلان مع أبواب أوزان المصادر إلا أنَّهما يعالجان مواضيع تختصّ بالأفعال وما فيها من الزوائد ، والثاني

---

(١) يُنظر: شرح نظم المقصود ،احمد عمر الحازمي:٥

(٢) يُنظر: نظرية الأصل والفرع في النحو العربي :٢٠

(٣) الكتاب :٤/٤٣١-٤٣٢

(٤) رسالتان في اللغة:٦٩

(٥) شرح الملوكي في التصريف:١٠٨

(٦) يُنظر:الإنصاف في مسائل الخلاف :٢/٥٤٣، والإيضاح في شرح المفصل :٢ /٤٥٨

(٧) يُنظر: الكتاب :٤/٣٨

(٨) يُنظرالمصدر نفسه : ٤/٤٠، ٤٢

يعالج أوزان المصادر ذات الزيادة فقط بعكس ماهو موجود في الأول الذي يعالج أوزان المصادر فقط دون زيادة .

ثم تناول باباً صغيراً يختص بالمكان وقد جاء هذا الباب بعـــد (زنة المصادر ذوات الزوائد) ، وجاء تحت عنوان : (مايكون مَفْعلة لازمة لها الهاء والفتحة)[١] ، بعد ذلك أفرد بابا يختص بالآلة وهو باب: (ماعالجتُ به)[٢].

فدرس فيه عشرة مواضيع تختص بأحكام الآلة فجاء بترتيبها نهاية أبواب المصادر ؛ لأنَّ هذه الأبواب كلها تنحصر في زاوية الاشتقاق، وبهذا كان ترتيبه ترتيباً منطقياً ومنهجياً إلى حدٍ ما،ثم جعل الباب(ما لايجوز فيه ما أفعله)[٣] وقد درس فيه ستة مواضيع.

بعدها انتقل إلى باب منفرد تحدث فيه عن أحكام الحلق أسماه باب (ماتُكسر فيه أوائل الأفعال المضارعة)[٤] ، وتناول فيه ثلاثة مواضيع تحدث فيها عن التسكين استخفافاً في الأصل وهو متحرك، وما سُكّنَ وتُرِك على الأصل ، بعد ذلك تناول باب: (الإمالة)[٥] ، ودرج تحت هذا الباب ستة مواضيع تحدث فيها عن أحكام الإمالة .

و تحدث عن السواكن في أول الكلام .[٦] ، فذكر باب: (هاء السكت مع ألف الوصل)[٧] ، وقد انطوى هذا الباب على ستة أبواب تعود كلها إلى التغيرات التي تطرأ على الكلمات بسبب السواكن مع ألف الوصل ، بعد ذلك انتقل إلى باب (الوقف وما تلحقه الهاء لتحرك

(١) الكتاب: ٤/ ٩٢-٩٤
(٢) المصدر نفسه : ٤/٩٤
(٣)المصدر نفسه : ٤/٩٧
(٤) المصدر نفسه: ٤/١١٠
(٥) المصدر نفسه: ٤/١١٧
(٦)ينظر:المصدر نفسه : ٤/١٤٤
(٧) المصدر نفسه: ٤/١٥٢

اخر الكلمة)[١] ، ثم (الساكن الذي يتحرك في الوقف قبل هاء الضمير)[٢] ، وجاء هذا الباب مشتركاً مع باب الوقف ؛ لأنَّه تحدث عنه ثم عاد إلى موضوع الوقف[٣]، و بعدها عاد إلى :(هاء الضمير) والتي يطلق عليها سيبويه علامة الإضمار وأدرج تحت هذا الباب خمسة مواضيع متنوعة و لا تبتعد عن هاء الضمير،ثم انتقل إلى باب يعالج فيه قضايا الشعر وهو المادة الأولى لدراسة اللغة فتناول قوافي الشعر والإنشاد أوما يسمى (بالترنم)[٤] ، وهذه الأبواب هي :هاء السكت، وهاء الضمير، والترنم ، تعالج حالة التغيير التي يتسبب بها الوقف، فنجده قدم باب الوقف عليها ثم جاء بترتيبها بعدها مباشرة .

وترى الدكتورة خديجة الحديثي أنَّ مجيء هذه الأبواب : النسب ، والتصغير، وحروف القسم ، نون التوكيد، والأعداد، وأسماء الآلة ، والتقاء السواكن مرتبة بهذا الترتيب، ولأنها تدرس دراسة نحوية صرفية فهو ترتيب دقيق اتخذه سيبويه ، اعتمد القسم الأول منه المادة النحوية ، والقسم الثاني الذي ذكرناه هو مادة مشتركة بين النحو والصرف، والقسم الثالث والأخير ، الأبنية وحروف الزوائد ، وختم الكتاب بالدراسة الصوتية من : الإبدال والإعلال والإمالة والوقف والإدغام؛ لأنَّها أبواب تختص بالمادة الصوتية[٥] ، وهو ما يطلبه القراء في معرفة الأداء الصحيح في النطق الصحيح والجهد العضلي[٦] ، لذلك لم تبتعد الدراسات القرآنية عن الدراسة النحوية طيلة القرون المتعاقبة .

بعدها عقد باباً مازج فيه بين النحو والصرف وهو باب : (مايكون عليه الكلم)[٧] ، على الرغم من أنَّه يوحي إلى أنَّه مقدمة وتمهيد للباب الذي سوف يأتي بعده، وهو باب

---

(١) يُنظر:الكتاب: ١٥٩/٤

(٢) يُنظر: المصدر نفسه: ٤/ ١٧٩

(٣) يُنظر: المصدر نفسه: ٤/ ١٨١

(٤) يُنظر: المصدر نفسه : ٤/ ٢٠٤

(٥) يُنظر المدارس النحوية :٨٢

(٦) ينظر :الإعلال والإبدال والإدغام في ضوء القراءات القرآنية واللهجات العربية :٥٠٣

(٧) يُنظر: الكتاب : ٤ /٢١٦

(علم حروف الزوائد) ؛ لأنَّه أراد أنَّ بين الحروف التي تأتي لمعان ولكنها قائمة بذاتها لا يمكن أن تدخل تحت الزوائد ومنها : حروف الجر والإضمار وأدوات الاستفهام وغيرها.

وعند تفصيله(للحروف الزوائد)[١] جعل ترتيبها، وتمثيله لها من حيث دخولها على: الأسماء أولاً، ثم الأفعال ثانياً ،وختمها بالصفات أخيراً.

ولعلنا من خلال هذا الباب وغيره نستطيع التعرف أكثر، على دقة الترتيب الذي سار عليه سيبويه في إيراد الأبنية والزيادة بحسب عدد حروف الكلمة ، ويمكن القول: إنَّ التصريف عند سيبويه يبدأ في هذا الباب الذي تطرق فيه إلى (الأبنية ، الزيادة ، الإبدال، والإعلال ، والحذف ، والإدغام اللائق بالتصريف) ، وهي موضوعات جعلها المازني من بعده ميداناً للدراسة الصرفية في كتابه (التصريف) وقد جمع فيه موضوعات التّصريف المتناثرة، في كتاب سيبويه.[٢]

وقبل أن يبدأ سيبويه في بيان مواضع الزوائد في الأبنية واستقصائها، قدم للتصريف بحروف الزوائد فتناولها بدقة ؛ لأنَّه ذكر حروف العلة أولاً، منتقلا من الأكثر أهمية وقوة في العمل ،الى الأقل منه قوة، ثم بقية الحروف وحسب مخارجها ،

ولابد من الإشارة أيضاً إلى أنَّ طريقة سيبويه في معرفة الزوائد، من خلال حصره أبنية الأسماء والأفعال في لغة العرب الشائع منها ، والقليل ، والغريب وماليس في كلامهم ، ثم تتابعت موضوعات التصريف عنده المتمثلة في مباحث الإبدال، والإعلال، والحذف ، والإدغام اللائق بالتصريف.[٣] ، ولمعرفة الترتيب الذي اتخذه سيبويه في هذا الباب لابد من إلقاء نظرة سريعة على ترتيب هذه الأبنية عنده وكم عددها ،وسيكون ذلك بشكل موجز ،

---

(١) ينظر:الكتاب: ٣٣٥/٤

(٢) ينظر:أثر المازني فيمن جاء بعده :٥٧

(٣) يُنظر: التصريف عند سيبويه وموقف الرضي منه : ١٥

من غير ذكر الأمثلة ، وإنَّما الإشارة إلى نوع البناء ، وعدد الأوزان والترتيب الذي استخدمه سيبويه وقد رصدت دراسة حديثة هذه الأوزان (١) وكالآتي :

أولا: أبنية الأسماء الصحيحة وفيها:(٢)

١- أبنية الأسماء المجردة : وقد حصر سيبويه في هذا الباب الأبنية المجردة للأسماء الثلاثية وذكر لها عشرة أوزان فقط.

ثانياً: أبنية الأسماء الثلاثية المزيدة بالحروف : (٣)بدأ بالهمزة المزيدة وذكر لها واحداً وثلاثين وزناً وعلى الترتيب الآتي :

١-تكون الهمزة مزيدة أولاً وحدها في ستة أبنية (٤) ، وقد ذكر الأبنية مع التمثيل لها.

٢-تكون مزيدة أولاً مع الألف ثانية في ثلاثة أبنية(٥) ، وقد ذكر الأبنية مع التمثيل لها.

٣-تكون الهمزة مزيدة مع الألف الثالثة في ثلاثة أبنية(٦) ، وقد ذكر الأبنية ومثل لها.

٤-تكون الهمزة مزيدة أولاً مع الألف خامسة في وزنين، وذكر الوزنين ومثل لهما. (٧)

٥-تكون الهمزة مزيدة أولاً مع الألف خامسة ، والنون آخراً في ثلاثة أوزان (٨)، وقد ذكر الأوزان ومثل لها.

٦- تكون الهمزة مزيدة أولاً مع الألف خامسة ، والهمزة آخراً في وزنين ، ثم ذكر الوزنين ومثل لهما.(٩)

٧-تكون الهمزة مزيدة أولاً مع النون ثانية في وزن واحد ، ثم ذكر الوزن ومثل له.(١)

---

(١) يُنظر : الكتاب:١١٠، ١٢٠، ١٣٢

(٢) يُنظر:: المصدر نفسه٤/٢٤٢-٢٤٤

(٣) يُنظر:المصدر نفسه : ٤/٢٤٥-٢٧٦

(٤) يُنظر:المصدر نفسه : ٤/٢٤٥- ٢٤٨

(٥) يُنظر:المصدر نفسه : ٤/٢٤٦-٢٤٧

(٦) يُنظر:المصدر نفسه: ٤/٢٤٥-٢٤٧

(٧) يُنظر:المصدر نفسه: ٤/٢٤٧

(٨) يُنظر:المصدر نفسه: ٤/٢٤٧-٢٤٨

(٩) يُنظر:المصدر نفسه: ٤/٢٤٨

٨- تكون الهمزة مزيدة أولاً مع النون ثالثة في وزن واحد ، ثم ذكر الوزن ومثل له.[٢]

٩-تكون الهمزة مزيدة أولاً مع النون رابعة في وزنين ، ثم ذكر الوزنين ومثل لهما.[٣]

١٠- تكون الهمزة مزيدة أولاً مع الياء رابعة والألف آخراً في وزن واحد ،وقد ذكر ذلك الوزن ومثل له.[٤]

١١- تكون الهمزة مزيدة أولاً مع تضعيف اللام في وزنين ، وقد ذكر الوزنين ومثل لهما.[٥]

١٢- تكون الهمزة مزيدة ثانية في وزن واحد، وقد ذكر ذلك الوزن ومثل له[٦]

١٣- تكون الهمزة مزيدة ثالثه وحدها في وزن واحد، وذكر ذلك الوزن ومثل له[٧]

١٤- تكون الهمزة مزيدة رابعة وحدها في وزن واحد ، وقد ذكر ذلك الوزن ومثل له[٨]

١٥- تكون الهمزة مزيدة رابعة مع ألف ثالثه في وزن واحد، وقد ذكر ذلك الوزن ومثل له[٩]

مع أنَّ سيبويه يمثل عصر النشأة في الصرف العربي ، إلا أنَّه استطاع أن يعطي تصوراً عن الترتيب الذي يسير عليه في كثير من المواضيع، ومنها ما وجدناه في تناوله للأبنية والزوائد التي كان يتناولها أولاً، ثم ثانياً ،ثم ثالثاً، فهو خير شاهد ودليل على دقة صاحب الكتاب في ترتيب الاطار العام للكتاب .

---

(١) يُنظر: الكتاب: ٢٤٨/٤

(٢) يُنظر:المصدر نفسه: ٢٤٨/٤

(٣) يُنظر: المصدر نفسه : ٢٤٨/٤

(٤) يُنظر:المصدر نفسه: ٢٤٩/٤

(٥) يُنظر:المصدر نفسه : ٢٤٧/٤

(٦) يُنظر: المصدر نفسه : ٢٤٨/٤

(٧) يُنظر:المصدر نفسه : ٢٤٨/٤

(٨) يُنظر:المصدر نفسه : ٢٤٨/٤

(٩) يُنظر :المصدر نفسه : ٢٤٨/٤

وهذا ما ذكره سيبويه في أبنية الأسماء والصفات الثلاثية التي زيدت فيها الهمزة، ثم يستمر سيبويه في تناول الحروف التي زيدت فيأتي بعدها إلى المزيد (بالألف)[١] وقد ذكر لها مائة وخمسة وعشرين وزناً ، بدأها بالمزيدة ثانية مع ألف رابعة ، ثم ثالثة ثم رابعة،ثم خامسة، ثم سادسة، ثم سابعة...الخ [٢].

وهكذا إلى أن ينتهي من جميع الأوزان ، وكان يتناولها بدقة تصاعدياً في عدد حروف الزيادة ، حتى أنَّه انتهى إلى آخر الأبنية ،ثم انتقل إلى المزيدة : (بالياء)[٣] ، وقد ذكر لها ستة وعشرين وزناً بدأها بالياء المزيدة وحدها في وزن واحد ، وكذلك تتبع زيادتها ثالثة ، ثم رابعة ، ثم خامسة[٤]، حتى انهى جميع الأبنية التي تكون زيادتها حسب ترتيب الحروف الزائدة ، ثم انتقل إلى المزيدة بـ(النون)[٥] ، وذكر لها أحد عشر وزناً وكذلك تناول الأبنية فيها بترتيب دقيق كما رأيناه في الهمزة والألف والياء.

ثم تناول الزيادة (بالتاء) [٦]، وذكر لها تسعة عشر وزناً ، وكذلك سار على الترتيب السابق الذي ذكرناه في بقية الحروف ، ثم تناول المزيدة بـ(الميم)[٧] ، وذكر لها ثلاثة عشر وزناً ، وكذلك لم يخل بالترتيب الذي عرفناه في بقية حروف الزيادة ثم تناول المزيدة (بالواو)[٨] ، وذكر لها عشرين وزناً ، وقد أحصاها ترتيباً ،فمثل لها ، ونكتفي بذلك القدر اطلاعاً على الترتيب عند سيبويه.، ولغرض الحكم على أنَّ صاحب الكتاب كان يسير على وفق ترتيب ومنهج دقيق في حصر الأبنية والتمثيل لها ، حتى أنَّه سار على هذا الترتيب

---

(١) يُنظر: الكتاب : ٤/٢٤٩-٢٦٥

(٢) يُنظر:المصدر نفسه : ٤/٢٦٥

(٣) يُنظر:المصدر نفسه : ٤/٢٦٥

(٤) يُنظر:المصدر نفسه : ٤/٢٦٦-٢٦٧-٢٦٩

(٥) يُنظر:المصدر نفسه : ٤/٢٦٩-٢٧٠

(٦) يُنظر: المصدر نفسه: ٤/٢٦٩-٢٧٠

(٧) يُنظر:المصدر نفسه: ٤/٢٧٠-٢٧٢

(٨) يُنظر:المصدر نفسه: ٤/٢٧٢-٢٧٤

في : ((أبنية الأسماء الثلاثية المزيدة و الرباعية و الخماسية المجردة و الخماسية المزيدة))فاحصاها جمعا وترتيبا[١].

وعلى الرغم من وجود بعض التداخل في ترتيب الكتاب الا ان سيبويه استطاع أن يحصي أبنية الأسماء، والأفعال وهي محور التصريف عنده، ولم يُحصها من الذين جاءوا بعده إلا ابن عصفور في كتابه (الممتع في التصريف)[٢] ، وهذا يدل على عقلية وحرص صاحب الكتاب على حفظ قوانين اللغة ووضعها بين دفتي كتاب لتكون سبيلاً للمتعلمين.ثم تناول تطرق الى المعرب والدخيل من خلال باب عقده اطلق عليه (ما أعرب من الأعجمية).

وبعد ذلك تطرق سيبويه الى موضوع القلب[٣] الذي جاء به بعد حروف الزيادة ، ثم تناول الإعلال[٤]، ثم ما كان على وزن أفعلاء[٥] ، ثم التضعيف [٦]، ويلاحظ أنَّ صاحب الكتاب لم يضطرب في ترتيبه العام عندما تناول الأبنية ؛فقد تناول المظاهر التي تتعلق بها من: زيادة ،وقلب ، وإعلال ، وإبدال ، تحت الباب الذي حددهُ للتصريف.ويلاحظ انه اخذ في الكلام عنها من خلال الابنية المعتلة فجعل منها وسيلة للدراسة وحصر الأبنية المعتلة للأفعال والأسماء، بعدها ختم بالإدغام[٧] ، الذي دائما ما نجده خاتمة لكتب اغلب الذين جاءوا بعده وهو خلاصة المواضيع الصوتية[٨] ،فقد عرفه ابن جني بأنّه:((تقريب الصوت من الصوت))[٩] ،وهذامايسمى بالمماثلة عند المحدثين، وتناول في هذا الباب مخارج الحروف من حيث ، عددها ، ومهموسها ومجهورها وكل ما يتعلق بأحوال الحروف ويمثل باب الإدغام أوضح صورة من صور الترتيب

---

(١) يُنظر: التصريف عند سيبويه وموقف الرضي منه في شرح الشافية : ١٣٢

(٢) ينظر :الممتع في التصريف:٣٠

(٣)يُنظر: الكتاب: ٣٦٠/٤

(٤)يُنظر:المصدر نفسه: ٣٤٨/٤

(٥)يُنظر:المصدر نفسه: ٤٩٢/٤

(٦) يُنظر: المصدر نفسه: ٣٩٥/٤

(٧) يُنظر: المصدر نفسه: ٤٣١/٤

(٨) يُنظر :الادغام ، مفهومه ، انواعه ،واحكامه : ٢:

(٩) الخصائص :١٤٠/٢

الداخلي ، وإن كان هذا الباب يمثل الجانب الصوتي في كتاب سيبويه ، إلا انه نتاج عالم جعل مادته الاصل الأولى، هي كلمات الناطقين في بوادي الصحراء مطلقاً عنان البداية للترتيب والتنظيم في التأليف المبكر، وهذا يجعلنا لا نقلل من أهمية نظرة العلماء الأوائل إلى مظاهر الترتيب الذي يتخذونه في مؤلفاتهم ، التي ولدت من رحم البادية وصعوبة العيش لمؤلفيها، وقلة مستلزمات التأليف واعتماد الوصف فقط، فمثلا نجد سيبويه في باب الإدغام قد رتب الحروف حسب المخارج بصور دقيقة تكاد تضاهي الطرق الحديثة اليوم ، وقد سبقه استاذه الخليل الى ذلك ، وهذا الترتيب الداخلي للموضوعات يجعلك تتصور بأنّ صاحب الكتاب لا يسير على منهجية عشوائية .

وقد ظن بعض الدارسين أنَّ الكتاب فيه اضطراب كبير[١] الا انه صاحب منهج لمن قرأ الكتتاب قراءة متأنية أمّا أصحاب القراءة السريعة فيغيب عنهم ذلك، ربما وهم معذورون بذلك ؛لان الكتاب جاء مطولاً فغمض عليهم الإحاطة الواسعة به [٢] وأنهى سيبويه كتابه بباب صغير وهو :(ما كان شاذا مما خفّفوا على ألسنتهم وليس بمطرد)[٣] وهو باب لا يبتعد عن الادغام ، وبهذا انتهت المادة الصرفية في كتاب سيبويه في نهاية الجزء الرابع.

(١) يُنظر:أبنية الصرف في كتاب سيبويه :٦٧.

(٢) يُنظر:جهود علماء العربية في تيسير النحو وتجديده : ٨٨

(٣) يُنظر: الكتاب: ٤٨١/٤

المبحث الثاني

التـــــــرتيــب عنـــد المـــازنـــي (ت٢٤٧هـ)

يُعد تصريف المازني من أهم التصانيف في مرحلة النشأة بعد كتاب سيبويه،ومثل الشرارة الأولى لبعض العلماء الذين ألفوا في مجال اللغة بأن الصرف يجب أن يدرس مستقلاً عن النحو ؛ لأنَّ كتاب التصريف جعله مادة صرفية خالصة لاترى فيها أثراً في مسائل النحو وأبوابه ،وهو أول ما وصل إلينا من الكتب العلمية التي تخصصت في الصرف،فقد جعله مستقلاً عن النحو ، وهو كتاب شديد الاختصار والإيجاز، أَلفاظه قريبة المتناول ، حيث قال فيه ابن جني : ((لما كان هذا الكتاب الذي شرعتُ في تفسيره ، وبسطه من أَنفس كتب التصريف ، وأسدِّها وأرصنها عريقاً في الايجاز والاختصار ، عارياً عن الحشو والإكثار، متخلصاً من كزازة ألفاظ المتقدمين ، مرتفعاً عن تخليط كثير من المتأخرين ، قليل الألفاظ ، كثير المعاني عنيت بتفسير مشكله، وكشف غامضه والزيادة في شرحه))[١] ، من خلال ذلك القول بحق كتاب المازني ، يتضح لنا دقة صاحب الكتاب في اختيار الألفاظ ، وكثرة المعاني ، وهذا بدوره يوحي إلى أنَّ هناك ترتيباً خاصاً سار عليه المازني اساسه الاختصار، لذلك نجده أكثر انتظاماً من الذين سبقوه ، ولابد من الإشارة إلى أَنَّ الترتيب الذي سار عليه المازني كان منتظماً بعض الشيء، وفيه شيء من الوضوح والدقة وهو لا يختلف عن الترتيب العام الذي سار عليه سيبويه إلا انَّه مختصرٌ لعناوين الأبواب التي رأيناها تطول عند سيبويه، أما بالنسبة لعدد الأبواب التي تناولها المازني فهي :تسعة عشر باباً، ونرى بأنَّها سبعة عشر باباً فقط ؛ لأنَّ ابن جني قد أضاف البابين الأخيرين للكتاب وهما باب : (هذا تفسير اللغة من كتاب أبي عثمان بشواهده وحججه) [٢]، والباب الآخر والأخير اسماه

(١) المنصف :٣٤

(٢) يُنظر:المصدر نفسه: ٥٥٥

(مسائل في عويص التصريف) [١] والسبب في نسبة هذين البابين ، بأنَّهما من صنيع ابن جني أسباب نذكر منها:

أولاً : إن ابن جني لم يتطرق إلى ذكر النقل عن المازني فيهما كما فعل في الأبواب السبعة عشر السابقة ، وكذلك في المسائل داخل الأبواب ، إذ نجده يذكر النقل عن أبي عثمان فيقول: ((قال أبو عثمان))[٢] ، ثم يذكر المسألة ثم يأتي هو بشرحِهِ فيقول :((قال أبو الفتح...إلى آخر))[٣] ، ولم نجد أنَّه ذكر المازني في البابين الأخيرين ، وحتى لو كان النقل عن النساخ ، فلم نجدهم قد أشاروا إلى ذكر المازني في البابين الأخيرين .

ثانيا : توهم بعض الباحثين في هذين البابين بانَّهما للمازني السبب هو العنوان الذي أورده ابن جني وهو :(هذا تفسير اللغة من كتاب أبي عثمان بشواهده وحججه)[٤] ، ولو تتبعنا تلك الأبواب لوجدناها سبعة عشر باباً ، وهي في الحقيقة ليست أبواباً وإنَّما هي مسائل تناولها ابن جني فيما ورد من غريب اللغة في أبواب المازني ، فقام بشرحها وتفسيرها ، ولذلك تجده في تسميته لها يقول : ((ما في الباب الثاني))[٥] ، و ((ما في الباب الثالث))[٦] ، ولو دققنا النظر في معنى العنوان الذي أورده نجده يشير إلى أنَّه سوف يشرح الألفاظ الغريبة التي وردت في كتاب المازني مع الشواهد والأدلة التي يقدمها في الشرح، ونجد المادة التي تناولها في هذا الباب هي مادة تختصّ بمعاني بعض الألفاظ التي وردت سابقا في كتاب المازني ، فبيّن معناها واستشهد لها من الشعر وكلام العرب ، ولم يتطرق إلى أبنية الكلمة وتصريفها ومن ذلك لفظة (قمطر) التي وردت في الباب الأول من كتاب التصريف

---

(١) المنصف: ٣٦

(٢) المصدر نفسه : ٥٦٧

(٣) المصدر نفسه : ٥٦٧

(٤) المصدر نفسه: ٥٥٥

(٥) المصدر نفسه: ٥٦٧

(٦) المصدر نفسه: ٥٧٩

وهو (باب الأسماء والأفعال الرباعية التي لا زيادة فيها)[١] ، وقد أشار إلى ذلك ابن جني عندما بدأ يشرح تلك الأبواب ، وفي أول الحديث تجده يشير إلى ورود اللفظة في أول الباب يقول:((إنَّما ذلك في الغريب منها.. فممّا ذُكرَ في أول باب من ذلك:قمطر)) [٢]وكذلك جاء عدد هذه المسائل والأبواب سبعة عشر باباً وهي تطابق أبواب المازني .

أي أن ابن جني قد مثل لكل باب صرفي بقسم يشرح فيه الغريب من اللغة ، وأما الباب الأخير فهو يتناول مسائل صوتية بحتة ، وأيضاً لم يذكر بأنَّه نقلها عن أبي عثمان، وإنَّما نجده يشرح المسائل ، ومن خلال الاطلاع عليها ترى أسلوب ابن جني قائماً في ذلك الباب الذي يعتمد التحليل الدقيق لتلك المسائل .

أمَّا بالنسبة لأبواب الكتاب فنجد المازني قد صَدّر كل عنوان منها بكلمة (باب) ، والترتيب الذي سار عليه المازني يشبه إلى حد ما ترتيب سيبويه إلا في بعض الجوانب من التقديم والتأخير داخل الأبواب ، وهذا يعود إلى نظرة كل منهما إلى الترتيب .

إذ نجد بعض العناوين عند سيبويه جاءت على شكل باب مستقل، بينما نجدها عند المازني دخلت تحت عنوان باب آخر ، ونجد أحياناً مواضيع تحت عنوان باب مستقل قد أفرد لها المازني عناوين وأبواباً مستقلة وهي لاتشكّل الجزء الأكبر من الكتاب. وسوف نشير إلى ذلك من خلال تتبع الترتيب الذي جاء به المازني.

بدأ المازني كتابه التصريف بـ(باب الأسماء والأفعال)[٣] وهو ترتيب معتادٌ منطقيٌّ ؛ لأنَّ أغلب الدراسات في ذلك الوقت تقدم الأسماء على الأفعال بوصفها أصلاً، إلا ما ندر عن بعض الذين يرون أنَّ الافعال هي الاصل. ، بينما جاءت بداية التصريف عند سيبويه في (باب النسبة أو الإضافة)[٤] وإن كان هذا في الأسماء أيضا إلا أنَّه ليس اسما صريحا والبداية هي إشارة واضحه إلى أنَّ المازني لم يجعل الأبواب التي أوردها سيبويه أولاً أكثر

(١) المنصف :٤٥
(٢)المصدر نفسه:٥٥٥
(٣) ينظر: المصدر نفسه:٣٦
(٤) الكتاب: ٣٣٥/٣

أهمية من الأبواب الأخيرة التي تختصّ بالتصريف العملي والتي تتمثل : بالأبنية ، والزيادة ،والإعلال ،والقياس، اللغوي، والإبدال.

ويلاحظ أنَّ ما يقابل هذا الباب عند سيبويه هو (باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال... وهو الذي يسميه النحويون التصريف والفعل)[١] ، ويبدو أنَّ الأمر واضحٌ في أنَّ المازني قد خالف ترتيب سيبويه في هذا الباب .

وفي هذا الباب تناول المازني مسائل كثيرة ومتفرقة بلغت تسعاً وأُربعين مسألة كلها في حدود الأسماء والأفعال والمصادر فقد استطاع أن يضع بعض الأبواب المتفرقة عند سيبويه تحت باب واحد، وهذا من قبيل الاختصار ، لعلمه بأنَّ الإطالة أحياناً لا تفي بالغرض المنشود من الترتيب والتنظيم. ، وتطرق فيه إلى مواضيع أهمها: (الزيادة للمد ، والساكن، وهمزات الوصل، والقلب ، والإدغام ،والتضعيف)[٢]

وهذه مسائل وجدناها عند سيبويه منفردة بأبواب مستقلة [٣]، في حين تجدها عند المازني جاءت تحت هذا الباب ؛ لأنَّها داخلة في الأسماء والأفعال لذلك تناولها فيه لعلاقتها الوثيقة مع هذا الباب الذي نجده أكثر ترتيباً وتمثيلاً ، ثم تناول الباب الثاني من الصرف الذي هو : (باب ما تجعله زائداً من حروف الزيادة)[٤] ،وقد تناول في هذا الباب ستاً وثلاثين مسألة أغلبها في بيان أحرف الزيادة التي تدخل على الكلمات، وعددها عشرة أحرف متمثلاً لها ببيت من الشعر حين سأله أبو العباس عن حروف الزيادة فأنشده قائلاً :

هويتُ السمانَ فَشيبنني وما كنُت قدمِا هويتُ السّمانِا[٥]

ولما عاد وسأله عن حروف الزيادة: قال له: قد أَجبتُك في الشعر دفعتين يُريد (هويتُ

---

(١) ينظر:الكتاب: ٢٤٢/٤

(٢) يُنظر:المنصف : ٤٣،٨٠-٨٨،٨٩،٩٥،١٠٠،٩٧،١٠٣

(٣) يُنظر:الكتاب :١٤٤، ١٥٢،٤١٧، ٤٣١

(٤) المنصف:١١٥

(٥) المصدر نفسه :١١٥

السمان) ويجمعها في اللفظ (اليوم تنساه) وقيل أيضاً في (سألتمونيها) ، وهي عشرة أحرف ، ولا تختلف من حيث العدد عن الأحرف التي أوردها سيبويه في (باب علم حروف الزوائد)[١] فهي كذلك عشرة أحرف: (الهمزة ، الألف، الهاء، الياء، التاء، السين،الميم، والنون، الواو، اللام)[٢] وردت بهذا الترتيب، بينما اختلف ترتيبها عند المازني فقد أوردها على الترتيب الآتي : (الألف ، الياء، الواو، الهمزة، الميم ،النون،التاء، الهاء،السين،اللام)[٣] ، ولكنه عندما قام ببيان مواضع الزيادة مع هذه الحروف اضطرب في ترتيبهن فنجده تناول: الهمزة أولاً ، ثم الياء، ثم النون، ثم التاء، ثم الياء، ثم الواو،ثم عاد إلى الهمزة، ثم الألف، ثم الميم، ثم اللام ، وأغفل السين والهاء[٤].

بينما نجد سيبويه لم يغفل عن أي حرف من حروف الزيادة أثناء بيانه وشرحه مواضع زيادتها، بينما كان ترتيب المازني قبل البدء في الشرح أدقُّ وأكثر انتظاماً ؛ لأنَّه ذكر:((الهمزة ،و حروف العلة، و بقية الحروف وهي: الميم، والنون ثم التاء و الهاء ثم عاد إلى السين واللام))[٥].

ولاشك أنَّ هذا الترتيب في هذه المجموعة فيه شيء من الصحة؛ لأنَّه يقترب من ترتيب المخارج المعتمدة في وصف الحروف في ذلك الوقت إلا أنَّه اضطرب في الحرفين الأخيرين (السين واللام) ، ومن ثم هو حاول أن يعطي ترتيباً بسيطاً لهذه الحروف .

ذكر بعد ذلك:(باب ما قيس من الصحيح على ماجاء من كلام العرب) [٦] ومجيء هذا الباب بعد أبواب الزيادة وهو ترتيب علمي واضح؛ لكي لا يبتعد المتعلم عن التمثيل ، وكأنه أراد أن يجعل الصورة تستقر في ذهن المتعلم ولا يبتعد به من خلال إدراجه أبواب تبعد

---

(١) الكتاب: ٤/٢٣٥

(٢) ينظر:المصدرنفسه:٤/٢٣٧،٢٣٦،٢٣٥

(٣) ينظر :المنصف :١١٥

(٤) يُنظر: المنصف:١١٦-١١٧

(٥) يُنظر:المصدر نفسه:١١٥

(٦) المنصف :١٧١

المتعلم عن القياس ، ونحن نعلم بأن الأمثلة هي الصورة الأخيرة للدراسة ، وهي التي ترسخ تماماً في ذهن المتلقي، وهو الباب الذي تناوله سيبويه في بداية الحديث عن التصريف أو ما يسمى بالقياس اللغوي ، وهو: (باب مابنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال غير المعتلة والمعتلة، وماقيس من المعتل الذي لا يتكلمون به ولم يجيء في كلامهم إلا نظيره من غير باب، وهو الذي يسميه النحويون التصريف والفعل)[١] ،

وجاء هذا الباب الثالث في الترتيب العام للأبواب، إذ تناول فيه ثلاثة مواضيع ، ثم انتقل بعدها إلى: (باب الياء والواو اللتين هما فاءات) [٢] ، وجاء ترتيب هذا الباب الرابع عند المازني في ترتيب الأبواب الصرفية، ونجده قد جمع بين موضوعين منفصلين عند سيبويه هما: الأول (ماكانت الواو فيه أَولاً وكانت فاءً)[٣] والثاني: (ما كانت الياء فيه أَولاً وكانت فاءً). (٤) ولا نجد فارقاً كبيراً بين ماتناوله المازني ، وما عند سيبويه ،إلا أَنَّ المازني قد اختصر هذين البابين في باب واحد ، وكذلك اختصر في إيراد الأمثلة لهما ، وكانَ يشير للقاعدة فقط ،ثم بعد ذلك تناول الباب الخامس وهو :(باب ما الياء والواو فيه ثانية وهما في موضع العين من الفعل)[٥] ، وهو الباب الذي تناوله سيبويه بنفس العنوان الذي هو : (ما الياء والواو فيه ثانية وهما في موضع العين منه)[٦].

ونجد هذا الباب جاء به المازني كما هو عند سيبويه وقد نقله نصاً قال سيبويه :(اعلم أن فَعلتُ، وفَعُلِتُ منهما معتلة كما تعتل ياء يرمي وواو يغزو)[٧] ، وفي

(١)الكتاب :٣٣٠/٤

(٢) المنصف :١٧٨

(٣) الكتاب: ٣٣٧/٤

(٤)المصدر نفسه :٣٣٧/٤

(٥) المنصف:٢١٣

(٦) الكتاب:٣٣٩/٤

(٧) المصدر نفسه: ٣٣٩/٤

الباب نفسه نجد قول المازني : ((اعلم أَن فَعَلتُ ، فَعُلتُ وفَعِلتُ منهما معتلان كما تعتل ياء يرمي ، وواو يغزو))[١] ، إلا أنَّ المازني وَضَعَ لكل مسألة عنواناً خاصاً بها ورتبها ترتيباً دقيقاً ، وجعلها في أربع وعشرين مسألة صغيرة ، ونجده تناول الثلاثي الماضي والمضارع منه ، ثم تطرق إلى الفعل الماضي الناقص الجامد (ليس)[٢]، ثم تناول المازني باباً آخر وهو الباب السادس من أبواب الصرف وأَسماه (باب مالحقته الزوائد من هذه الأفعال من بنات الثلاثة) [٣]، ولم يختلف فيه مع صاحب الكتاب الذي أورد العنوان نفسه وهو (باب مالحقته الزوائد من هذه الأفعال من بنات الثلاثة)[٤] ، يبدو أنَّ المازني يتابع صاحب الكتاب في ترتيب هذا الباب ؛ لأنَّه جاء بالامثلة نفسها داخل الباب وبالعنوان نفسه الذي ذكرناه، إلا أَنَّه لم يذكر كلمة (المعتلة) التي ذكرها سيبويه مع عنوان الباب .

وقد تناول المازني في هذا الباب الأفعال ، والأسماء، والصفات ، فعدد المسائل التي تناولها في هذا الباب احدى وأَربعون مسألة، ثم جاء بعدها بباب وهو : ((باب ماجاء من الأسماء وليس في أَوله زياده من الواو والياء اللتين هما عينان له مثالٌ في الفعل الذي ليس أَوله زياده)) [٥] وقال في ذلك الباب : ((اعلم أَنَّه يُعلُّ كما يُعلُّ الفعل ؛ لأنَّ الفعل ليس أَولى بهذا الفاء من الاسم ، فإذا أَردت (فَعَل) قُلت : (بابٌ ، دارٌ ، ساقٌ)[٦] ، وقال سيبويه في الباب ذاته : ((وبناؤه فعلاً فهو بمنزلة فِعِله يعتلُ كاعتلاله ، فإذا أَردتَ فَعَلٌ قُلت : دارٌ ،وبابٌ ، وساقٌ))[٧].

وقد شرع المازني في شرح تلك الأوزان بالتسلسل معنوناً لها بعناوين منها (قلب العين

---

(١) المنصف :٢١٣

(٢) يُنظر :المصدر نفسه:٢١٣

(٣) المصدر نفسه:٢٣٦

(٤) الكتاب : ٣٤٥/٤

(٥) المنصف : ٢٧٧

(٦) ينظر :المصدر نفسه :٢٧٧

(٧) الكتاب:٣٥٨/٤

أَلفاً لتحركها)[١] ، و((مجيء رَوَعَ ،و حَوَلَ ،مصححاً غير معلٌ))[٢] وهكذا يسير في بقية المواد ونجده قد تناول الأفعال الماضية، ثم الصحيحة منها ، والمعتلة ، وهو يطابق إلى حد ما سيبويه في هذا الباب في الأمثلة والترتيب إلا ما وُجد من الدقة والوضوح وسببه اختصار الأمثلة، واختصار العناوين ايضا، ثم بعد ذلك جاء بباب : (ماتُقلب فيه الواو ياء)[٣] ، وفي هذا أيضاً يسير على ترتيب سيبويه من حيث إيراد الأوزان والأمثلة إلا أَنَّه يختصر العنوان الذي نجده يطول عند سيبويه ، والذي يقول فيه: ((باب تقلب الواو فيه ياء لا لياء قبلها ساكنة ولا لسكونها وبعدها ياء))[٤].

ولم يختلف المازني عن سيبويه في ترتيب هذا الباب إلا بشيء يسير من التقديم والتأخير داخل الموضوعات ، وكأنَّه لا يتجاوز اختصار الموضوعات والشواهد والأمثلة وهذا لا يُعدُ خروجاً عن الترتيب العام الذي شهدناه عند صاحب الكتاب.

بعدها تطرق المازني الى باب آخر وهو (باب ما اللام منه همزة من بنات الياء والواو اللتين هما عينان)[٥] ، ومثل لهذا الباب بأمثلة يسيرة مختصرة ، ولكنها لا تختلف عن أَمثلة سيبويه ومن هذه الأمثلة (سَاءَ ،يَسوءُ ، ناءَ ، يَنوءُ)[٦] ، وهو الباب الذي أورده سيبويه ولم يختلف في(العنوان ، والأمثلة ، والترتيب) نفسها [٧]، ولو سلمنا جدلاً بأن صاحب الكتاب أسس ترتيباً للأبواب كتابه على العلاقات التي تقترب بها تلك الأبواب بعضها من

---

(١) المنصف: ٢٧٧

(٢) المصدر نفسه:٢٧٧

(٣)المصدر نفسه:٢٨٣

(٤) الكتاب: ٣٦٠/٤

(٥) المنصف:٢٢٤

(٦) يُنظر: الكتاب: ٣٧٦/٤

٧ – يُنظر:المصدر نفسه: ٣٧٦/٤

بعض ومنها نظرية الأصل والفرع واعتماد الشكل أحياناً وقوة العمل مرة أخرى فلا يمكن أن نجزم بان المازني قد أسس تصريفه على هذا الأساس لأنه تابع سيبويه في بناء كتابه ولايمكن لنا أن نقلل من أهمية تصريف المازني و ذلك لأنه قد رتب اغلب المتفرقات تحت أبواب موحدة واختصر بعض المسائل التي تتعب القارئ .

وبعدها انتقل الى : (باب الواو والياء اللتين هما لامان وذلك نحو : رميتُ ، وغزوتُ)[١] ، كذلك لم يختلف فيه عن سيبويه فقد ذكره بعنوان : ((هذا باب ماكانت الياء والواو فيه لامات))[٢] ، وكذلك الأمثلة لم تختلف تماماً ومنها (رميتُ ، وغزوتُ)[٣] ، وهذا يدل على أنَّ المازني لا يبتعد كثيراً عن سيبويه في ترتيب مادته التي يعرضها في أغلب الأحيان فهو يسير على خطاه، وقد تناول ثلاثاً وثلاثين مسألة كانت أول مسألة فيها هي : ((دخول فعِلتُ بكسر العين على الناقص بالياء والواو)) [٤]، وآخر مسألة في هذا الباب هي : ((تشبيه الألف في العظايا بهاء التأنيث في عضاية))[٥] ، وجاء بعد ذلك بباب مطابق تماماً لما عند سيبويه في الترتيب والأمثلة ، وهو: (باب تقلب فيه الياء واوا" ليفرق بين الاسم والصفة)[٦] .

وقد تناول في هذا الباب مسائل تخصّ الاسم فقط كما عنون لها في بداية الباب وهو الباب العاشر في ترتيبه بين الأبواب عند المازني ، ودرس فيه خمس مسائل فقط. ولم يختلف فيه عن سيبويه في ترتيب هذا الباب والأمثلة، وكذلك عنوان الباب الذي نجده عند سيبويه (هذا باب ماتقلب فيه الياء واواً ليفصل بين الصفة والاسم)[٧].

---

(١) المنصف:٣٧٢
(٢) الكتاب:٣٨١/٤
(٣) المصدر نفسه: ٣٨١/٤
(٤) المنصف:٣٧٢
(٥) المصدر نفسه:٤٠٩
(٦) المصدر نفسه:٤١١
(٧) الكتاب:٣٨٩/٤

بعدها جاء بالباب الحادي عشر في ترتيب الأبواب وجاء تحت عنوان : (هذا الباب تقلب الواو فيه إلى الياء إذا كانت فَعَلتُ على أربعة أحرف فصاعداً)[١] ، ومعه إضافة صغيرة إلى عنوان الباب: (إعلال الماضي لإعلال المضارع)، وكأنَّه يشير إلى أنَّهُ سوف يبدأ بإعلال الماضي أولاً ؛لأنَّ المضارع معتل قبل الماضي والاختلاف بين سيبويه والمازني يتضح من خلال العنوان؛ لأنَّه جاء تحت اسم (هذا باب ما إذا التقت فيه الهمزة والياء قلبت الهمزة ياءً والياء أَلفاً)[٢] ويلاحظ أنَّ الترتيب والتسلسل المنطقي في الأبواب السابقة واضحٌ للعيان؛لأنه يتناول ظواهر متشابهة وهي القلب، والإعلال، والإدغام ،في هذه الأبواب إلا أنَّه شديد الاختصار في تناول تلك المسائل التي أشرنا إليها، ولاشك في أنَّ لذلك الاختصار فائدة يقصدها ، او انه لايريد الاطالة على المتعلم ؛لأنَّه يرى في الاختصار ضرورة في نفس المتعلم ، ويلاحظ الاختلاف بين المازني وسيبويه في موضع هذا الباب فسيبويه قد تناول بابين قبل هذا الباب وهما : (باب ما إذا التقت فيه الهمزة والياء قُلبت الهمزة ياء والياء الفاً) [٣]وباب:(مابني على أفعلاء وأَصله فُعَلاء)[٤].

والمازني قد أَسقط هذين البابين ولم يتناولهما ، ثم تناول باباً آخراً وهو (باب التضعيف في بنات الياء نحو: حييتُ ، وعييتُ ، وأَحييتُ ، وأعييتُ)[٥]، وقال في هذا الباب :((اعلم أَنَّ آخر المضاعف من هذا تجري لامه مجرى لام رميتُ وتكون عينهُ تصحُ ولاتعتل)) [٦]،وهذا الباب الذي أورده المازني لايختلف عَمَّا موجود عند سيبويه في أغلب مواضيعه وذلك من خلال الترتيب الداخلي للموضوعات و العنوان ، والأمثلة، وعدد الموضوعات الداخلية في هذا الباب فقد بلغت عشرين موضوعاً لاتختلف اغلبها عَمَّا موجود عند سيبويه .

---

(١) المنصف:٤١٦

(٢) الكتاب:٤/٣٩٠

(٣) المصدر نفسه:٤/٣٩٠

(٤) المصدر نفسه:٤/٣٩٢

(٥) المنصف :٤٣٦

(٦) المصدر نفسه : ٤٣٦

ولعل أهم مظهر من مظاهر الترتيب الذي تراه قائماً في تصريف المازني، ولم يتخلَّ عنه في أغلب الموضوعات ، هو ذلك الفرز الدقيق للمسألة الواحدة التي كان يضع لها عنواناً صغيراً ليسهل وصول المتعلم إليها خلاف مانجده عند صاحب الكتاب الذي يضع المسألة داخل الباب مع الشرح دون ابرازها بعنوان مستقل ، حتى أنك تبحث عنها بين الكمّ المتراكم من الأمثلة ، والشواهد ويصعب إيجادها إلا بعد معاناة كبيرة فمثلاً، نجده يقسم (باب التضعيف في بنات الواو) الى موضوعات مستقلة منها (لمَ كسروا عين الماضي من القوة، ونحوها) ، و(انقلاب اللام: ياءً في قوى، وحوى) ،و(صحة الواوين في مثال: قو، وبو) [١] بينما كانت هذه الموضوعات ترد تحت باب واحد عند سيبويه ، وكأنها موضوع واحد ممّا يجعلها تُحاطُ بالصعوبة والغموض لدى الدارس، ولعل ذلك الفرز الدقيق الذي لاحظناه هو من عمل ابن جني الذي شرح تصريف المازني، ثم بعدها تطرق المازني الى باب (التضعيف في بنات الواو)[٢] ، وهو أيضاً لا يختلف عن سيبويه في إيراد العنوان والترتيب والأمثلة [٣] ، وبالأخص الترتيب الداخلي وبلغ عدد المسائل التي تناولها المازني في هذا الباب ستاً وعشرين مسألةً ، وهي لاتختلف عما ورد في كتاب سيبويه ، ثم بعد ذلك جاء بباب (ماقيس من المعتل ولم يجيء مثاله إلا من الصحيح)[٤] ، وهو الباب الرابع عشر في الترتيب عند المازني ، ولم يختلف فيه عن صاحب الكتاب من حيث المادة والترتيب إلا شيئاً يسيراً يتضح من خلال العنوان الذي اطلقه كل منهما وهو عائد الى معنى واحد ، فذكره سيبويه تحت عنوان (باب ما قيس من المعتل من بنات الياء والواو ، ولم يجيء في الكلام إلا نظيره من غير المعتل).[٥] ، وقد ذكر المازني في تسمية الباب كلمة (الصحيح) بينما سيبويه يذكر (من غير المعتل) ، والذي قَصد بهِ الصحيح أَيضاً ، ولاشك أنَّه أخر هذا

(١) يُنظر: المنصف ٢٩٢
(٢) ينظر :المنصف:٤٥٤
(٣) ينظر: الكتاب:٤/٤٠٠
(٤) المنصف:٤٨٠
(٥) الكتاب:٤/٤٠٦

الباب لأهميته ؛ لأنَّه الباب الذي تستطيع من خلاله معرفة القياس وبناء كلام لم يأتِ عند العرب على كلام قد أتى ، وهو العلمُ الذي أرسى دعائمه العلماء للبحث في الكلمات المفردة ،إلى هذا ذهب ابن جني بقوله:((الغرض في صناعة الأَعراب والتصريف : إنَّما هو أَن يقاس ما لم يجيء على ماجاء ، فقد وجب من هذا أن يُتَّبعَ ماعملوه ، ولا يُعَدل عنه ؛ لأنَّه هو المعنى المقصود ، والسبب الذي وضع هذا العلم وأَخترع)). [١]، وقد تناول في هذا الباب ثلاثاً وثمانين مسألة، وجاءت كلها منتظمة إلا أنَّ أبا عثمان هنا يختلف مع سيبويه ، ولم يلتزم بالترتيب الذي سار عليه فلم يضع باب التضعيف مع القياس كما فعل صاحب الكتاب؛لأنَّ سيبويه عاد إلى باب التضعيف وجعله في باب القياس والتمارين ، وهو باب قد تكلم عليه سابقاً كما اشرنا في ترتيب الأبواب عند سيبويه .

فتأخير عنوان أو باب رئيس عند سيبويه على الأجزاء أَو الفروع التي تخص الباب قد ورد في ترتيب سيبويه ؛ على الرغم من أنَّه تحدث في (باب التضعيف) عن تعريف التضعيف ومعناه وكيف يكون؟، وذكر اللغات التي تداولته ، وكأنَّهُ مقدمة للباب الذي وجدنا تفاصيله قبل باب (القياس) ، ثم بعد ذلك يتناول المازني : (باب ماتُقلب فيه تاء افتعل عن أصلها،ولا يتكلم بها على الأصل البتة كما لم يتكلم بالفعل من ، قال، وباع، وما كان نحوهن على الأصل) [٢]، وهذا الباب هو جزء صغير من الباب الذي يقابله عند سيبويه في الترتيب ، والذي أسماه : (باب الإدغام) [٣] الذي تحدث فيه عن عدد حروف العربية وعن مخارج تلك الحروف ، ومهموسها، ومجهورها ، وأحوال مجهورها، ومهموسها ،وسبب الاختلاف ، وتحدث فيه عن الإدغام عامة ،في حين تحدث المازني في هذا الباب عن تقارب الأصوات وكيف يحدث الإبدال، وأما الإدغام وهو موضوع تناوله ابن جني شارح تصريف المازني بشيء من الدقة والتفصيل في كتابه الخصائص معرفاً له بقوله : ((قد

(١) المنصف :٤٨٠

(٢) المصدر نفسه :٥٤١

(٣) الكتاب: ٤/٤٣١

ثبت أن الإدغام المألوف المعتاد ، إنَّما هو تقريب صوت من صوت))[١]،والذي جعله على ضربين : الأول: أَن يلتقي المثلان على الأحكام التي يكون عنها الإدغام فيدغم الأول في الآخر نحو : قطّع ، وشدَّ.

والثاني : أَن يلتقي المتقاربان على الأحكام التي يسوغ معها الإدغام ، فيقلب أحدهما إلى لفظ صاحبه فتدغمه فيه ، وذلك مثل (وَدّ) واصلها (وتدد) في اللغة التميمية ، و (امّحى) و (إمّازَ)[٢] ، وفي هذا الباب الأخير الذي تناوله المازني قد تطرق إلى إحدى عشرة مسألة ومعها جانب من جوانب الإظهار والإدغام ،وقد ابتعد كثيراً عن ترتيب سيبويه داخل الباب .

ويمكن ذكر الأبواب التي وردت في (المنصف) إجمالاً وحسب ترتيبه وهي:(باب الأسماء والأفعال ، باب ما نجعله زائداً من حروف الزيادة ، باب ماقيس من الصحيح على ما جاء من كلام العرب ، باب الياء والواو اللتين هما فاءات ، باب ما الياء والواو فيه ثانيه ، وهما في موضع العين من الفعل، باب ما لحقته الزوائد من هذه الأفعال من بنات الثلاثة ، باب ما جاء من الأسماء ليس في أوله زيادة من الواو والياء اللتين هما عينان ، باب تقلب فيه الياء واواً ليفرق بين الاسم والصفة، باب تقلب فيه الواو إلى الياء إذا كانت فعلتُ على أربعة أَحرف فصاعداً ، باب التضعيف من بنات الياء، باب التضعيف من بنات الواو، باب ماقِيسَ من المعتلِ ولم يجيء مثاله إلاّ من الصحيح، باب ما تقلب فيه تاء افتعل عن أصلها ، ولا يتكلم بها على الأصل ألبتة كما لم يتكلم بالفعل من (باع) وما كان نحوهن عن (الأصل) .

وهناك بابان أَخيران لا شكَّ أَنَّهما ليسا للمازني بل هما من صنيع ابن جني وقد ذكرت الأسباب في بداية الحديث عن ترتيب المازني وهما(باب هذا تفسير اللغة من كتاب أبي

(١) الخصائص:١/١٤٠،١٣٩

(٢) الخصائص: ١/١٣٩

عثمان بشواهده وحججه)[١] ،وباب : (مسائل في عويص التصريف)[٢] و يُلاحظ أنَّ أبا عثمان لم يعقد أبواباً خاصة و مستقلة لكل من الإدغام ، والنسب ، والتصغير، والهمز ،والعدد، ونوني التوكيد، والترنم ، والوقف، وهاء الضمير، واسم الآلة، واسم المكان، والمقصور والممدود، والتثنية ، والتكسير، وهي موضوعات وردت عند صاحب الكتاب تحت أبواب مستقلة ، وقد ادرج المازني بعضاً من مسائلها ضمناً مع أبواب أخرى[٣] ، و يلاحظ أنَّه أدخل بعض مسائل الإدغام مع التضعيف ضمنا، ومع الباب الأخير الذي خصصه للصوت وتقارب الحروف ، في حين أن هذه الموضوعات وردت بشكل أبواب مستقلة في كتاب سيبويه . وقد أستطاع صاحب الكتاب أن يستوفي أغلب مسائلها في الشرح والتفصيل ويبدو أنَّ المازني اكتفى بالقسم الخاص بالتصريف وما تضمنه من زيادة وابدال ، وحذف وإعلال ، وقلب.

ويرى الدكتور عبد الخالق عضيمة أنَّ تصريف المازني هو قطعة من كتاب سيبويه، والغرابة في الأمر أنَّ المازني كان أحد رواة الكتاب ، ولكنه لم يذكر سيبويه إلا في مسائل قليلة وقد أشار الأستاذ عبد الخالق عضيمة إلى أنَّ تصريف المازني هو ترديدٌ لما في كتاب سيبويه يقول: ((في اعتقادي أنَّ تصريف المازني إنَّما هو صدى لما في كتاب سيبويه))[٤] .

(١) المنصف : ٥٥٥

(٢) المصدر نفسه: ٦٤٠

(٣) يُنظر: المصدر نفسه:٤٤١، ٥٣١،٥٥٠، ٣٥٠ ،٣٦٢،٢٥٤،٣٥٣،٣٢٢

(٤) يُنظر: مقدمة كتاب المقتضب :٩٣/١

المبحث الثالث

التـــــــرتـيب عند المبـــــرد (ت٢٨٥ هـ)

كان يمثل أحد أقطاب المدرسة البصرية ، وقد تتلمذ على يد المازني والجرمي وغيرهم ، لهُ مؤلفات كثيرة منها : المقتضب في النحو والصر ف ، والكامل في اللغة الأدب ، والمذكر والمؤنث إلى غير ذلك من المؤلفات. (١)، توفى المبرد سنة (٢٨٥ هـ)، وما يهمنا من ذلك أنَّ المبرد بصري أخذ علمه عن المازني ، وكانت فترة حياته التي عاشها قريبة من حياة سيبويه ، وإذا نظرنا إلى تاريخ وفاة سيبويه ، وهي سنة (١٨٠ هـ) ، وتاريخ ولادة المبرد سنة (٢١٠ هـ) وهذا الذي جعلنا نضع المبرد في عصر النشأة، نشأة الصرف العربي ؛ لأننا سوف نجد آثار سيبويه ومنهجه وترتيبه في كتاب المبرد ، وإن لم يتعاصرا بل كانت الفترات الزمنية بينهما قريبة ،وخاصة أن كتاب سيبويه ظهر للعيان في زمن المبرد وهذا دليل واضح على أنَّ العلماء الذين عاشوا قريباً من سيبويه أو بعده بقرن أو قرنين لم يبتعدوا كثيراً عن الترتيب الخارجي والداخلي الذي نراه في كتاب سيبويه.

وكذلك في تناولهم للمادة اللغوية في مؤلفاتهم ، أما ترتيب المبرد للأبواب الصرفية،فقد جعل المادة الصرفية تبدأ في الجزء الأول ، وتنتهي في الجزء الثالث ، في حين إبتدأ سيبويه المادة الصرفية بعد أبواب النحو ، وختم كتابه بها في الجزء الرابع وكان ترتيب المبرد مضطرباً ومتداخلاً بعض الشيء مع أبواب النحو على الرغم من أنها أخذت حيزاً من الجزء الثاني والثالث ، فقدم الصرف على النحو ، ولعلّه أراد أن يشير الى الغرض التعليمي الذي يصبو إليه والذي طغى على مؤلفات تلك الحقبة، إلا أنّه بدأ كتابه بباب نحوي وهو : (هذا تفسير وجوه العربية وإعراب الأسماء والأفعال) (٢)، متلواً بستة أبواب نحوية مختلفة ، وقد

(١) يُنظر : وفيات الأعيان :٣/٤٤١

(٢) المقتضب:للمبرد:١/١٤١

تحدث في هذا الباب عن أقسام الكلام ((فالكلام كل اسم ، وفعلٌ، وحرفٌ جاء لمعنى))[١] وهو ما لا نجده عند المازني الذي بدأ كتابه التصريف بباب صرفي خالص ، وهو باب: (الأسماء والأفعال) [٢]،ولا نعلم يقيناً لماذا قدم المبرد هذا الباب النحوي قبل أبواب التصريف والذي جعله بداية لكتابه المقتضب ولعلّ اهتمامه بالنحو كان أكثر من الصرف، وهو الباب الذي وجدناه أول الأبواب في كتاب سيبويه[٣] ، إلا أنَّ سيبويه لم يأتِ بعده مباشرة بأبواب الصرف كما فعل المبرد، وقد تكون فاتحة لكتابه وتشبيهاً لما بدأ به سيبويه ، أو هي مقدمة وضعها للتعريف بأقسام الكلام الذي لا يخرج عن ثلاثة أقسام ، وبعد أن تناول المبرد المقدمة النحوية التي أشرنا إليها بدأ بالأبواب الصرفية وكان أول بابٍ صرفي في كتابه (باب الأبنية ومعرفة حروف الزوائد)[٤] ، وجاء هذا بعد الباب النحوي (باب ماجاء من الكلم على حرفين) [٥].

ونجد المبرد في هذا الباب الصرفي يذكر الأسماء التي تكون على ثلاثة أجناس ، والتي لا زيادة فيها وذكر بأنَّها تكون على ثلاثة أحرف وعلى أربعة أحرف ، وعلى خمسة أحرف، ثم أشار إلى أنَّه سوف يفسرهُ بأقسامه وأوزانه، ويذكر ما يلحقه من الزوائد بعد الفراغ من الأصول[٦]، ولا يختلف هذا الباب عن الباب الذي أورده سيبويه في حروف الزوائد إلا من حيث الترتيب العام لأبواب الصرف ؛ لأننا نجد سيبويه بدأ الصرف في كتابه بباب (النسبة والإضافة)[٧] ، الذي عدّهُ أغلب الباحثين أول أبواب الصرف في الجزء الثالث من

---

(١) المقتضب:١٤١/١

(٢) المنصف :٣٦

(٣) يُنظر: الكتاب : ١٢/١

(٤) يُنظر: المقتضب : ١/ ١٩١

(٥) يُنظر:المصدر نفسه : ١٧٩/١

(٦) يُنظر:المصدر نفسه : ١٩١/١

(٧) الكتاب : ٣٣٥/٣

الكتاب ، وكذلك من المخالفات التي وردت عند المبرد في عدم التزامه بالترتيب العام لكتاب سيبويه أنَّه جعل الصرف في الجزء الأول من كتابه ، في حين سيبويه جعل الصرف في الجزء الثالث والرابع والذي يُعدُّ القسم الثاني للكتاب .

ومن الأمثلة التي تناولها المبرد في كتابه الذي يُعدُّ ترديداً لما في كتاب سيبويه قوله: ((يكون على :فُعل منهما فالاسم نحو : طُنُب ، وعُنقٌ ، والنعتُ: جُنّب ، شُلُل))[١] ، وهذا ما تجده في كتاب سيبويه من غير اختلاف[٢] ، ففي هذا الباب ذكر المبرد أبنية الاسم الثلاثي فقط، ثم بعد ذلك ذكر باب (معرفة حروف الزوائد ومواضعها) ، وذكر بأنَّها عشرة أحرف:((الألف،والياءُ، والواو، والهمزة، والتاء، والنون، والسين، والهاء ، واللام ، والميم))[٣].

وهذا الباب يتفق فيه مع سيبويه نوعاً ما ؛ لأنَّه وضعه كما وضعه سيبويه بعد الأبنية وحروف الزوائد[٤] ، وهذا الباب جاء عند سيبويه في الترتيب الداخلي للأبواب الصرفية، في حين يَعدَّهُ المبرد باباً رئيساً ، ولذلك جعلهُ الباب الثاني من الترتيب العام ،وأورد المبرد بعد ذلك (حروف البدل)[٥] ، وذكر بأنَّها أحد عشر حرفاً، ثمانية منها من حروف الزوائد ، ثم قسم حروف البدل إلى حروف المد واللين ، وأنَّ حروف البدل ليست ببدل إدغام ، ولا يختلف هذا الباب في الترتيب عن ترتيب سيبويه ؛ لأنَّه وضعها بعد حروف الزيادة كما هو عند سيبويه ، وكذلك تابعه في إيراد الأمثلة والشواهد[٦]،ثم انتقل المبرد إلى (بنات الأربعة التي لا زيادة فيها)[٧] ، وأورد لها باباً مستقلاً، وهو الباب الذي أورده سيبويه بعد أن تناول الثلاثي

---

(١) المقتضب: ١٩٢/١

(٢) يُنظر: الكتاب : ٤/ ٣١٥

(٣) المقتضب:١٩٤/١

(٤) ينظر الكتاب :٢٣٥/٤

(٥) يُنظر:المصدر نفسه : ١٩٩/١

(٦) يُنظر: الكتاب: ٢٣٧/٤

(٧) المقتضب:٢٠٤/١

من الأسماء والأفعال تحت اسم ((باب ما بنت العرب من بنات الأربعة))[١] ، وهنا نجد سيبويه كان أكثر ترتيباً في إيراد هذا الباب ضمن المجموعة التي يأتي معها ؛ لأنَّه تناول الثلاثي ثم الرباعي ، بينما يلاحظ ان المبرد قد تناول الرباعي أولا ثم جاء بعده بالثلاثي وكان حق هذا الباب أن يدرس في باب الأسماء التي لا زيادة فيها.[٢]

ومن الأمثلة التي أوردها المبرد في هذا الباب : ((فمنها ما يكون على فَعلَلَ، فيكون اسماً وصفة ،فالاسم نحو جَعفَر ونَهشَل والنعت مثل سَلجمَ ، وسَهلَب))[٣] ، وهي الأمثلة التي أخذها عن صاحب الكتاب من غير اختلاف.[٤] ، ثم جاء باب ((معرفة بنات الخمسة من غير الزيادة))[٥] ،وذكر بأنَّها على أربعة منها : (فَعَلَّل) فهو يكون اسماً ونعتاً نحو: سَفَرْجَل وهذا في الاسم ، أما الصفة نحو: شَمَرْدَل ، ويكون على:(فُعَلَلّ) نحو: الخُزَعْبلَة ، وهي في الاسم ، أما ما في الصفة القَذَعْمِلة ويكون على (فِعلَلّ) غير مضاعف فيكون اسماً ونعتاً نحو : قِرْطَعْبٌ ،هو الشيء التافه الحقير، وهو في الاسم ، أما في النعت : جِرْدَحْلٌ ، وجاء نعتاً على وزن (فَعْلِلَل) نحو: (عجوز جَحْمَرِش)[٦] ، ولا تختلف هذه الأوزان والأمثلة وتسمية الباب عن التي نجدها في كتاب سيبويه .[٧]

وكذلك الترتيب الداخلي للموضوعات فهو لا يختلف عنه إلا بشيء يسير . ونجد الاختلاف في هذا الباب بما أورده سيبويه إذ جعله في الترتيب العاشر تحت باب الأبنية، وحروف الزوائد، في حين جاء ترتيبه الخامس عند المبرد تحت باب حروف الزوائد ، وكذلك

---

(١) الكتاب : ٢٨٨/٤

(٢) يُنظر: الترتيب الصرفي : ١١

(٣) المقتضب :١/ ٢٠٤

(٤) يُنظر: الكتاب : ٢٨٨/٤

(٥) المقتضب : ٢٠٦/١

(٦) يُنظر:المصدر نفسه: ٢٠٦/١

(٧)ينظر: الكتاب: ٣٠٢/٤

اختلف المبرد مع سيبويه في هذا الباب في تناول الموضوع من دون حروف الزيادة في حين أنَّ المبرد تناوله بشقيه الزيادة وغير الزيادة .[١] ثم بعد ذلك انتقل الى ((باب معرفة الأبنية وتقطيعها بالأفاعيل وكيف نعتبر في أصلها وزائدها))[٢] وقد صرح بان هذا الباب هو تمهيد وتوطئة لما بعده[٣].

ونجد هذا الباب عند سيبويه تحت عنوان ((باب ما قيس من المعتل من بنات الياء والواو، ولم يجيء في الكلام إلا نظيره من غير المعتل))[٤] ، وله تطبيق آخر عند صاحب الكتاب تحت عنوان مستقل وهو: ((باب بناء الأفعال التي هي أعمال تعداك إلى غيرك))[٥]. وعلى الرغم من أنّ المازني أستاذ المبرد إلا أننا لا نجده يحذو حذوه ،فالمازني له ترتيب وعنوان قريب من سيبويه في الكتاب ، وجاء تحت عنوان (باب ما قيس من المعتل ولم يجيء مثاله إلا من الصحيح)[٦].

ويبدو اختلاف المبرد مع سيبويه واضحاً ؛ لأنَّه استَلَ هذا الباب من موضعين وجاء ترتيبه السادس من أبواب المقتضب ، في حين نجده عند سيبويه قد جاء بعد باب الأبنية وحروف الزوائد متداخلاً مع أبواب التضعيف التي تناولها سيبويه في نهاية الكلام عن حروف الزوائد .

وأما التطبيق الداخلي لهذا الباب السابق ، فقد تناول المبرد فيه الأفعال الثلاثية ومضارعها ، وأوصافها، ومصادرها ، وهو ما نجده في كتاب سيبويه في جزئه الرابع دون اختلاف ، ثم تناول بعد ذلك باب(معرفة الافعال اصولها وزوائدها)[٧] ثم باب (معرفة ألفات

---

(١) يُنظر: الكتاب : ٣٠٤/٤

(٢) المقتضب:٢٠٧/١

(٣) ينظر :المصدر نفسه /١ ٢٠٦

(٤) الكتاب: ٤٠٦/٤

(٥) يُنظر:المصدر نفسه : ٥/٤

(٦) يُنظر:المنصف: ٤٨٠

(٧) ينظر: المقتضب:٢٠٩/١

القطع وألفات الوصل)[١] ، ويبدو أنَّ هذا الباب ضعيف العلاقة مع الباب الذي يسبقه ؛ لأنَّ الباب السابق يختص بالأفعال وهمزات القطع والوصل التي تشترك بين أنواع الكلام الثلاثة [٢] ، فلابد من الإشارة إلى أن هذا الباب كرره المبرد في الجزء الثاني من كتابه (المقتضب)[٣]، وقد افترق عن سيبويه في كثير من المواضيع بما فيها هذا الباب الذي ذكرناه فإذا قابلنا هذا الباب بما جاء عند سيبويه من خلال الترتيب العددي نجده يقابل باب(العدد) عند سيبويه ؛ لأنَّه الباب الثامن من الترتيب العام لكليهما. وما يقابله عند سيبويه في قسم التصريف الذي يبدأ بالأبنية ومعرفة حروف الزوائد هو باب (ما يتقدم أول الحرف وهي زائدة قُدمت لإسكان أول الحروف)[٤]

وهذا نجده عند سيبويه خارجاً عن الأبنية ومعرفة حروف الزوائد ؛ لأنَّه متقدم عليها مع أبواب الإمالة ، وهذا اختلاف واضحٌ بين المبرد وسيبويه في الترتيب العام للأبواب الصرفية، ثم بعد ذلك يأتي بباب آخر وهو(باب ما كانت فاؤه واواً من الثلاثة)[٥] ، وهذا الباب نجده عند سيبويه تحت عنوان (هذا باب ما كانت الياء فيه أولاً وكانت فاءً)[٦] ، تحت قسم الأبنية ومعرفة حروف الزوائد مع أبواب الإعلال ، وكذلك نجد جزءاً من مسائله عند سيبويه في باب (ما تسكن أوائله من الأفعال المزيدة)[٧] ، بينما نجد قسماً آخراً من مسائل هذا الباب وردت عند سيبويه في باب الزوائد أيضاً وتحت قسم الإعلال في باب (ما كانت الواو فيه أولاً وكانت فاء)[٨] .

---

(١) يُنظر: المقتضب: ٢١٨/١

(٢) يُنظر الترتيب الصرفي : ص ١١

(٣) يُنظر: المقتضب :٨٥/٢

(٤) ينظر:الكتاب : ١٤٤/٤

(٥) المقتضب:٢٢٦/١

(٦) الكتاب: ٣٣٧/٤

(٧) يُنظر:المصدر نفسه : ٢٨٢/٤

(٨) يُنظر:المصدر نفسه : ٤/ ٣٣٠

ويتبيّن لنا أنَّ المبرد قد أضاف على هذا الباب الذي أشرنا إليه مسائل أخرى جمعها من بابين آخرين عند سيبويه ، وهي تصب في الموضوع نفسه من حيث المواد وأسلوب العرض في حين نجد هذا الباب يقع الرابع في الترتيب العام عند المازني بعد باب القياس من الصحيح ، وقد تناول فيه الياء والواو معاً تحت عنوان (باب الياء والواو اللتين هما فاءات)[١] ، ويلاحظ أنَّ المبرد تطرق إلى الواو فقط كما عند صاحب الكتاب ، وهذا يدل على أنَّ المبرد كان يعتمد كثيراً على كتاب سيبويه حتى في المسائل الجزئية.

ثم بعد ذلك تناول المبرد باباً آخر وهو (باب ما لحقته الزوائد من هذا الباب)[٢] ، وهذا الباب له علاقة وثيقة بالباب الذي سبقه ، وجاء مناسباً في ترتيبه، فنجد بعضاً من تطبيقات هذا الباب تحت باب(ما يلزمه بدل التاء من هذه الواوات التي تكون في موضع الفاء)[٣] ، تحت قسم الإعلال، إلا أننا نجد تطبيقات القسم الأكبر من هذا الباب أيضاً تحت قسم أبنية الأفعال وأبنية المصادر وزوائدها في بدايات الجزء الرابع من كتاب سيبويه.[٤] ، في حين وجد هذا الباب عند المازني هو الخامس من الترتيب العام للأبواب[٥]، ثم بعد ذلك تناول المبرد باب (ماكانت الواو والياء منه موضع العين من الفعل).[٦]

ولاشك أنَّ المبرد قد اضطرب في إيراد هذه الأبواب إذا نظرنا إلى ترتيبها عند سيبويه ، فنجده قد بدأ بذكر: لام الفعل أولاً ، ثم عين الفعل ، ثم فاءه . وقد أورد ترتيب ذلك في ثلاثة أبواب متتالية دون الفصل بينها ولذلك نجد أن سيبويه كان أكثر ترتيباً في إيراده لهذه الأبواب

---

(١) ينظر:المنصف: ١٧٨

(٢) المقتضب: ٢٢٩/١

(٣) المصدر نفسه : ٣٣٤/٤

(٤) يُنظر: الكتاب : ٥٢/٤

(٥) المنصف : ٣٣٦

(٦) المقتضب : ٢٣٤/١

وإن بدأ من آخر الفعل ثم الوسط ثم بدايته ؛ لأنَّ اللام تمثل نهاية الفعل والعين وسطه والفاء بدايته.[١] ، في حين نجد صاحب المقتضب قد أورد باب (مالحقته الزوائد من هذا الباب)[٢] ، فاصلاً بين الباب الذي ذكرناه ، والذي تحدث فيه عن موضع العين ، وبين الباب الذي تحدث فيه عن موضع الفاء ولم يتطرق الى موضع اللام كما وجدنا ذلك عند سيبويه، وما إن انتهى من هذا الباب الذي كانت الواو والياء منه في موضع العين من الفعل، ولم يتطرق إلى موضع اللام كما وجدنا ذلك عند سيبويه ، ثم بعد ذلك انتقل المبرد إلى الباب الثالث عشر من أبواب الصرف وهو باب (اسم الفاعل والمفعول من هذا الفعل)[٣]، وهو الباب الذي يُلاحظ ترتيبه عند سيبويه في الأبنية وحروف الزوائد، التاسع و العشرين تحت عنوان (باب ما اعتل من أسماء الأفعال) [٤] ، ثم تناول (باب ما لحقته الزوائد من هذه الافعال)[٥] ، وهو باب له علاقة وثيقة مع الباب الذي سبقه، ويأتي ترتيبه عند المبرد الرابع عشر من الترتيب العام ، في حين نجده عند سيبويه مع الأبنية وحروف الزيادة ويأتي ترتيبه الثامن عشر وهو باب : (مالحقته الزوائد من الافعال المعتلة من بنات الثلاثة)[٦]، ولا يختلف المبرد عن سيبويه في هذا الباب في المواد الداخلية للباب ؛ لأنَّه أورد الأبنية والزوائد في هذا الباب كما هو موجود عند سيبويه إلا قليل من التغير في بعض الأمثلة،ثم انتقل المبرد إلى الباب الخامس عشر وهو (باب الأسماء المأخوذة من الأفعال)[٧] وهو باب نجده متفرقاً في كتاب سيبويه فقد وردت مسائله بعد باب (ما عالجت به)[٨] ،وفي باب (نظائر

(١) يُنظر: الكتاب: ٤/٥٢،٤٩،٦٤

(٢) يُنظر: المقتضب: ١/٢٢٩

(٣) المقتضب: ١/٢٣٧

(٤) يُنظر: الكتاب:٤/٣٤٨

(٥) المقتضب:١/٢٤٢

(٦) الكتاب:٤/٣٤٥

(٧) المقتضب:١/٢٤٥

(٨) الكتاب:٤/٩٤

ماذكرنا مما جاوز في بنات الثلاثة بزيادة أو بغير زيادة)[١]، وكذلك نجد تطبيق هذا الباب قد وردَ عند سيبويه في ثلاثة أبواب أخرى متتالية [٢]كلها تحت الأبنية وحروف الزيادة ، لم يخرج المبرد عن حروف الزيادة في إيراده تلك الأبواب في المقتضب إلا في الباب السابق تناول مسألةً واحدةً أخذها من باب (أوزان المصادر عن سيبويه والذي أشرنا إليه سابقاً) ، ثم تطرق المبرد إلى باب (ما كان على ثلاثة أحرف مما عينه واو أو ياء)[٣]،وهو الباب السادس عشر عنده ويقابله في كتاب سيبويه باب:(ماجاء في أسماء هذا المعتل على ثلاثة أحرف لا زيادة فيه)[٤] ، وترتيبه الواحد والثلاثون من حروف الزيادة عند سيبويه، وكثير من الأبواب التي أوردها المبرد أختلف بها مع سيبويه في الترتيب إلا أنَّها متطابقة تطابقا في أغلب الأحيان في الأمثلة والترتيب الداخلي للموضوعات ،ونجد المبرد أحياناً يسير وفق رؤية واضحة، ومرة أخرى تكون مضطربة غير واضحة .

إذ نجد مثلاً ترتيبه واضحاً من خلال ترتيب الأفعال والزوائد. ثم الأسماء والزوائد ، ثم ما اشتركت به الأسماء والأفعال والزوائد لها ، وأما الاضطراب ، فنجده في السياق نفسه من خلال تقديم الأفعال على الأسماء ، وهو ما لا نجده عند المازني في كتابه (المنصف) ، ومن جاء بعد المازني ؛ لأنَّ المازني ومن تبعه يقدم الأسماء ثم الأفعال في الترتيب الخارجي للأبواب والداخلي للموضوعات ، بعدها تناول المبرد باب(ما اعتلت عينه مما لامه همزة)[٥] ، وهذا باب تناوله المبرد في حروف الزيادة ، في حين تناوله سيبويه في موضعين الأول: قبل حروف الزيادة مع أبواب الوقف[٦]، والثاني: بعد حروف الزيادة مع أبواب (القلب) تحت عنوان (ما الهمزة فيه موضع اللام من بنات الياء والواو)[٦]، وهذا يدلنا على أنَّ المبرد

---

(١) يُنظر:الكتاب: ٩٥/٤

(٢) يُنظر: المصدر نفسه:٣٤٥/٤-٣٤٨-٣٥٤

(٣) يُنظر: المقتضب:٢٤٩/١

(٤) يُنظر: المصدر نفسه: ٢٣٥/١

(٥) يُنظر:المصدر نفسه: ٢٥٣/١

(٦) الكتاب: ١٦١/٣

كان يجمع بعض المتفرقات عند سيبويه ويجعلها تحت باب واحد.

بعدها تناول المبرد (باب ما كان من الأسماء الصحيحة والمعتلة)[١] ، وهو ما تناوله صاحب الكتاب في باب أحكام الحلق (باب ما يسكن استخفافاً وهو في الأصل متحرك)[٢]، وهو باب متقدم على حروف الزوائد وتناول المبرد بعدها باب(ماكان من الجمع على وزن فعل وفعال مما اعتلت عينه)[٣].

وهذا الباب يختلف عنوانه عن مضمونهِ ؛ لأنَّه تحدث فيه عن التصغير، ونجد محتواه قائماً عند سيبويه في باب التصغير في مواضع ثلاثة متفرقة [٤]، فبينما ورد الترتيب الداخلي لهذا الباب عند المبرد واضح الاضطراب ؛لأنَّه عَنونَ للباب بشيء وتحدث عن شيء آخر سيأتي الحديث عنه لاحقاً ، والمسائل التي تحدث عنها داخل الباب الذي أشرنا إليه سوف نجده يتحدث عنها في الجزء الثاني في (باب التصغير)[٥] ، وهو موضعها الأصلي،ولعلَّ ذلك يوحي إلى الاضطراب الواضح عند المبرد في تناوله لتلك الأبواب ، في حين أنَّ سيبويه لم يضطرب في باب التصغير ؛ لأنَّه أورد كل ما يتعلق بالتصغير تحت باب واحد ، وهو باب التصغير أو التحقير كما يسميه ،وهو الباب الذي لا نجد له أثراً عند المازني في كتابه التصريف ، وكأنه لم يجعله من التصريف ، ثم تناول بعدها باب (جمع ماكان على أربعة أحرف وثالثه واو أو ياء أو ألف)[٦] ، وقد تطرق في هذا الباب إلى القراءات التي تحدث عنها صاحب الكتاب ونجده خطّأ قراءة (معائش) و(مصائب) ، وهي مواضيع تناولها سيبويه في أبواب جمع التكسير تحت عنوان (تكسير ماعدة حروفه أربعة أحرف للجمع)[٧].

---

(١) المقتضب: ٢٥٥/١

(٢) الكتاب:١١٣/٤

(٣) ينظر:المقتضب: ٢٥٦/١

(٤) يُنظر:الكتاب: ٤١٧/٣-٤٣٦-٤٦١

(٥) يُنظر: المقتضب:٢٣٤/٢

(٦) يُنظر:المصدر نفسه :٢٦٠/١

(٧) يُنظر: الكتاب:٦٠١/٣

وهو باب متقدم على حروف الزيادة عند صاحب الكتاب ، بعدها تناول المبرد (باب ماكانت عينه إحدى هذه الأحرف اللينة ولقيها حرف لين)[١] ، ومسائله تختص بالقلب، والتي نجدها عند سيبويه قبل الإعلال في ثلاثة مواضع هي (باب ماتغلب فيه الياء واواً) و(باب مايكسر عليه الواحد مما ذكرنا في الباب الذي قبله) و (باب مايجري في بعض ما ذكرنا إذا كُسر للجمع على الأصل)[٢] ، وهي أبواب متأخرة عن حروف الزوائد عند سيبويه، في حين تجدها عند المبرد جاءت مع حروف الزوائد.

ثم بعد ذلك تطرق الى باب(ما كان من الجمع على وزن فُعَّل وفُعَّال مما اعتلت عينه) [٣]، وهو الباب الذي تناوله سيبويه في مسائل القلب[٤]، ثم تناول باب (ما كان من الجمع على فعلة)[٥] ، وهو من أبواب القلب أيضاً ، الذي أدرجه المبرد في أواخر الأبنية وحروف الزيادة ، وهو ما جاء عند سيبويه في أبواب متفرقة فمنها ما جاء تحت باب (تقلب الواو فيه ياءً لا لياء قبلها ساكنة ولا لسكونها وبعدها ياء)[٦] ، وكذلك نجده جاء مع أبواب التكسير[٧] الذي قال فيه سيبويه ((وقد كسروا الفعل في هذا الباب على فِعَلة))ومثل سيبويه ايضا لوزن (فِعَلة) ب(عَوْد ،عِوَد وقالو زوج وأزواج وزوجة وثور واثوار وثورة وبعضهم يقول ثيرة))[٨]، في حين نجد المبرد عقد له باباً خاصاً ولا شك أنَّ الاختلاف واضحٌ بين سيبويه والمبرد في الباب الذي أشرنا إليه ، بعدها جاء باب(جمع ما كان على فعل من ذوات الياء

(١) يُنظر:المقتضب:٢٦٢/١

(٢) يُنظر: الكتاب:٣٦٤/٤-٣٦٩-٣٧١

(٣) يُنظر: المقتضب:٢٦٦/١

(٤) يُنظر: الكتاب : ٣٦٠/٤

(٥) يُنظر: المقتضب:٢٦٨/١

(٦) يُنظر: الكتاب:٣٦٠/٤

(٧) يُنظر:المصدر نفسه:٥٨٨/٣

(٨) المصدر نفسه :٥٨٨/٣

والواو اللتين هما عينان)[١] ، وهذا باب نجده عند سيبويه في الجزء الثالث مع أبواب التثنية والجمع[٢]، ويبدو أنَّ سيبويه كان أكثر ترتيباً في تلك الأبواب ؛ لأنَّه لم يفرق بينهما كما فعل المبرد الذي جاء بها متفرقة بعد باب الأبنية وحروف الزوائد.

وتناول بعد ذلك الباب الخامس والعشرون(باب ما يصح من ذوات الياء والواو لسكون ماقبله وما بعده)[٣] ، ونجد مسائل هذا الباب عند سيبويه في الكتاب تحت قسم الإعلال أي بعد أبواب الزيادة ، ونجدها جاءت عند سيبويه في بابين متسلسلين:

الأول:(باب ما لحقته الزوائد من هذه الأفعال المعتلة من بنات الثلاثة).

الثاني: (باب ما اعتل من أسماء الأفعال)[٤] ، ونجد المبرد يختلف مع سيبويه في ترتيب هذا الباب، وذلك من خلال التقديم والتأخير الواضح بين الأبواب ، بعدها تطرق الى (باب ما اعتل منه موضع اللام)[٥]، ونجد أغلب مسائل هذا الباب وردت في موضعين عند سيبويه الأول مع قسم الإعلال ، وتحت عنوان (باب ما كانت الياء والواو فيه لامات)[٦] ، والثاني: وردت مسائله من جنس هذا الباب في باب (ما كان من الياء والواو)[٧] ، وهو متقدم عند سيبويه على الأبنية وحروف الزوائد .وبهذا نجد أنَّ المبرد لا يسير وفق الترتيب الذي يسير عليه صاحب الكتاب ، ثم بعد ذلك جاء بباب: (ما لحقته الزوائد من هذه الأفعال)[٨] ، وهذا الباب جاء قبل باب التضعيف إلا أنَّ العنوان يختلف تماماً عما نجده في

---

(١) يُنظر: المقتضب:٢٦٩/١

(٢) يُنظر: الكتاب:٥٨٦/٣

(٣) يُنظر: المقتضب :٢٧١/١

(٤) يُنظر: الكتاب:٣٤٥/٤-٣٤٨

(٥) يُنظر: المقتضب : ٢٧٢/١

(٦) يُنظر: الكتاب: ٣٨١/٤

(٧) يُنظر:المصدر نفسه : ٤/ ١٠٦

(٨) يُنظر: المقتضب: ٢٧٤/١

كتاب سيبويه ؛ لأنَّ هذا الباب وردَ عند صاحب الكتاب تحت عنوان : (باب ما يلزم الواو فيه بدل الياء)[١] ، وقد تناول المبرد في هذا الباب مسائل تحت عناوين مختلفة.

ويلاحظ أنّه أوردَ باب (مابني من هذه الأفعال اسماً)[٢] ، وتكلم فيه عن اسم الفاعل فقط ومن الواضح أنَّ العنوان يمثل جميع المشتقات ، إلا أنه تناولها في مكان آخر في الجزء الثاني تحت عنوان (باب بناء الأسماءعلى هذه الأفعال)[٣] ، وتكلم عن اسم الزمان والمكان و الميمي في بداية الجزء الأول .[٤]

وهذه الأبواب جاءت متفرقة عند سيبويه ؛ لأننا نجد قسماً منها بعد أبواب القياس من المعتل التي تقع قبل التضعيف وتحديداً في باب: (تكسير بعض ما ذكرنا على بناء الجمع الذي هو على مثال مفاعل ومفاعيل).[٥] ، ثم تناول بعد ذلك باب (ذوات الياء التي عينها ولاماتها ياءات) [٦] ، وقد ورد ترتيبه عند سيبويه مع أبواب القلب تحت عنوان (ماتُقلب فيه الياء واواً)[٧] ، ثم جاء بعده بباب (ماكانت عينه ولامه واوين)[٨] ، وهو باب تناوله سيبويه في أبواب التضعيف.[٩] بعد حروف الزيادة ، ونجد ترتيب هذين البابين طبيعياً ؛لأنَّه تناول ما كانت منه العين واللام ياءً، ثم تناول ما كانت العين واللام منه واواً .

ثم بعد ذلك تطرق إلى باب(ما جاء على أن فعله على مثال حييت وإن لم يستعمل))[١٠]،

---

(١) يُنظر: الكتاب: ٣٩٣/٤

(٢) ينظر: المقتضب : ٢٧٦/١

(٣) يُنظر:المصدر نفسه : ٢٧٥/١

(٤) يُنظر :المصدر نفسه: ٢٧٥/١

(٥) يُنظر: الكتاب : ٤١٥/٤

(٦) يُنظر: المقتضب: ٢٨٦/١

(٧) يُنظر: الكتاب: ٣٧٥/٤

(٨) يُنظر: المقتضب: ٢٨٧/١

(٩) يُنظر: الكتاب: ٤٠٠/٤

(١٠) يُنظر: المقتضب: ٣٨٩/١

وهو آخر الأبواب الصرفية في قسم التصريف وحروف الزيادة التي جاءت بدون الفصل بينهما بباب نحوي كما رأينا، وعلى عكس مما سوف تراه في الجزء الثاني الذي أكثر فيه من الأبواب النحوية التي تداخلت مع أبواب الصرف.

ويقابل هذا الباب عند سيبويه ما جاء تحت عنوان : (ما جاء على ان فعلت منه مثل بعت وإن كان لم يستعمل في الكلام) [١] ، وأورد كلام سيبويه والخليل في مسائل ذلك الباب وحبب قول الخليل عنده ، ويختلف المبرد عن سيبويه في ايراد هذا الباب؛ لأنَّ سيبويه تناوله في أبواب التضعيف التي تأتي بعد الأبنية وحروف الزيادة بينما تناوله المبرد في نهاية حروف الزيادة والأبنية .

ثم بعد ذلك تناول المبرد باب(الهمز) الذي نجده متقدماً عند سيبويه في الترتيب العام للأبواب إذ جاء بين بابي (المقصور والممدود)[٢] ، و (تميز الأعداد)[٣] وهذا الترتيب يدل على الاختلاف الواضح بين المبرد وسيبويه إلا في الأمثلة والشواهد وهو قليلٌ جداً.

بعد ذلك تناول ثلاثة أبواب متتالية هي من أبواب القلب. [٤]، وهي أبواب نجدها متقدمة عند سيبويه في الترتيب العام [٥]، في حين نجدها متأخرة عند المبرد ، ثم بعد ذلك تناول باب: (تصرف الفعل إذا اجتمعت فيه حروف العلةِ)[٦] وتناول في هذا الباب جوانب من الإدغام ومخارج الحروف ، وكأنه تمهيد لباب(الإدغام)[٧] الذي عنون له كما عند سيبويه وهو يأتي مباشرة بعد هذا الباب الذي تناول فيه مواضيع تأتي أغلبها مشابهة لما عند صاحب الكتاب ، ثم إذا ما دخلنا في باب الإدغام ، وهو الباب الذي تناول فيه (مخارج

(١) الكتاب: ٣٩٨/٤
(٢) المصدر نفسه :٥٣٦/٣
(٣) المصدر نفسه:٥٤١
(٤) يُنظر: المقتضب:٣٠٤/١-٣٠٦-٣٠٨
(٥) :ينظر الكتاب :٣٧٥/٤
(٦) يُنظر:المصدر نفسه: ٣١٧/١
(٧) يُنظر :المصدر نفسه: ٣٢٨/١

الحروف، وإدغام المثلين، وادغام المقاربة، وقلب السين صاداً)[١]،وهذه المواضيع جاءت عند المبرد أقل مما هي عند سيبويه في الكتاب ، ونرى أنَّ الإدغام هو آخر موضوع في الجزء الرابع عند سيبويه، في حين جاءَ في نهاية الجزء الأول عند المبرد ، وهذا اختلاف واضح في ترتيب المبرد الذي لا يتفق فيه مع سيبويه في بعض الأبواب ، ثم تناول باب (ما شبه من المضاعف بالمعتل فحذف في موضع حذفه)[٢] ، وهذا باب نجده عند سيبويه في الجزء الرابع مع أبواب التضعيف تحت عنوان (ما شذ من المضاعف فشبه بباب أقمت)[٣].

بعد هذا الباب تناول المبرد باباً نحوياً ويبدو انه يمازج بين النحو والصرف في دراسته ويلاحظ أنَّ المبرد لا يسير وفق منهجية واضحة في ترتيب الأبواب لانه لايصنف المتشابهات تحت مجموعة واحدة بل يفصل بينها بأبواب مختلفة ، ثم تناول باب (مصطفين)[٤] ، وهو باب كرره في الجزء الثالث تحت عنوان (المقصور والممدود)[٥] ، ويقابله عند سيبويه باب (المنقوص) الذي نجده تحت باب (التثنية)[٦] ، وهي أبواب متوسطة بين النحو والصرف ،أي أنَّها وردت في الجزء الثالث عند صاحب الكتاب ، ثم انتقل إلى ثلاثة أبواب تختص في هاء الضمير.[٧] وهاء الضمير تناولها سيبويه في ثمانية أبواب فرعية في الجزء الرابع ، والمبرد لا يبتعد في ترتيبها وأمثلتها في المقتضب [٨] ، وبهذه الأبواب ختم المبرد الجزء الأول من كتابه المقتضب ، وعندما ندخل إلى الجزء الثاني من المقتضب سوف نجد المادة النحوية تفوق المادة الصرفية.

---

(١) يُنظر: المقتضب: ٣٦٠/١،٣٤٠،٣٣٤،٣٣٣

(٢) يُنظر:المصدر نفسه: ٣٨٠/١

(٣) الكتاب: ٤٢١/٤

(٤) المقضب:٣٩٣/١

(٥) يُنظر نفسه:٧٩/٣

(٦) يُنظر: الكتاب: ٣٩٠/٣،٣٨٦

(٧) يُنظر: المقتضب:٤٠٣/١،٤٠١،٣٩٩،٣٩٦

(٨) يُنظر: الكتاب: ٢٠١/٤،١٨٩

وتكاد تكون المادة الصرفية متناثرة بين أبواب النحو ، ولعلَّ الأبواب الصرفية التي يعرضها المبرد في هذا الجزء أغلبها أبواب وردت في الجزء الثالث من كتاب سيبويه ، وهي أبواب تشترك بين النحو والصرف ، كما أشارت إلى ذلك الدكتورة خديجة الحديثي وهذه الأبواب جاءت عند صاحب الكتاب قبل أبواب الصرف العملي ومنها(ألفات الوصل والقطع ، العدد والتصغير، ونونا التوكيد ، وباب التثنية ، والمقصور والممدود، والنسب والجمع.)

وفي هذا الجزء تناول المبرد باب آلفات الوصل والقطع.[١] الذي جاء بعد تسعة عشر باباً نحوياً ، وهذا الباب تناوله ايضا في الجزء الأول[٢] ، وجاء بعد ذلك بمجموعة من الابواب منها: (ابواب الافعال التي تدخلها الف الوصل والافعال الممتنعة من ذلك إذا مصادر الأفعال جاوزت الثلاثة صحيحها ومعتلها والاحتجاج لذلك وذكر أبنيتها)[٣]

وهذا الباب نجده عند سيبويه مع أوزان المصادر في الجزء الرابع قبل الأبنية وحروف الزوائد ويبدو أنَّ المبرد تناول مسائل تفوق المسائل التي تناولها سيبويه وكذلك جاءت الأمثلة أكثر وأدق مما أوردها سيبويه .

قال المبرد : ((أما ما كان من ذوات الأربعة ، فإنَّ الفعل منه يكون على (فَعلَلْ) ماضياً، ويكون مستقبله على (يُفَعْلِل) ومصدره على (فَعللَه)و(فِعْلال) نحو: (دحرجته دحرجةً ، وهَمْلج الدابة هملجة ، وسَرْهَفْتَهُ: سَرهَفة، وسرعفتهُ: سَرْعَفة.....)[٤].

وفي أمثلة الباب نفسها نجد قول سيبويه الذي اختصر في هذا الباب اختصاراً واضحاً يقول : ((فاللازم لها الذي لا ينكسر عليه أن يجيء على مثال فَعلَلةٍ وكذلك كل شيء أُلحق من بنات الثلاثة بالأربعة ، وذلك نحو دحرجتُه دحرجةً ، وزلزلتُه زلزلة ، وحوقلته حوقلةُ ،وزحولته زحولة.....))[٥]

---

(١) يُنظر: المقتضب:٨٥/٢

(٢) يُنظر:المصدر نفسه:٦٤/١

(٣) يُنظر: المصدر نفسه:٦٨/٢ ، ٩٣

(٤) يُنظر:المصدر نفسه : ٩٣/٢

(٥) الكتاب:٨٥/٤

فعندما ندخل في صلب البابين الذين تناولها سيبويه والمبرد ، نجد صاحب المقتضب قد أعطى الباب حقه في التمثيل والشرح والأمثلة ، ولعل سبب ذلك يعود إلى أنَّ صاحب الكتاب اقتصر على تناول المصادر فقط كما صرح في عنوان الباب. ، في حين المبرد توسع حسب العنوان الذي أورده ؛ لأنَّه أراد أن يتناوله بصحيحه ومعتله مع التمثيل له وذكر الأبنية ، على عكس ما وجدناه عند سيبويه الذي يضع القاعدة أحياناً ويترك الاستنتاج للمتعلم ، ثم تناول المبرد باباً في أفعال المطاوعة من الافعال التي فيها الزوائد من الثلاثة والافعال التي لازوائد فيها منها .[١] ، فذكر أولاً: الافعال التي تدل على المطاوعة الثلاثية المزيدة ،وبعدها ذكر الأفعال الرباعية المزيدة التي تدل على المطاوعة ، فلما انتهى منها ذهب الى باب آخر وهو الرباعي المجرد وبعد ذلك ذكر الثلاثي .

وبعدها انتقل الى باب (معرفة أسماء الفاعلين في هذه الأفعال وما يلحقها من الزيادة للمبالغة) نحو:فَعَلَ فاعل ، وضَربَ ، ضارب، ثم تناول باباً في المصادر.[٢] ، الذي نجده عند سيبويه في أول أبواب الجزء الرابع تحت عنوان : (بناء الأفعال التي هي أعمال تعداك إلى غيرك وتوقعها به ومصادرها).[٣] ثم انتقل إلى أبواب العدد. [٤]التي تناولها صاحب الكتاب في الجزء الثالث بعد المقصور والممدود، الذي قدمه على بابي التصغير ، والنسب ، وهما البابان اللذان قدمهما سيبويه على باب (العدد) في الجزء الثالث بأربعة أبواب تسبق العدد، في حين ترى المبرد قد أوردَ العدد أولاً ،ثم التصغير، ثم النسب ، وهذا يدل على مخالفة صاحب المقتضب لصاحب الكتاب في الترتيب العام للأبواب الصرفية ، أما الموضوعات فتناول المبرد ثمانية عشر موضوعاً في هذا الباب منها: (التثنية والجمع) ،

(١) يُنظر: المقتضب : ١٠٢/٢
(٢) يُنظر: المصدر نفسه : ١٢٢/٢
(٣) الكتاب ٥/٤
(٤) يُنظر: المقتضب : ١٥١/٢

والأعداد من ثلاثة إلى تسعة ، وكذلك الأعداد الكبيرة نحو ثلاث مائة وأربع مائة ،واضافة الأعداد للضمير ، واشتقاق اسم الفاعل من الأعداد نحو : ثاني اثنين ،وثالث ثلاثة ، وتناول اضافة الأعداد للأجناس نحو : عندي ثلاثة اجمال..

وما كان على وزن فَعْلَةٌ نحو : طَلْحَةٌ ، وصَفْحَةٌ، وتناول الثلاثي وجمعه نحو: (كَلْبٌ ، أكْلبٌ) ، وتناول الرباعي على وزن (فَعِيْلٌ ، أفْعِلةٌ) نحو: (قُفْيز، أقفِزةٌ) ، ثم الثلاثي المزيد بالهمزة، ثم الرباعي الأصلي والزائد ، ثم تناول الخماسي ، ثم الخماسي الزائد..... الخ.

ولابد من الاشارة الى أنَّ المبرد جمع موضوعات متفرقة أوردها سيبويه في باب التثنية ، وباب تمييز الأعداد ، فوضعها صاحب المقتضب تحت باب العدد جميعها ، ومن هذه الموضوعات التي أشير إليها: التثنية، والجمع لأسماء الأعلام، وجمع ما لحقته هاء زائدة نحو: (طلحة ، وحمزة) وغيرهما، وأما من حيث عدد المواضيع ، فقد جاءت عند سيبويه في باب تميز الأعداد في أربعة مواضيع ، والباقي منها في باب التثنية، الذي تناول فيه خمسة عشر موضوعاً منها في التثنية والجمع ومنها في التكسير وتكسير الأعداد.

ثم بعد ذلك تناول المبرد باب(التصغير)[١] ، وقسمه إلى واحد وعشرين موضوعاً ، وهو الباب الصرفي الثالث من الجزء الثالث في كتاب سيبويه.[٢]. وبلغ عدد المواضيع التي تناولها فيه ثمانية وثلاثين موضوعاً ، فدراسة هذا الباب عند سيبويه أوسع وأشمل من صاحب المقتضب الذي أسقط كثيراً من الموضوعات ، ولم يتطرق لها وبهذا انتهت المادة الصرفية في الجزء الثاني من كتاب المقتضب ، وفي الجزء الثالث يأتي بباب صرفي وهو: (نونا التوكيد الثقيلة والخفيفة).[٣]ودرسهما المبرد ضمن الأبواب النحوية عندما تناول (أَنَّ المفتوحة) ، و(إنَّ المكسورة) ، و(إن، وأن) الخفيفتان في الدعاء ، ويبدو أنَّ الجانب الشكلي قد طغى عند المبرد في وضعه باب النون الثقيلة والخفيفة مع المجموعة النحوية التي شملت

(١) يُنظر: المقتضب : ٢٣٤/٢
(٢) يُنظر: الكتاب: ٤١٥/٣
(٣) يُنظر: المقتضب:١١/٣

أبواب (أَنَّ ، إنَّ) و(أن ، إن) ، وهذه أبواب جاءت بعد أبواب القسم وتجدها عند سيبويه أيضاً جاءت تالية لأبواب القسم في الجزء الثالث[١] إلا أن صاحب الكتاب تناول (نونا التوكيد الثقيلة والخفيفة) فقط ، ولا ترى اضطراب عنده . أما بالنسبة لعدد موضوعات هذا الباب فجاءت عند صاحب الكتاب خمسة موضوعات وعند المبرد كذلك .

بعدها فصل بين باب نوني التوكيد الثقيلة والخفيفة وباب التثنية بموضوعات نحوية ثم درس (باب التثنية)[٢] ،الذي تطرق فيه إلى بعض مسائله في باب الأعداد وهذا الباب تجده عند صاحب الكتاب ثاني أبواب الصرف في الجزء الثالث.[٣] الذي ذكر فيه سيبويه خمسة عشر موضوعاً ، منها التثنية والجمع وجمع الجمع ، أما صاحب المقتضب ، فتناول موضوعات هذا الباب تحت عنوانه وباب واحد فقط .

ثم تلاه بباب (الإمالة)[٤] الذي تناول فيه خمسة موضوعات فقط ، وهي لا تختلف عن موضوعات سيبويه إلا بشيء يسير إلا أنّ صاحب الكتاب تناول في هذا الباب ستة موضوعات فكان أكثر من الأول .وهو باب ورد في الجزء الرابع من كتاب سيبويه.[٥] بعد المصادر ثم تناول باب(المقصور والممدود)[٦] الذي تطرق فيه إلى الماضي منه والمضارع، ثم الاسم، ثم جمعه، وهذا الباب تناوله سيبويه في الجزء الثالث قبل باب الهمز وبعد باب التضعيف. فجاء بنفس العنوان والامثلة كما عند صاحب الكتاب [٧] والموضوعات الداخلية إلا الشيء القليل الذي يتعلق بالتمثيل فقط ، بعدها تناول المبرد الباب الأخير وهو باب(الإضافة وهو باب النسب)[٨] ،ويلاحظ انه انتهى بالباب الصرفي الذي بدأ به سيبويه وهذه مخالفة

---

(١) الكتاب :٣/ ٣٨٥
(٢) يُنظر: المقتضب:٣/٣٩
(٣) يُنظر: الكتاب:٣/٣٣٩
(٤) يُنظر: المقتضب:٣/٤٢
(٥) يُنظر: الكتاب:٤/١١٧
(٦) يُنظر: الكتاب :٣/٥٣٦
(٧) يُنظر: المقتضب: ٣/١٣٣
(٨) المصدر نفسه: ٣/١٣٣

واضحة في الترتيب العام، يقول فيه: ((اعلم أنك إذا نسبت رجلاً إلى حيٍّ أو بلد أو غير ذلك. ألحقت الاسم الذي نسبته إليه ياء شديدة ، ولم تخففها لئلا يلتبس بياء الاضافة التي هي اسم المتكلم ، وذلك قولك: هذا رجل قيسيٌّ..))[١] وهو الباب الأول من أبواب الصرف عند سيبويه في الجزء الثالث تحت العنوان (هذا باب الإضافة، وهو باب النسبة) يقول فيه : ((اعلم إنك إذا اضفت رجلاً إلى رجل فجعلته من آل ذلك الرجل، ألحقت ياءي الإضافة، فإن أضفته إلى بلد فجعلته من أهله ، ألحقت ياءي الإضافة)) (٢) .

وهو باب تناول فيه صاحب الكتاب اثنين وعشرين موضوعاً ، وتناوله المبرد فيه ثلاثة عشر موضوعاً فقط اتفق فيها مع سيبويه في سبعة مواضيع.[٣] وجاء الاتفاق في المادة الداخلية وتسمية الأبواب ، واختلف معه في بقية الموضوعات وقد أشار أحد الباحثين [٤] إلى أنَّ المبرد أورد أربعة أبواب مرتبة هي :(التصغير ، والنسب ، والاماله ، والإدغام). وهذه الأبواب في حقيقة الأمر ورد ترتيبها عند المبرد بالشكل الآتي : التصغير، ثم نوني التوكيد الثقيلة والخفيفة، ثم باب التثنية، ثم باب الإمالة ، ثم المقصور والممدود ، ثم النسب[٥]، أما بالنسبة لباب الإدغام.[٦] فهو باب متقدم على تلك الأبواب التي ذُكرت فقد ذكره في الجزء الأول وهذه الأبواب وردت في الجزء الثاني والثالث. اما إذا قصد المسائل الداخلية فهو لا يتفق مع سيبويه أيضا في ايراد عدد الموضوعات داخل الباب إلا أنه يبتعد عنه في الأمثلة والشواهد وأغلب المسائل الصغيرة. ، وبهذا انتهت المادة الصرفية في الجزء الثالث أما الجزء الرابع فقد وردت فيه بعض

---

(١)المقتضب: ١٣٣/٣

(٢) الكتاب: ٣٣٥/٣

(٣) يُنظر: المقتضب ١٣٥،١٤١،١٤٣،١٤٧،١٥٠،١٥٢،١٦٠/٣

(٤) الترتيب الصرفي :٢٨

(٥) يُنظر: المقتضب :٢٣٤،٣/٢ /١١، ٣٩، ٤٢، ٧٩ ، ١٣٣

(٦) يُنظر:المصدر نفسه :٣٢٨/١

الموضوعات التي لا تعُد أبوابا مستقلة؛ لأنَّها وردت منفردة ومتكررة و تناولها في الأجزاء الثلاثة التي تحدث البحث عنها سابقا.

ومن تلك الموضوعات (جمع الأسماء المؤنثة بعلامة التأنيث إذا وقعت لمذكر أو مؤنث ، فعلامة التأنيث الألف فيها مقصوراً كان أو ممدوداً)[١].

اضطرب ترتيب المبرد في تناوله الأبواب ، وتكرارها مرة أخرى في أجزاء لاحقه ؛ وكان سبب هذا الاضطراب هو الاستطراد الذي نجده قائماً في منهج المبرد والذي جعله يبتعد عن الموضوع المعين إلى آخر ثم يعود إلى الموضوع نفسه ومن ذلك حديثه عن جمع الأسماء المؤنثة بعلامة التأنيث إذا وقعت لمذكر ، أو مؤنث ، فعلامة التأنيث فيها الألف مقصوراً كان أو ممدوداً ، وقد تحدث عن هذا الموضوع في باب الجمع لما يكون من الأجناس.[٢] ثم عاد إليه في الجزء الرابع .[٣] ، وكذلك تحدث عنه في الجزء الثالث في اثناء حديثه عن تثنية الممدود.[٤]

وكذلك تناوله في الجزء الأول.[٥] وجاءت الأبواب الصرفية الأخيرة عند المبرد متداخلة مع النحو في الجزء الثاني والثالث مع شيء واضح من الاضطراب ، وهذه الأبواب هي: العدد، والتصغير، والنسب، والإمالة، والتثنية ،والجمع ، والمقصور والممدود، في حين نجد هذه الأبواب وردت في كتاب سيبويه قريبة من أبواب النحو ؛ فقد بدأ الصرف بها ، وكأن لكل واحدٍ رؤية مختلفة واضحة فهما يختلفان من جانب ويتفقان من جانب آخر ، فاختلافهما من خلال مجيء هذه الأبواب عند سيبويه الأولى ومجيئها عند المبرد الثانية، ويتفقان من حيث أن كلا منهما وضعها بين الصرف الخالص والنحو ؛لأنَّها أبواب قريبة

(١) يُنظر:المقتضب: ٦/٤

(٢) يُنظر:المصدر نفسه: ١٨/٤

(٣) يُنظر: المصدر نفسه : ٦/٤

(٤) يُنظر:المصدر نفسه: ٣٩/٣-٨٧

(٥) يُنظر:مقدمة المحقق:٦/١

من النحو وقريبة من الصرف ، فقدم المبرد الصرف الخالص على هذه الأبواب لأنّه بدأ بالأبنية وحروف الزوائد وهو أهم جزء في الصرف ، وهو الجزء الأخير في كتاب سيبويه .

وبهذا يمكن القول إنَّ المبرد لم يبتعد عن الإطار العام الذي اتخذه سيبويه ؛ لأنَّه استطاع أن يحدد تلك الأبواب المشتركة.

وتناول أيضاً موضوعاً صغيراً في التصغير أسماه (باب ماينتقل بتصغيره)[١] وقد خصَّ فيه الانصراف وعدم الانصراف بعد التصغير. وهذه مواضيع صغيرة كما أشير إلى ذلك و قد استقطعت من أبواب تناولها المبرد في الأجزاء الثلاثة الأولى.

اضطرب المبرد في ترتيب هذه الأبواب المشتركة ، فجعلها متداخلة مع أبواب النحو ، في حين جاءت عند سيبويه مرتبة بدءاً بالنسب ولم تتداخل مع أبواب النحو إلا ما وُجد من وضع باب القسم بين بابي التصغير ، ونوني التوكيد الثقيلة والخفيفة. ولم يبتعد المبرد كثيراً عن سيبويه في أغلب الموضوعات الصرفية الداخلية وكذلك المواد الجزئية إلا في الترتيب العام للأبواب.ويلاحظ ان المبرد اكثر اختصارا لبعض الأبواب ووضوحاً من الأبواب التي وجدناها عند سيبويه إلا أنَّ ذلك الاختصار جعل الموضوعات الداخلية اكثر وضوحا ولعل فيه فائدة للمتعلم ؛ لأنَّ الإطالة تشتت الفكر وتبعد الصورة.

(١) يُنظر: المقتضب : ١٨/٤

الفصل الثاني

تطـــور الترتيـب الصرفـي

١- ابن السراج(ت ٣١٦ هـ)

٢- ابن المؤدب(ت ٣٣٨ هـ)

٣- أبو علي الفارسي(ت ٣٧٧ هـ)

٤- ابن جني (ت ٣٩٢ هـ)

٥- عبد القاهر الجرجاني(ت ٤٧١ هـ)

المبحث الأول
الترتيب عند ابن السراج (٣١٦هـ) في كتابه (الأصول)

تتمثّل مرحلة التطور في مجموعة من علماء العربية وهم ابن السراج ، وابن المؤدب ، وأبو علي الفارسي ، وابن جني ، وعبد القاهر الجرجاني .

ومثل ابن السراج رأس مدرسة التطور **فقد** اتجه الصرف على يد ابن السراج اتجاها يختلف عما ألفناه عند الذين سبقوه ، وهذا الاتجاه ليس من خلال المواد الداخلية فقط ، وإنما من خلال التنظيم والتبويب والاختصار مع الالتزام بالإطار العام الذي سار عليه صاحب الكتاب ، فمثلما بدأ صاحب الكتاب بالنحو أولاً ، كذلك بدأ صاحب الأصول بالنحو أيضاً ، ثم تلاه بالمادة الصرفية ، واستطاع ابن السراج أن يجمع المتفرقات التي وجدت عند صاحب الكتاب تحت باب واحد ، وكان يشير إلى ذلك قبل أن يبدأ بشرح الموضوعات ، حتى أنَّه كان يأتي بالمواضيع التي تدخل تحت الباب الواحد إجمالا، ثم يبدأ بشرحها تفصيلاً ، ولا يغفل بأن يأتي على الأصول أولاً ثم الزوائد.

وكان يشير إلى منهجه الذي يتبعه ، وينبه على ذلك سواء أكان في الكليات أم في الجزئيات ، وقد أشار إلى الغرض من تأليف هذا الكتاب في بداية كتابة الأصول يقول : ((غرضي في هذا الكتاب العلة التي إذا أطردتْ وصل بها إلى كلامهم فقط ، وذكر الأصول والشائع ؛ لأنَّه كتاب إيجاز))[١] .

ويبدو واضحاً أنَّ ابن السراج جعل كتابه في أفضل صورة من الترتيب والتبويب ليخدم به المتعلمين والعلماء في الوقت نفسه ، إذ يقول :((وقد فرغنا من ذكر المرفوعات والمنصوبات وذكرنا في كل باب من المسائل مقداراً كافياً فيه دربة للمتعلم ودرسٌ للعالم بحسب ما يصلح في هذا الكتاب ؛لأنَّه كتاب أصول))[٢]. ولعل أبرز ما يلاحظ في عصر التطور ظهور المقدمات التفصيلية التي يوضح فيها المؤلف منهجه ، ويشير إلى هدفه ، والطريقة التي يسير عليها ، ومنها قوله في مقدمة كتابه : ((فقد أعلنتُ في هذا الكتاب أسرار النحو وجمعته جمعاً يحصده

---

(١) الأصول في النحو :٢/١

(٢) المصدر نفسه :٣٤٣/١

وفصلتهُ تفصيلاً يظهرهُ ، ورتبتُ أنواعه وصنوفه على مراتبها بأخصر ما يمكن من القول وأُبينهُ ، يسبق إلى القلوب فهمه ويسهل على متعلميه حفظه))[١].

جعل ابن السراج موضوعاته الصرفية متفرقة فتناول أحكام النون الثقيلة والخفيفة ضمناً مع الأفعال المبنية [٢]، ثم تطرق إلى مسائل أطلق عليها (مسائل من باب النون)[٣] وهي مسائل تخص المضاعف من الفعل ، وهذه الموضوعات تجدها متداخلة مع أبواب النحو،ثم تناول التقاء السواكن [٤] ،بعد ذكره مجموعة من الأبواب النحوية التي ذكرها قبله، وهذا الباب ضمنه ابن السراج همزة الوصل التي تداخل حديثه عنها في موضوع الابتداء [٥] ، ثم تطرق إلى الوقف [٦]، بعدها أحكام الهمزة[٧]. ويلاحظ في ترتيبه هذه الأبواب أنَّه يعتمد مبدأ التغيير [٨]، يقول :((أما ما يتحرك من السواكن لغير إعراب فهو على ضربين : أما أن يحرك من أجل ساكن يلقاه ... وأما أن يكون بعده متحرك فيحذف ويلقي حركته عليه))[٩] . وهذا هو التقاء الساكنين.

فقد أشار إلى المنهج الذي يعتمد التغير قبل تناوله الموضوعات فمن ذلك قوله: ((أما الذي يحذف في الوقف ويثبت في غيره، فذكرَه في الوقف والابتداء ، ونجعله يتلو ما ذكرناه ، ثم تتبعه الهمزة للحاجة إليه إن شاء الله))[١٠].

ولا ريب أنَّ هذا من الإشارات الواضحة في التطور الحاصل عند ابن السراج في مضمار

---

(١) الاصول :١٩٩/٢

(٢) يُنظر:المصدر نفسه :٢٠٣/٢

(٣) يُنظر:المصدر نفسه :٣٦١/٢

(٤) ينظر:المصدر نفسه :٣٦٧/٢

(٥) يُنظر:المصدر نفسه :٣٧١/٢

(٦) يُنظر:المصدر نفسه :٣٩٨/٢

(٧) يُنظر:المصدر نفسه :٣٩٩/٢

(٨) ينظر: الترتيب الصرفي :٣٠

(٩) الأصول في النحو:٣٦١/٢

(١٠) المصدر نفسه : ٣١٦/٢

الترتيب؛لأنَّه يصرح بما سوف يأتي به إجمالاً قبل التفصيل،فتناول(باب المذكر والمؤنث)[١] ،فبدأ حديثه في هذا الباب بذكر علامات التأنيث وقسمها على قسمين : الأول يكون مؤنثاً بعلامة ، والثاني يكون مؤنثاً من غير علامة ،بعد ذلك انتقل إلى علامة تأنيث الأسماء وتكون على لفظين : أحدهما التاء ، فيبدل منها في الوقف هاء في الواحدة ،والآخر الألف ، ثم عاد إلى الهاء التي ذكرها ، وجعلها في سبعة أضرب ، وأخذ يشرح تفصيلا بعد أن أشار لهن إجمالا[٢].

وبعدها انتقل إلى الحالة الثانية من التأنيث بالألف ، وجعلها على ضربين (الألف المقصورة والألف الممدودة) ، واخذ يشرح كل واحدة على حدة ، فتناول المقصورة وجعلها على ضربين ، ضربٌ لا يشك في ألفه ؛ لأنَّها ألف تأنيث ، وضرب آخر يدخله اللبس فيحتاج إلى دليل ، ثم بدأ يقسم الضرب الذي لا يحتاج إلى دليل وهو على وزن (فعلى) الذي للتأنيث[٣] ، ثم تناول الثاني وهو ما جاء على وزن الأصول ثم تناول الألف الممدودة وهو الضرب الثاني .

بعدها عاد إلى ما يسميها بالقسمة الأولى من المؤنث ، ثم ما يُذكر وما يؤنث ، وبهذا الترتيب الذي عرفناه لابن السراج في باب المذكر والمؤنث ، والذي يسير فيه وفق خطوات يرسمها لنفسه قبل الشروع بالحديث عن الموضوعات ، ولذلك نراه بدأ بالمؤنث الذي هو أكثر إشكالاً ؛ ولأنّ صوره تُلتَبس مع المذكر فنجده تناول المؤنث إجمالاً ،ثم المؤنث بعلامة وغير علامة .

بعدها ذكر التأنيث بالتاء والهاء وتطرق إلى الهاء ؛ لأنَّها تأتي على سبعة أضرب ، ثم التأنيث بالألف، وقسمه إلى ألف مقصورة وممدودة ،وتناول المقصور فقط ؛ لأنَّه منها ما لا يُشكُ بتأنيثه نحو(حُبلى)، ومنها ما يحتاج إلى دليل وهذا ما لا نجد له أثراً عند سيبويه مع أبواب الصرف بشكل مستقل و التي تكلم عنها في القسم الثاني فقد وضعها مع أبواب النحو

(١) ينظر:الاصول :٤٠٧/٢
(٢) يُنظر:المصدر نفسه :٤٠٧/٢
(٣) الأصول :٤١٠/٢

على شكل موضوعين متفرقين، تناول في الأول ((تسمية المذكر بالمؤنث))[١] ، والثاني ((تسمية المؤنث))[٢] ، وهذا فارق واضح بين ابن السراج وسيبويه في ترتيب هذا الباب والمادة.

أمَّا على صعيد الموضوعات الداخلية لهذا الباب ، فنجد ابن السراج كان أكثر احتواء وتنظيماً لها على الرغم من أنَّه تناول المؤنث بصورة أوسع ، ولم يتطرق للمذكر إلا ضمناً في حين نجد سيبويه قد خصص أغلب مادة هذا الباب للمذكر ، وقدمه على المؤنث أثناء شرحه له، إذ يقول :((الأشياء كلها التذكير، تختص بعد ذلك)) ، ويعني أنَّها تتخصص بالانتقال من حالة المذكر والمؤنث ((فكل مؤنث شيء ، والشيء يذكر، فالتذكير أول))[٣] ، ويقول: ((اعلم أنَّ المذكر أخف عليهم من المؤنث ؛لأنَّ المذكر أول وهو أشدّ تمكناً ، وإنَّما يخرج التأنيث من التذكير ، ألا ترى أنَّ الشيء يقع على كلَّ ما أخبر عنه من قبل أن يعلم أذكر هو أو أنثى والشيء ذكر))[٤] .

ومن خلال النص السابق نعلم مدى اهتمام كل واحد منهما بنوع معين، فكما اهتم سيبويه بذكر جوانب تختص بالمذكر وهو الأصل عنده ،اهتم ابن السراج بالجانب الآخر، ويبدو أنَّه قدم المؤنث على المذكر لعلة يمكن تسميتها(علة دلالة)[٥] ، والتي يستدل بها على الأصل من خلال الفرع فإدخال التاء في اللفظ لدلالة الفصل بين فعل المذكر والمؤنث ، وبما أنَّ الأصل ثابت ومستقر في الأذهان فلا يحتاج إلى توضيح بقدر ما يكون محل الانطلاق نحو الفروع ، ولهذا نجد الأصل عند سيبويه هو المذكر كما اشرنا إليه في النص السابق ، ويلاحظ أن ابن السراج يسلط الضوء على المؤنث بدقة أكثر من المذكر؛ لأنَّ التذكير لا علامة له والتأنيث له علامة ، وذلك يدلُّ أنَّه فرع من التذكير [٦].

ولأنَّ المؤنث أكثر إشكالاً (وهو الذي يحدث فيه الخلط والاضطراب)[٧] ؛ بسبب أنواعه و

---

(١) ينظر:الكتاب :٢٣٥/٣

(٢) ينظر:االمصدر نفسه :٢٤٠/٣

(٣) المصدر نفسه :٢٤١/٣

(٤) المصدر نفسه :٢٢/١

(٥) ينظر: العلل التعليمية وتطبيقها : ٦

(٦) ينظر :اللباب في علل البناء والإعراب : ١٩٧/١

(٧) ينظر:البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث:٥٠

كثرة الزوائد التي تدخل على اللفظ فتحوله إلى مؤنث ، ولأنَّ التصريف هو تغير في بنية الكلمة .

وهذه التغيرات تدخل على المؤنث أكثر مما هي في المذكر ، ولذلك نجده يسير في معظم تقسيم كتابه من الكليات إلى الجزئيات في بيان ملامح التغيير الذي يحصل في بنية الكلمة . ومن خلالها يتم تحديد الوظائف النحوية او الصرفية أي: بيان العلاقات التركيبية بين الصيغ والمفردات ثم يتم تركيبها وكذلك توضح العلاقة بين باب وآخر من خلال التركيب الداخلي [١] إذ حاول أن يحصي علامات التأنيث التي على أساسها رتب هذا الباب . وهذه العلامات صارت محطّ اهتمام العلماء الذين جاؤوا بعد ابن السراج فمنهم من بلغ بها خمس عشرة علامة – ثمان في الأسماء ، وأربع في الأفعال وثلاث في الأدوات [٢]. وخلاصة القول: إنَّ ابن السراج قد جمع شتات هذا الباب من أبواب النحو عند سيبويه ، وأسس له باباً خاصاً في كتابه الأصول ، بعد ذلك تطرق ابن السراج إلى الباب الثالث وهو باب : (ذكر التثنية والجمع الذي على حد التثنية)[٣] ، وهو الباب الثاني من أبواب الصرف عند صاحب الكتاب ، ونجد ابن السراج قد اختصر المواضيع في هذا الباب حتى بلغ عددها سبعة مواضيع ، وهي الأولى في الترتيب عند سيبويه [٤] ، وأسقط ثمانية مواضيع الأخيرة بالترتيب أيضا[٥] .

ثم بعدها انتقل إلى الباب الرابع ، وهو باب العدد[٦]، وقد اختلف ابن السراج مع سيبويه في هذا الباب من حيث عدد الموضوعات التي تناولها والمادة الداخلية فنجده قد اقتصر على الإعداد المضافة فقط نحو (خامس خمسة ، أو ثاني اثنين)[٧].وفي العدد ذكر موضوع الأعداد المؤنثة التي تأتي على معدود مؤنث نحو قولك :ثلاث شياهٍ ذكورٍ، وله ثلاث من الشاء والإبل والغنم ، فهو يجريها على الأصل ؛لأنَّ أصله تأنيث ، وكذلك نقول : له ثلاث

---

(١) نظر: أصول التفكير النحوي ٢١٤، والعلة النحوية بين النظرية و التطبيق :١٧٦ ، والعلة النحوية تاريخ وتطور: ٥٠

(٢) ينظر: القواعد العربية : ١٤٠٦/١

(٣) الأصول :٤١٧/٢

(٤) ينظر: الكتاب : ٣٨٦،٣٨٩،٣٩٠/٣ ، ٣٩١ ، ٣٩٢ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ .

(٥) يُنظر:المصدر نفسه : ٤٠٦/٣ ، ٤١٤ .

(٦) ينظر : الأصول : ٤٢٤/٢

(٧) يُنظر :المصدر نفسه : ٤٢٦/٢

من البطِ لأنَّك تصيّره إلى بطةٍ [١].

ثم انتقل إلى أبواب التكسير، وهذه الأبواب ورد ترتيبها الثامن عند صاحب الكتاب [٢]، فتناول فيها ستة عشر موضوعاً ، في حين تناولها ابن السراج في أربعة عشر موضوعاً اتفق فيها مع سيبويه في عشرة مواضيع فقط أما بقية المواضيع فقد ادخلها ابن السراج تحت الأبواب العشرة التي ذكرها على شكل فروع تحت أقسامها الخاصة بها ، ويرى الباحث أن مجيء هذه الأبواب : المذكر والمؤنث ، والتثنية والجمع ، ثم العدد ، وجمع التكسير ، فيه نوع من العلاقة المترابطة ، وهي علاقة معنوية ؛ لأنَّ التثنية والجمع يتحدثان عن عدد ، فكأنَّه سبق الحديث عن المفرد في باب المذكر والمؤنث ، وبعدها يبدأ التغيير فينتقل إلى المثنى ، وذلك بإضافة شيء إلى شيء فمثلا: كتاب يضاف إلى كتاب فتصبح اللفظة (كتابان)، وعند الانتقال إلى الجمع نضيف كتاباً ثالثاً ، ثم أورد باب العدد؛ لأنَّه أوسع من الأول والثاني فهو يشمل الأبواب الثلاثة السابقة ، وجاء التكسير بعده هو نوع من العدد، وقد سار بعض المحدثين في ترتيب هذه الأبواب على طريقة ابن السراج ، ومنهم الدكتور هادي نهر في كتابه (الصرف الوافي) ، فنجد هذه الأبواب عنده جاءت تحت قسم أطلق عليه (العددية) وهي: باب المفرد ،وباب المثنى ، وباب الجمع ،و باب جموع التكسير ثم باب التصغير وباب النسب ، ثم باب تصريف الأفعال [٣] ، وهذه الأبواب الثلاثة الأخيرة لا تُعد من قسم العددية إلا أنَّها وردت بالترتيب الذي أورده عند ابن السراج .

ثم تناول ابن السراج باب (التصغير)[٤] وهو الباب الثالث في الترتيب العام عند سيبويه ، ويلاحظ أنَّ هذا الباب أخذ حيزاً من التنظيم في موضوعاته ، وكما هو الحال مع الأبواب الأخرى عند ابن السراج ؛ لأنّه جمع المتفرقات فيه تحت قسم خاص ، فبدأ بالأسماء التي لا زيادة فيها ولا نقص، وقسمها إلى : ثلاثي ، ورباعي، وخماسي ، ثم قسم الثلاثي إلى (صحيح، ومضاعف، ومعتل) [٥] ، وجاء بعد ذلك إلى الصحيح وقسمه الى (مذكر، ومؤنث)[٦]، ثم المضاعف ومثل له فقط بـ (دُن،فيكون: دُنين)[١].

---

(١) ينظر: الاصول : ٤٢٩/٢
(٢) يُنظر:المصدر نفسه :٥٦٧/٣
(٣) ينظر الصرف الوافي:١٩٩،٢٣٧، ٢٥٣، ٢٧١
(٤) ينظر:الأصول : ٣٦/٢
(٥) ينظر: المصدر نفسه : ٣٧/٣
(٦)المصدر نفسه :٣٧/٣

وتكلم على المعتل وهو القسم الأخير من الثلاثي ، وقسم المعتل إلى ضربين [٢]الأول : ما كانت الألف فيه بدلا من عينه ، والثاني ما كانت لامه ياءً أو واواً ، واذا ما انتهى من الثلاثي عاد إلى الرباعي والخماسي الذين ذكرهم في بداية حديثه إجمالا وقد مثل لهما[٣]، بعد ذلك انتقل إلى الأسماء التي فيها زيادة وقسمها إلى عشرة اضرب[٤]، وهذه الأسماء والموضوعات وجدت متفرقة عند سيبويه في باب التصغير[٥] .

ثم انتقل إلى الحالة الثالثة في التصغير وهي تصغير (الاسم المنقوص)[٦] ، وهذا القسم الأخير قسمه على سبعة اضرب[٧]، بعد أن ذكر هذه المواضيع إجمالاً تناولها بشيء من الدقة والتفصيل، وهذه الأبواب أوردها سيبويه متناثرة داخل باب التصغير .

بعدها تطرق ابن السراج إلى باب (النسب)[٨] ، وهو أول الأبواب الصرفية في كتاب سيبويه الذي درس فيه واحداً وعشرين موضوعاً ، في حين تناوله ابن السراج في احد عشر موضوعاً وقسمه ابن السراج على خمسة أقسام رئيسة هي : اسم نسب إليه فسلم بناؤه، واسم غُيِّر من بنائه حركة فجُعل المكسور منه مفتوحاً ،واسم قُلب فيه الحرف الذي قبل ياء النسب ، واسٌم حُذف منه ، واسم محذوف قبل النسب ، وهذه الأقسام اخرج منها فروعاً صغيرةً تنتمي إلى الأبواب الرئيسة فدرسها بحسب الزيادة والنقصان ، في حين نجد هذه الموضوعات غير منتظمة عند صاحب الكتاب قياساً بترتيب ابن السراج ،وقد أشار الأستاذ القرني إلى العلاقة بين البابين السابقين الذين وردا في قسم الأسماء وهما : باب المذكر والمؤنث ، وباب المقصور والممدود وما بعدهما ، فهما توطئة إلى مباحث التغيير في الأسماء؛ لأنَّه أتى بعدهما بأبواب : الجمع ، والتصغير ، والنسب الذي نحن بصدده وهذه المباحث الثلاثة تعتمد على التغيير، فالجمع قد يكون التغيير فيه حادثاً في أول الكلمة أو وسطها أو آخرها ، ولذا

(١) يُنظر:الاصول :٣٧/٣
(٢) يُنظر: المصدر نفسه :٣٧/٣
(٣) يُنظر:المصدر نفسه : ٣٧/٣
(٤) يُنظر:المصدر نفسه : ٣٩/٣
(٥) يُنظر: الكتاب : ٢١٨/٣، ٤٢٣، ٤٢٦، ٤٣٣، ٤٣٦ .
(٦) يُنظر: الأصول : ٥٤/٣
(٧) يُنظر:المصدر نفسه : ٥٤/٣
(٨) يُنظر: الأصول : ٦٣/٣

فهو أكثر الأبواب تعرضاً للتغيير، ثم يأتي التصغير الذي يكون التغيير في وسطه غالباً.

و يلاحظ أن ابن السراج استطاع أن يقدم للتأليف صورةً واضحة المعالم من خلال التبويب ، والتنظيم ، والاختصار ، والتقسيمات التي يشير إليها إجمالاً ، ثم يتتبع تفصيلاتها شيئاً فشيئاً فمن ذلك باب التصغير الذي قسمه على ثلاث أقسام هي (اسم لا زيادة فيه ولا نقص ، واسم فيه زيادة واسم منقوص)[١] ، إذ يبدأ بتقسيم الأول على ثلاثة اضرب : (ثلاثي ،ورباعي ،وخماسي)[٢] ، ثم قسم الثلاثي على ثلاثة أقسام هي (صحيح ،ومضاعف ، ومعتل)[٣] ، ثم يكون التغيير في النسب فيكون التغيير الغالب في آخره ، مع العلم أن تغيير التصغير والنسب قد يتبعه تغيرات في غير المواضع التي يكون فيهما بسبب التصغير والنسب[٤].

بعد ذلك انتقل ابن السراج إلى (باب المصدر وأسماء الفاعلين)[٥] ، وهذه أبواب أوردها صاحب الكتاب في بداية الجزء الرابع قبل الأبنية وحروف الزوائد[٦]، ويقترب ابن السراج في ترتيب هذا الباب من صاحب الكتاب ، إلا أنَّ الترتيب الداخلي عند ابن السراج كان أكثر دقة وانتظاماً حتى أنَّه كان يضع التقسيم إجمالا، ثم يبدأ بالشرح تفصيلاً نحو قوله : ((فالفعل ينقسم قسمين : ثلاثي ورباعي ، والثلاثي ينقسم قسمين : فعل بغير زيادة ، وفعل فيه زيادة ، وانقسام المصادر في الزيادة وغيرها كانقسام الأفعال))[٧].

فعندما يتطرق إلى شرح تلك التقسيمات كان يلتزم بالترتيب الذي ذكره إجمالا ولا يبتعد عنه‘ وكأنه يرسم خارطة لما يقوم به ، ثم يسير وفقاً لتلك الخارطة التي رسمها لنفسه فنجده يشير إلى التقسيمات حتى لو تفرعت وتشعبت وكثرت المادة ، فإنَّه لا يخالف ما يرسمه لنفسه فمن ذلك نجده دائماً يقسم ويذكراعداد القسمة التي يسير فيها نحو: الضرب الأول من القسمة الثانية ، الضرب الثاني من القسمة الثالثة ... وهكذا .. ، وبعد ذلك تناول باب الزوائد التي

---

(١) يُنظر: الأصول :٣٦/٣
(٢) يُنظر:المصدر نفسه : ٣٧/٣
(٣) يُنظر:المصدر نفسه :٣٧/٣
(٤) ينظر الترتيب الصرفي : ص١٣
(٥) الأصول:٨٥/٣
(٦) يُنظر: الكتاب :٥/٤
(٧) الأصول : ٨٥/٣

تلحق هذه المصادر والأفعال والمشتقات التي تناولها في الباب السابق ، إلا أنَّه تناول الزوائد مع الأفعال [١]أولا ،ثم تناول الزوائد مع المصادر ثانيا[٢]، وجاء ذلك مطابقا لما وضعه في بداية الباب ؛ لأنَّه قدم الأفعال في شرح المادة على الرغم من أنَّه يعد المصادر هي الأصول والأفعال اشتقاق منها ،ثم تناول اسم المكان وبعده اسم الآلة[٣]، وهو ما نجده مطابقاً لما عند صاحب الكتاب[٤]، وقد يختلف ابن السراج مع صاحب الكتاب في إسقاط بعض المواضيع منها(باب افعوعلت وما هو على مثاله ما لم نذكره ،وباب ما لا يجوز فيه فعلته)[٥] ، يلاحظ انه قام بإعادة تشكيل بعض المواضيع المتفرقة تحت عنوانات متفرقة وجديدة ومنها (باب نظائر الثلاثي الصحيح من المعتل)[٦] إذ جمع مادته من ثلاثة مواضيع عند سيبويه وهي (نظائر ما ذكرنا من بنات الياء والواو التي الياء والواو منهن في موضع اللامات ، وباب نظائر ماذكرنا من بنات الياء والواو التي الياء والواو فيهن عينان ، وباب نظائر ما ذكرنا من بنات الواو التي فيهن فاء)[٧] . وكذلك باب(دخول التاء على فعل)[٨] .

ثم بعد ذلك انتقل إلى الأبنية فتناول قبلها موضوع : (ذكر عدة ما يكون عليه الكلم)[٩]، وهو الذي أورده صاحب الكتاب قبل الأبنية أيضاً[١٠]. ويبدو أن ابن السراج ذو اطلاع واسع على كتاب (المقتضب) للمبرد ، وكتاب سيبويه ؛ لأنَّه كان يعقد الموازنات أحياناً في مسائل قد يؤيدها أحدهم، وفي بعض الأحيان يدلو برأيه، كما يقول في معنى :(على، وحتى) ، هذا قول سيبويه : ((وقد ذكرت ما قال أبو العباس فيما مضى من الكتاب .وأما إليَّ فمنتهي لابتداء الغاية))[١١] ، ونراه يمزج بين الدراسة الصرفية

---

(١) يُنظر:الاصول :١١٣/٣
(٢) يُنظر:المصدر نفسه ١٣١/٣
(٣) يُنظر المصدر نفسه:١٤٦،١٥٠/٣-١٥١
(٤) يُنظر: الكتاب : ٦٤/٤
(٥) يُنظر:المصدر نفسه :١٠٧/٤،١٠٦،١٠٤،١٠١،٨٧،٧٥
(٦) الأصول :١٠٦/٣
(٧) ينظر: الكتاب : ٤٦،٤٩،٥٠/٤
(٨) ينظر : الأصول :١٢٢/٣
(٩) الأصول : ١٧١/٣
(١٠) ينظر: الكتاب: ٢١٦/٤
(١١) الأصول :١٧٧/٣

والدراسة النحوية إلا أنَّ ذلك المزج لا يبتعد كثيراً عن ميدان الصرف لأنه يتطرق إلى الظواهر التي تتداخل بين النحو والصرف ، وهذا يُعد جانباً من جوانب التطور الذي ينادي به المحدثون والذي تشهده هذه المرحلة ، وقد رأينا ذلك في أبواب متفرقة ، منها الباب السابق وباب (حذف الفاء من جواب الجزاء) ، وباب (ما حذف منه المنعوت وذكر النعت)، و(تغيير وجه الإعراب للقافية) ، وهناك بعض المظاهر التي مزج فيها بين الصرف و النحو ، إذ تناولها اثناء الأبواب ، وهذا تطور واضح.

أما بالنسبة إلى القسم الأهم من التصريف عند ابن السراج وهو باب الأبنية، فقد أجرى فيه ابن السراج ترتيبا لا يشوبه الاضطراب والغموض ، فهو يحدد الأبنية الرئيسة قبل الشروع بالتفاصيل يقول : ((الأسماء في أبنيتها تنقسم إلى قسمين :اسم لا زيادة فيه ، واسم فيه زيادة))[١] ، والأسماء التي لا زيادة فيها تنقسم إلى ثلاثة أقسام : ثلاثي ، ورباعي ، وخماسي ، ثم قسم الثلاثي إلى عشرة أقسام، وذكر بأنَّه قد ذكرها في الجمع ، وقسم الرباعي إلى خمسة أبنية ، وقسم الخماسي إلى خمسة أبنية ، ثم تطرق إلى الثاني ،الأسماء التي فيها زيادة وقسمها إلى ضربين[٢]، وهكذا يستمر في تقسيم الباب ، وذكر أنَّ الحروف الزوائد التي تدخل على الاسماء سبعة فقط هي (الهمزة ،والألف ،والياء ، والنون ، والتاء ، والميم ، و الواو)[٣] ، التبس الامر على المحقق فظن انه قصد جميع الحروف الزوائد التي تدخل على الافعال والاسماء فذكر ملاحظة في الهامش بان الحروف هي عشرة عند سيبويه ،ولم يذكر المصنف (التاء ، واللام ، والسين)[٤] ،بينما تناولها ابن السراج عشرة كاملة لاحقا في باب التصريف يقول : ((الحروف التي تزاد عشرة :الهمزة والالف والياء والواو والهاء والميم والنون والتاء والسين واللام يجمعها في اللفظ قولك :اليوم تنساه))[٥] بعد ذلك بدأ بالتفصيل متناولاً الأبنية حسب عدد حروفها فتناول الرباعية ،والخماسية ، وزاد بناء واحدا على ما عند سيبويه من أبنية مشيرا إلى ذلك بقوله: ((أبنية الأسماء الخماسية أربعة : التي ذكر سيبويه ، وهي خمسة مع بناء لم يذكره سيبويه : فَعَلَّلٌ ،فَعْلَلِلٌ ،فُعْلِلُلٌ ، فِعْلَلَلٌ ، فُعْلُلِلٌ))[٦] ، ثم استمر في تناول الأبنية

(١) الاصول:١٧٩/٣
(٢) يُنظر:المصدر نفسه : ١٧٩/٣
(٣) يُنظر:المصدر نفسه : ١٨٠/٣
(٤) يُنظر: الكتاب : ٣١٢/٢
(٥) الأصول :٢٣٢/٣
(٦) المصدر نفسه :١٨٤/٣

مع الزوائد ورتبها ترتيباً تصاعدياً بادئاً بالأقل ثم الأكثر ،وانتقل إلى باب (أبنية ما أعرب من الأعجمية) [١]، وهذا لا يختلف عن الذي أورده سيبويه من حيث المادة وعدد الموضوعات والترتيب[٢].

وتطرق إلى باب جديد قال فيه : ((ما ذُكر أنَّه فات سيبويه من الابنية))، ويلاحظ فيه أنَّ الاختلاف واضح بين ابن السراج وسيبويه ، وذلك من خلال تعقب ابن السراج لصاحب الكتاب وتقديمه مسائل وتأخيره أخرى حتى عقد ذلك الباب الذي أشرنا إليه ،وقد أورد في هذا الباب خمسة أبنية هي (تَلَقِامّةٌ ، وتلْعِابّةٌ ، وفرِناس ،و فُرَانسُ ، وتنُوخي)[٣] ، وهذه الأبنية لم يذكرها صاحب الكتاب جميعها كما ذكرها ابن السراج وإنما أورد منها ثلاثاً هي : ((تَلَقِامّةٌ ، وتلْعِابّةٌ ، وفرِناس))[٤] ، ثم انتقل إلى باب (ما بنت العرب من الأفعال)[٥] ، وذكر بأنَّ جميع ما بنت العرب من الأفعال اثنين وثلاثون بناءً من الثلاثة ، ومن بنات الأربعة ، وما ألحق من بنات الثلاثة ببنات الأربعة ، وما زيد على الثلاثة والأربعة مما ليس بملحق ، ولا يبنى من بنات الخمسة فَعِل ألبته [٦] ، وكذلك قسم الأفعال إلى ما لا زيادة فيه من الثلاثي ، والى ما فيه زيادة ، حتى إذا وصل إلى موضوع التصريف الذي يقصدهُ عقد له عنواناً باسم (ذكُر التصريف)[٧] ، وعرفه بقوله : ((هذا الحدُّ إنَّما سُميَ تصريفاً لتصريف الكلمة الواحدة بأبنية مختلفة وخصوا به ما عُرض في أصول الكلام وذواتها من التغيير ، وهو ينقسم على خمسة أقسام هي ((زيادة ، وإبدال ، وحذف ، وتغيير بالحركة والسكون ، إدغام وله حدٌّ يعرف به))[٨] ،فبدأ بالزيادة التي تدخل على الاسماء والافعال وتناول الأحرف التي تزداد، وهي عشرة (الهمزة ، والألف، والياء ،والواو ، والهاء ،و الميم ،والنون ، والتاء ،والسين ،واللام)[٩] وذكر قول المازني الذي جمع فيه هذه الحروف تحت عبارة (اليوم تنساه)[١٠] ، وهذا الترتيب

(١) الاصول : ٢٢٣/٣
(٢) يُنظر: الكتاب : ٣٠٣/٤
(٣) الأصول : ٢٢٤/٣
(٤) يُنظر: الكتاب : ٣٠٣/٤
(٥) الأصول : ٢٢٦/٣
(٦) يُنظر المصدر نفسه : ٢٢٦/٣
(٧) المصدر نفسه : ٢٣١/٣
(٨) الاصول: ٢٣١/٣
(٩) المصدر نفسه: ٣٣٢/٣
(١٠) ينظر: المنصف : ١١٥

لا يختلف عن الذي أورده صاحب الكتاب [١]، وبعد أن تناول الزيادة انتقل في الحديث عن مواضع الإبدال وهو القسم الثاني من الصرف وقد قسمه إلى أحد عشر حرفاً ، ثمانية أحرف منها من الزوائد ، وثلاثة من غيرهنّ (الهمزة ، والألف ،والياء ،والواو ،والتاء ،والدال ،والطاء ،والميم ،والجيم ،والهاء ،والنون)[٢].

وانتقل إلى باب ما يكسر عليه الواحد للجمع [٣]، وقد أورد تحت هذا الباب مسائل في التكسير والجمع ،والقلب ،والتقاء الهمزة مع الياء، وقلبها ياء، والياء إلى الألف، ثم ما بني على أفعلاء وأصله فعلاء[٤]، وهذه المواضيع وردت كما هي عند صاحب الكتاب[٥]، ثم تناول (مسائل التصريف)[٦] ، ويبدو أنَّ ابن السراج قد تناول موضوعاً سابقاً مشابهاً لهذا الباب إلا أنَّه تكلم في السابق عن أقسام التصريف ، وهنا يتحدث عن مسائل التصريف والتي تسمى بالقياس اللغوي إذ قسم هذا الباب على قسمين الأول: ما تكلمت به العرب وكان مشكلاً فالاحوج أن يبحث عن أصوله وتقديراته ، والثاني: ماقيسَ من كلامهم.[٧]، ولا تختلف هذه الأبواب عن التي أوردها صاحب الكتاب إلا أنَّ ابن السراج يقسم المسائل ويصنفها حسب الترتيب الذي يضعه لنفسه ، وفي مجموعة القياس أيضا تناول (ما قيس على كلام العرب وليس من كلامهم)[٨] وباب (ما قيس من المعتل الصحيح)[٩] ، ووضع تحت هذا الباب : (المسائل المبنية من الياء ، والمسائل المبنية من الواو ، والمسائل المبنية من الهمزة)[١٠] ، وجاء ترتيب هذه المسائل أدق وأكثر تفصيلاً من سابقيه ؛ لأنَّه يصنف المجموعات حسب الحروف ونوع الكلمة والزيادة .

ثم تناول باب (اجتماع الحروف المعتلة في كلمة) ، وقسمه على أربعة أقسام هي

(١) يُنظر: الكتاب : ٢٣٥/٤
(٢) يُنظر: الأصول :٢٤٤/٣
(٣) يُنظر:المصدر نفسه : ٣٠١/٣
(٤) يُنظر المصدر نفسه: ٢٨٩/٣
(٥) يُنظر:الكتاب : ٣٦٩/٤-٣٩٢
(٦) يُنظر:الاصول :٣١٦/٣
(٧) يُنظر:المصدر نفسه :٣١٦/٣
(٨) ينظر الاصول :٣٥١/٣
(٩) يُنظر:المصدر نفسه :٣٥٨/٣
(١٠) يُنظر:المصدر نفسه : ٣٧٧/٣،٣٦٦،٣٥٩

: (اجتماع ياء وواو وياء مع همزة وواو مع همزة واجتماع الثلاثة)[١] ، وهذه الأمور التي اشرنا إليها قد أخذت ترتيباً جديداً عند صاحب الأصول يفوق الذين سبقوه دقة وتنظيماً ، بعد ذلك ختم ابن السراج مادته الصرفية بما ختم سيبويه كتابه ، وهو باب (الإدغام)[٢] ، فتوسع في مادته وزاد على ما أورده صاحب الكتاب ؛ لأنَّ هذا الباب عند سيبويه يقع في ثمانية مواضيع فقط [٣]في حين تناوله ابن السراج في سبعة عشر موضوعاً منها (مخارج الحروف وباب الصاد والزاي والسين)[٤] ، وقد وجد ذلك عند المازني ، فالحرف عنده هو الذي يضارعه حرف من موضعهِ ، وقلب السين صاد ، وتناول (باب ضرورة الشاعر)[٥] ، وهذا باب نجده عند صاحب الكتاب متقدماً في الترتيب على باب الابنية وحروف الزوائد[٦].

وذكر باب (ما كان شاذاً مما خففوا على ألسنتهم وليس بمطرد)[٧] ، وهذا هو آخر المواضيع الصرفية في كتاب سيبويه ، في حين ادخله ابن السراج في مجموعة الإدغام ، ثم ختم كتابه أو مادته الصرفية ببعض المواضيع التي فيها تداخل مع المادة النحوية ، وهي ظاهرة يمكن عدها من مظاهر التطور الحاصل في هذه المرحلة والتي يميل إليها المحدثون الذين يرون ضرورة دراسة النحو مع الصرف ومنهم عبدالصبور شاهين، وقد أشرنا إلى ذلك سابقاً ،ومن تلك الأبواب التي ختم بها ابن السراج كتابه (حذف الفاء من جواب الجزاء ، وإبدال حرف اللين من حرف صحيح ، وتأنيث المذكر علة التأويل)[٨] ، وكانت هذه آخر مادة ذكرت في كتاب الأصول، وهذه المواضيع لا نجد لها أثراً في كتاب سيبويه على شكل أبواب مستقلة، وقد تكون مسائل جزئية داخل الأبواب.وذلك لان كتاب سيبويه كما عُرف كتاب شامل ولم تغب عنه هذه المسائل .

وأهم ما يلاحظ أنَّ ابن السراج أختلف مع سيبويه في ترتيب بعض الأبواب الداخلية ،

---

(١) يُنظر: الاصول : ٣٨٣/٣
(٢) يُنظر:المصدر نفسه : ٣٩٩/٣
(٣) يُنظر: الكتاب : ٤٣١،٤٨١/٤
(٤) يُنظر: الأصول :٣/٤٣١،٤٢٩،٤٢٤،٤٠٠
(٥) الأصول : ٤٣٥/٣
(٦) يُنظر: الكتاب :٢٠٤/٤
(٧) يُنظر: الأصول : ٤٣٢/٣
(٨) يُنظر: الأصول :٣/٤٧٦،٤٦٧،٤٦١

لكنه لم يختلف عنه في الإطار العام للترتيب ، ويمكن القول إنَّ ثمة فرق في الترتيب بين الأبواب والترتيب في الإطار العام ،أما بالنسبة لترتيب الأبواب، فنجد ابن السراج في كتابه الأصول بدأ مادته الصرفية بأبواب تختلف عما وجدناها عند صاحب الكتاب فسيبويه بدأ بالنسب [١] وابن السراج لم يبدأ به،وإنّما أخّرهُ إلى ما بعد باب التصغير[٢]، وبدأ بموضوعات صرفية متفرقة وهي: (نونا التوكيد الثقيلة والخفيفة ، ومسائل في الفعل المضعّف تحت عنوان : مسائل من باب النون ، ثم التقاء السواكن ثم الابتداء ، ثم الوقف)[٣] .

أما الإطار العام فمثلما جعل سيبويه الأبواب المشتركة بين الصرف والنحو بين المادة النحوية الخالصة وبين المادة الصرفية الخالصة ، فكذلك فعل صاحب الأصول في ترتيبه ، واقصد بالمادة الصرفية الخالصة هي الأبواب التي نجدها متأخرةً عند كل من سيبويه وابن السراج ومن تلك الأبواب(الابنية وحروف الزوائد ، والإعلال ، والإبدال ، والزيادة ، والحذف، والإدغام) ، والأبواب التي ذكرناها نجدها تتوسط بين النحو والصرف هي :(الوقف ، والسواكن ، والابتداء ، والهمزة ، والتصغير ، و المقصور ، والممدود ، والتثنية ، والجمع،والعدد) ، فالإطار العام هو مجموع هذه الأبواب، واننا نجدها قد جاءت متوسطة بين النحو والصرف وهذا ما نراه في كتاب سيبويه .

ويلاحظ ايضاً أنَّ ابن السراج سار في ترتيب كتابه على أسس تنظيميه رسمها لنفسه من خلال ذكر العام ، ثم الخاص ، وذلك واضح من خلال إيراد الموضوعات داخل الباب إجمالا ثم ينتقل إلى تفصيلاتها جزءاً بعد جزء ، أما بالنسبة للإطار العام للأبواب فقد سار على ما سار عليه صاحب الكتاب ، وقد أشرنا سابقا إلى ذلك في عرض أبواب كتاب سيبويه، وقد سار على هذا المنهج من بعده أبو علي الفارسي وابن جني وعبد القاهر الجرجاني .

(١) يُنظر: الكتاب :٣/٣٣٥
(٢) يُنظر: الأصول : ٣/٦٣
(٣) يُنظر:المصدر نفسه : ٢/٣٧١،٣٦٧،٣٦١،٢٠٣،١٩٩

المبحث الثاني

الترتيب عند ابن المؤدب (٣٣٨هـ).

بدأ ابن المؤدب كتابه بمقدمة تفصيلية شرح فيها سبب تأليف الكتاب ، والمنهج الذي سار عليه في ترتيب الأبواب، وأشار إلى أنَّه سوف يذكر مواده حسب الأهمية والأولى، وأنَّه سوف يبدأ بالأفعال الماضية[١]، إذ يقول : ((أقدم القول في الأفعال الماضية والمستقبلية والمصادر والنعوت ؛ لأنَّ فيها من المعاني اللطيفة والحجج القويمة ، والأدلة الموثقة ما ليس في غيرها ، ثم أبدأ بأصول الصحيح ثم بفروعهِ ؛لأنَّه أشمل مأخذاً، وأقل كلفة ، وأيسر خطباً ، ثم الأولى به ، حتى استوعبه وأتممه وأختمه ، إن الله قضاهُ وشاءَهُ، بشواذّ من كلام العرب ،وأطراف من النحو))[٢] ، وهذه المقدمات التي لم نشهدها عند العلماء الذين ألفوا في الصرف في فترة النشأة ، وتعدُّ من مظاهر التطور الذي آل إليه علماء القرن الرابع الهجري ، وما تبعهم في القرون اللاحقة؛ لأنّ المقدمة هي بمثابة ملخص الدراسة التي سوف يسير عليها العالم في ترتيب مادته أو كتابه .

وقد صرح في المقدمة بأنّه سوف يقدم الأفعال الماضية ثم المستقبلية ثم المصادر، ثم النعوت، فقد بدأ كتابه الصرفي بالأفعال الماضية وأطلق عليه (حكم في الأفعال الماضية)[٣] شرح فيه أحكام الفعل الماضي من حيث المتحرك والساكن يقول: ((إذا أجزت عن الرجل بالفعل الماضي قلت : فَعَلَ ، بنصب الفاء؛ لأنَّ العرب لا تبتدئ إلا بالمتحرك ،ولا تقف إلا على الساكن))[٤] بعدها تطرق إلى أنواع الفعل الماضي وهذه المواضيع وردت عند سيبويه بين النحو و الصرف فالموضوع الأول وهو الذي يختص بالحركات و السكنات نجده قد ورد عند سيبويه مع السواكن[٥]، وأما الثاني فنجده في أقسام الكلام في أول الكتاب[٦]، وقد تناول الأبواب بتسمية تختلف عن التي ألفناها عند العلماء الذين سبقوه فكانوا يستخدمون مصطلح

---

(١) ينظر:دقائق التصريف :٣٤
(٢) المصدر نفسه :٣٤
(٣)المصدر نفسه: ٣٤
(٤) المصدر نفسه :٣٤
(٥) يُنظر: الكتاب : ١٥٢/٤
(٦) يُنظر:المصدر نفسه : ١٢/١

(باب) ، في حين أطلق ابن المؤدب مصطلحه الجديد وهو(حكم)على جميع الأبواب التي درسها، وجاء بعد ذلك(حكم في الأفعال المستقبلية)[١] ، وهذا الباب فيه شيء من المادة الصرفية وشيء آخر من المادة النحوية[٢]، فتطرق في هذا الباب إلى أنواع المستقبل وقسمها على قسمين : نص ، وممثل[٣]، وهذه مصطلحات جديدة قد استخدمها ابن المؤدب تفسر معنى الفعل المستقبل ، وقد تطرق إلى التغيرات التي تطرأ على الفعل الذي تدخله علامة التثنية والنون بعد العلامة ، وكيف تكسر النون ؛ لأنَّ العرب إذا بدا لهم حرفان ساكن ان الأول منهما ألف ، حركوا الثاني إلى الكسر نحو(دراكِ ، وقطامِ ، وخدام)[٤] ، بعدها تناول الجمع مع الأفعال المستقبلية واستعمال الياء مع الأفعال المستقبلية للنساء فرقاً بين ياء المخاطبة وياء المغايبة [٥] كما يسميها.

ثم تناول باباً آخراً وهو(حكم في جُمّل المصادر)[٦] ، و(حكم في المصادر التي لا أفعال لها)[٧] ، والمصادر هي الأبواب التي ورد ترتيبها عند سيبويه قبل الأبنية، وحروف الزوائد[٨]،وقد اختصر ابن المؤدب في هذين البابين على العكس من صاحب الكتاب الذي توسع الى حد ما، وزادت هذه المسائل على العشرين مسألة، ونرى أنَّ ابن المؤدب قد التزم الاختصار في منهجه وكما أشار إلى ذلك في مقدمته [٩] ، ثم ذكر تحت الموضوع نفسه (حكم في المصادر التي تخالف صدورها)[١٠] ، (وحكم في الأفعال التي لا مصدر لها)[١١] ، وجاء ترتيبه منظماً في هذا الباب ؛ لأنَّه تناول المصادر التي لها افعال ثم المصادر التي لا أفعال لها ، ثم المصادر التي تخالف صدورها ، والأفعال التي لا مصادر لها ، وهذه

---

(١) ينظر: دقائق التصريف :٤٦
(٢) يُنظر:المصدر نفسه : ٥٧
(٣) يُنظر:المصدر نفسه : ٤٦
(٤) يُنظر:المصدر نفسه : ٤٧
(٥) يُنظر: المصدر نفسه : ٤٧
(٦) يُنظر:المصدر نفسه :٦٠
(٧) يُنظر:المصدر نفسه :٧٣
(٨) ينظر: الكتاب :٥/٤
(٩) ينظر :دقائق التصريف :٣٣
(١٠) يُنظر:المصدر نفسه :٧٥
(١١) يُنظر:المصدر نفسه : ٧٧

العنوانات لا نجدها قائمة في كتاب سيبويه، وانما تناول صاحب الكتاب المصادر بطرق متنوعة من حيث الزيادة والحروف وغيرها ، وتطرق إلى(حكم في النعوت ووجوهها)[١] ،وقد جاء هذا حسب الترتيب الذي أشار له في مقدمته[٢]، ولا بد من الإشارة إلى أنَّ الترتيب الذي نجده عند ابن المؤدب يختلف عن ترتيب الأبواب عند العلماء الذين سبقوه فاغلب الذين سبقوه بدأوا بالأسماء[٣]، في حين نجد ابن المؤدب بدأ مادته بالأفعال ، ثم المصادر ، والنعوت ، وقد استخدم ابن المؤدب أسلوب المزج بين النحو والصرف في الموضوعات التي يراها متشابهة ، وهذا يعد مظهراً من مظاهر التطور الذي شهدناه عند ابن السراج سابقاً ، ومن أتى بعده، وكذلك التزم هذا الأسلوب العلماء الذين جاؤوا بعده ومنهم أبو علي الفارسي ، وابن جني ، وعبد القاهر الجرجاني ، وكذلك الزمخشري الذي سوف يتطرق له البحث لاحقا، وهو ما دعا إليه المحدثون في دراسة مستويات اللغة كافة دون التفريق.

وكذلك انماز الكثير بتناوله كثيرا من المصطلحات الصرفية والنحوية الجديدة والتي لم نشهدها عند غيره وقد رصدت دراسة حديثة تلك المصطلحات بالتفصيل[٤] وقيل إنَّ ابن المؤدب قد تفرد في تلك المصطلحات الغريبة وقد وجدت هذه المصطلحات بكثرة في فصل (الافعال) واستطاع أن يختصر العنوانات التي نجدها تطول عند صاحب الكتاب وعند المبرد، وهذه سمة من سمات التطور في التأليف في هذه المرحلة وتوضيح الأبواب كي لا يمل القارئ في البحث وراء المادة التي تختلط أحيانا مع العنوان.

ثم بعد ذلك تناول(حكم جامع في الأمر) وهذا الباب تناول فيه: أحكام فعل الأمر ودخول الألف الزائدة على البناء، لأنها أخف الزيادات، وكسرت لانها لينة الف الوصل، وسميت الف الوصل لخفائها عند الاتصال، وكذلك خصت بالزيادة لتواضعها لله عزَّ وجل[٥]، بعدها انتقل إلى اسم المكان وتناوله بتسمية تختلف عن التي نجدها عند صاحب الكتاب[٦]، ثم تناول اسم

(١) ينظر :دقائق التصريف: ٧٩
(٢) يُنظر:المصدر نفسه : ٣٣
(٣) ينظر: الكتاب : ٣٣٥/٣ ، والمنصف : ٣٦، و المقتضب :٥٣/١
(٤) ينظر: المصطلح الصرفي عند ابن المؤدب:٣
(٥) ينظر:دقائق التصريف :٢٣
(٦) يُنظر: المصدر نفسه ١٣٠

الآلة[١] ، وقد ورد هذا الباب عند سيبويه أيضا في نهاية المصادر تحت عنوان منفرد[٢]فانتقل إلى(حكم في جمع :فُعْلَة ، و فَعْلَة و فِعْلة)[٣] ، وهذا باب تحدث فيه عن الجمع الذي ينتهي بالتاء نحو (تمرة ،وقطرة وهمزة) فيكون (تمرات ،قطرات ، همزات) ، وهذا الحكم بسبب التسمية التي يُطلقها عليه ،إنما هو موضوع تناوله صاحب الكتاب في أبواب التكسير، ويختلف عنه في تسمية الباب وشيء من المادة الداخلية ولا وجود للتشابه إلا من خلال المعلومات التي أوردها داخل الباب ، ثم تناول ابن المؤدب (حكم في ارتفاع الأفعال)ويبدو أنَّ هذا الموضوع هو من مادة النحو ؛لأنَّه يتطرق فيه إلى ارتفاع المبتدأ في حالة الأفراد والمثنى والجمع[٤] ، بعدها ذهب إلى المصادر فتناول بعض مباني المصادر والتي تستخدم للصناعات ، والمصادر التي تستخدم للألوان ، والمصادر التي تستخدم فيها حركة واضطراب ، ومصادر الأصوات ، ومصادر بلغت الغاية ، ومصادر آثار الرسوم ، ومصادر الأدواء وهذه المواضيع التي أدرجها ابن المؤدب تحت عنوان واحد ، وتناولها ضمناً والذي اسماه (حكم في كيفية بعض مباني المصادر)[٥] ، في حين ترى هذه المواضيع قد جاءت على شكل أبواب فرعية تدخل تحت المصادر أيضا ولكنها استقلت بعنوانات متفرقة ومتناثرة عند صاحب الكتاب ، إلا أنَّها لم تبتعد في الترتيب عن باب المصادر[٦].

وتطرق إلى(حكم في تقديم الأفعال وتأخيرها)[٧] ، وهو باب نحوي وضعه مع مجموعة الأبواب الصرفية ، نجده يمزج الموضوعات النحوية ضمن الموضوعات الصرفية ، إذ يمثل منهجا لابن المؤدب ويكاد يتفرد به عن القدماء بصورة واضحة ، وهذا يمثل نقطة تطور أو اختلاف في المنهج الذي اتخذه ابن المؤدب ، وقد تنوع هذا الباب ما بين معاني حروف الجر ، وبين معاني بعض الحروف وأهمها حروف الزوائد ، وكذلك تناول فيه الواو والتي تأتي للعطف وكذلك تطرق إلى علامات التأنيث والتذكير وكان يطلق مصطلح (حد) على المعنى

(١) يُنظر: دقائق التصريف:
(٢) يُنظر: ١٣٠الكتاب :٤/٩٤
(٣) يُنظر:دقائق التصريف : ١٣٥
(٤) يُنظر:المصدر نفسه : ١٣٨
(٥) يُنظر:المصدر نفسه :١٤٣،١٤٢،١٤٠
(٦) المصدر نفسه : ١٤٠
(٧) المصدر نفسه :١٤٢

ثم تناول أوزان الفعل السالم الصحيح وأطلق على الباب(حكم في جميع أصول الصحيح وفروعه)[١] ، فذكر الأوزان منه في الماضي الذي يسميه (الغابر) وتناول وزن المستقبل نحو : فعل يفعل مثاله: (رَفَعَ –يَرْفَعُ ، و جَمَعَ – يَجْمَعُ) ، وذكر له ستة أوجه[٢] ، وأورد الحالات التي تختلط مع الصرف كألف الوصل التي تدخل على الأفعال ، والتكرار في الحرف والذي يسمى التضعيف ثم انتقل إلى الفروع ، وعرج على المصادر التي لم يسمها مصادر بل أخت المصادر[٣]، وهي اسم المرة الواحدة ، ثم تناول مصادر في الرباعي ، ومصادر في الخماسي، وكان ترتيبه منطقياً لهذه الموضوعات ، ثم انتقل إلى(حكم في جميع أصول المضاعف وفروعه)[٤] .

وتطرق في هذا الباب إلى مستويات التضعيف في الفعل نحو (يفرُّ) ، والأسماء نحو (دابّة) ، والنعت نحو(رجل فرٌّ) ، واسم الفاعل نحو(عاصٍّ) و(ماسٍّ)[٥] ، وتطرق إلى الإدغام مع النون في هذا الباب ، وجعل حروف الإدغام في كلمة (يرملون)[٦] وموضوع الإدغام عقد له سيبويه باباً في آخر المواد الصرفية وختم به كتابه[٧] ،في حين نجد ابن المؤدب يتناوله في أماكن متفرقة ، ومنها هذا الذي أشرنا إليه وسوف يتطرق إليه في نهاية كتابه .

ثم تناول مع الباب (حكم في شواذ المضاعف) ، وهو موضوع لا يبتعد به عن التضعيف في الفعل (ودَّ ، يودُّ ، وُدّاً، وَدّاً،...)[٨] ، وكانت تلك الأبواب مرتبة بشكل يناسب تقاربها واحداً من الآخر ؛ لأنه تناول الأفعال ، ثم المصادر ، والنعوت ، والأفعال الصحيحة والسقيمة ، ثم الصحيح ، والمضاعف ، والمثال ، وقد تطرق إلى الإبدال ضمناً مع هذه المواضيع يقول: ((فإذا كانت الواو مفتوحة فليس فيها إبدال كما ذكرته إلا أن يشذّ شيء

(١) يُنظر: دقائق التصريف :١٥٢
(٢) ينظر:المصدر نفسه: ١٥٢
(٣) ينظر:المصدر نفسه:١٨٩
(٤) يُنظر: المصدر نفسه :١٨٩،١٩٨،٢٠٠
(٥) يُنظر:المصدر نفسه : ٢٠٤
(٦) يُنظر: المصدر نفسه: ٢٠٥
(٧) يُنظر: الكتاب : ٤٣١/٤
(٨) ينضر:دقائق التصريف : ٢١٨

فيجيء على غير قياس كما قالوا : امرأة ، أَناةٌ وهي وناةٌ من الوني .وقالوا: أحدٌ ، وهو وحدٌ))[١]،وموضوع الإبدال تناوله سيبويه مع التضعيف بعد الابنية وحروف الزوائد[٢]، وهذا فيه تشابه قليل في الإطار العام لترتيب الأبواب ، وتناول بعض مسائل التمارين وكيفية الاشتقاق يقول : ((وإذا أردت أن تشتق من هذا الباب ما اشتققت فيه المضاعف الصحيح سلكت به مسلكها فَعَلتَ (فَأْعِلٌ) من وَعَدَ ،ووَزنَ، وواعِد ،وازن ،(ومَفْعُولٌ : مَوْعُوْدٌ ، مَوْزُونٌ))[٣]. ثم اكتفى بذكر مثال واحد لكل وزن يأتي به ثم ختم الحديث بما لم يذكره هو على قياس ما ذكرهُ . ليس يدخل في كلام العرب مما ذكره إلا يسير، وذكر أنَّه ذكر شياً قليلاً نهاية كل باب ؛لأنَّ النحويين الذين سبقوه قد ذكروا ذلك يقول : ((وإنما أحوجني إلى ذكرها عقب كل باب إني رأيت المتقدمين من النحويين لم تُخلُ كتبهم منها ، وأحببت الجري على عادتهم ، والاقتداء بهم))[٤] ، وهذا يفسر لنا سبب اختلاط بعض مسائل التمارين بعد نهاية الأبواب ولم يقصد باباً خاصاً كما فعل الذين سبقوه .

ثم انتقل إلى أبواب المثال في أصوله وفروعه[٥]، والمثال عنده هو ما جاء في بداية الكلمة حرف من حروف العلّة ، ثم انتقل إلى أصول المنقوص وفروعه[٦]، وهذا الباب يختلف في مادته وترتيبه عن الذي نجده عند سيبويه ، فمن ناحية الترتيب فقد جاء به ابن المؤدب مستقلاً، في حين نجد سيبويه قد تناول المنقوص تحت أبواب التثنية والجمع[٧]،ثم انتقل إلى جميع أصول الأولاد الأربعة وفروعها[٨] ، وأصول اللفيف وأصوله[٩]، ثم أصول الملتوي وفروعه[١٠]، واللفيف عنده ما ألتفَّ فيه حرفا علة نحو(طوى)،والملتوي عنده هو ما التوى فيه

(١) دقائق التصريف:١٤١-١٤٢
(٢) يُنظر: الكتاب : ٢٢٤/٤
(٣) دقائق التصريف : ٢٤٢-٢٤٣
(٤) المصدر نفسه : ٢٤٣
(٥) يُنظر: المصدر نفسه : ٢٢٠
(٦) يُنظر: الكتاب :٣٩٠/٣
(٧) ينظر:دقائق التصريف :٢٨٦
(٨) ينظر: المصدر نفسه :٣٢٥
(٩) ينظر:المصدر نفسه : ٣٣٥
(١٠) المصدر نفسه : ٣٤٢

حرفا علة حول حرف صحيح أي أنّ الحرف الصحيح يتوسطها نحو(وشى) ، وكان ترتيبه لهذه الأبواب ترتيباً منطقياً؛ لأنَّه تناول أصول الصحيح ، ثم أصول المضاعف ، والمثال ، واللفيف ، والملتوي ، و الموائي[١] ، والموائي هو : ما جاء بثلاث حروف اثنان منه حروف علة وثالثهما همزة وقد اقر لهذا الباب : حكماً مستقلا كما يسميه هو ، وتناول المشتق منه قياساً [٢]، وهذا الباب لا نجد له اثراً كباب مستقل عند صاحب الكتاب بعدها تناول المفكوك[٣] ، والمفكوك عنده هو : ما فك ما بين الحرفين المتجانسين بحرف يخالفها وقسمه على قسمين صحيح ومعتل ، فالصحيح نحو(جرج).

ثم عقد باباً في الشواذ من كلام العرب اسماه(حكم في الشواذ من كلام العرب)[٤] ، وقد تناول في هذا الباب بعض المصطلحات التي فيها إبدال حرف مكان حرف نحو أنزفت لبئر، أي أنفدت . وقشعت الريح السحاب أي كشفته[٥]، وهذا الباب لا نجد له أثرا عند صاحب صاحب الكتاب ، ويلاحظ أَّن الابواب السابقة من المثال، والمنقوص، واللفيف، والملتوي ، و الموائي ، و المفكوك وردتْ عنده منتظمة بانسيابية مع مثيلاتها ،ولم يفرق أو يفصل بينها وبين أخواتها بأبواب أو موضوعات أخرى ، ثم تناول حروف الزيادة تحت عنوان((حكم فيما تجعله العرب زائداً من حروف الزيادة))[٦] ، وهذا الباب نجده عند صاحب الكتاب تحت عنوان (باب علِلِ ما تجعله زائداً من حروف الزوائد وما تجعله من نفس الأحرف)[٧] .

ولا يختلف ابن المؤدب عن صاحب الكتاب في هذا الباب إلا من خلال الاختصار الشديد للمادة الداخلية للباب والأمثلة، إذ تناول حروف الزيادة وعددها عشرة ، ومواضع زيادة الأسماء والأفعال وحكم في الأسماء والأفعال، وكيفية معرفة الأصول والزوائد منها[٨]، بعدها تناول أربعة أبواب[٩] تحدث في الباب الأول عن بعض الآيات التي وردت في القرآن الكريم[١]

(١) ينظر:دقائق التصريف :٣٤٤
(٢) يُنظر:المصدر نفسه : ٣٤٤
(٣) يُنظر:المصدر نفسه:٣٤٦
(٤) يُنظر:المصدر نفسه :٣٤٨
(٥) يُنظر:المصدر نفسه :٣١٥
(٦) يُنظر:المصدر نفسه :٣٥٥
(٧) الكتاب :٣٠٧/٤
(٨) دقائق التصريف :٣٦٠
(٩) يُنظر: دقائق التصريف :٣٦٥،٣٦٩،٣٧٣،٣٧٥

وباب آخر تحدث فيه عن اتصال ضمائر الرفع ، وأدوات الاستفهام ، وضمائر الغيبة ، والمخاطبة وخطاب النساء[٢]، وباب آخر يشاكل البابين الأولين وحكماً في معرفة الحروف المقطعة وهذه المواد النحوية جاء بها في هذا الموضوع ، وهو قد يعدها من المادة الصرفية ، ويدل على ذلك أنَّ كتابه متخصص في الصرف ، ثم تناول ((حكم في أمثلة التصريف))[٣] ، وهذا الباب قسمه على قسمين والأمثلة عنده مؤتلفة ومختلفة : وجعل المؤتلفة هي التي ما يعرف اليوم بالأبواب الستة ، وقد جعل من هذه الأبواب المؤتلفة أربعة وعشرين شعبة[٤] .

ثم عاد إلى المختلفة وجعلها في أربعة أوجه[٥]، ثم عقد باباً في(تبيين جميع أصول كلام العرب)[٦] ، وتحدث في هذا الباب عن أقسام الكلام التي نجدها مع النحو عند سيبويه في أول الأبواب النحوية[٧] .

ثم عقد باباً أطلق عليه(حكم في معرفة بناء كلام العرب)[٨] ، وهو الذي يسمى بالأبنية وجاء ترتيبه طبيعياً إذا ما قورن مع صاحب الكتاب ؛ لأنَّ سيبويه تناوله بعد حروف الزيادة[٩]، وهو ما نجده عند ابن المؤدب ، على الرغم من أنَّ ابن المؤدب قد فصل بينه وبين حروف الزوائد ببعض الأبواب والمواد النحوية التي أشرنا إليها، وهي لا تشكل خللاً كبيراً في الترتيب العام .

ثم عقد باباً للجمع اسماه (حكم في معرفة الجمع والوجدان)[١٠] ، وتناول فيه جزءاً من جموع التكسير في حين نجد هذا الموضوع أخذ حيزاً واسعاً عند سيبويه ؛ لأنَّه تناوله تحت أبواب جموع التكسير[١١]، وأدرج معه حكم في شواذ الفروع ، وحكم في جمع الجمع[١٢].

---

(١) دقائق التصريف : ٣٦٥
(٢) يُنظر: المصدر نفسه :٣٦٩
(٣) المصدر نفسه:٣٧٩
(٤) يُنظر:المصدر نفسه : ٣٧٩
(٥) المصدر نفسه : ٣٨٠
(٦) يُنظر:المصدر نفسه :٣٨١
(٧) ينظر: الكتاب: ١ /١٢
(٨) دقائق التصريف : ٣٨٣
(٩) يُنظر: الكتاب : ٢٤٢
(١٠) ينظر : دقائق التصريف:٣٨٦
(١١) يُنظر: الكتاب : ٥٦٧/٣
(١٢) يُنظر:دقائق التصريف : ٣٨٨-٣٩١

وفي حكم جمع الجمع لا يختلف فيه عما نجده عند صاحب الكتاب، والذي يسميه (باب جمع الجمع)[١] ، بعد ذلك تطرق ابن المؤدب إلى أبواب المهموزات[٢] ، و إلى الصحيح منها والسقيمة ، وفروعها ، فأخذ ابن المؤدب يضع الباب ، ثم الفروع منه ، وقد سار على منهجه هذا في أغلب المواد التي تناولها ، والهمز باب تناوله سيبويه بعد المقصور والممدود في الجزء الثالث أي قبل حروف الزيادة ، في حين نجده عند ابن المؤدب قد جاء بعد حروف الزيادة ، وهذا اختلاف واضح بين العالمين.

ثم عقد حكماً في (النبر) ، وحكماً في المهموز من جميع الأبواب، وحكماً في المهموز من المثال وفروعه، وحكماً في المهموز من أولاد الثلاثة ، ويعد ترتيبه لمجموعة المهموزات ترتيباً منطقياً ، لأنَّه جعلها في مجموعة واحدة ولم يفصل بينهما ، إلا أنَّه أخر الثلاثي منها إلى آخر الأبواب ،بعد ذلك ذكر بعض الأبواب المتفرقة ، والتي يطلق عليها أحكاماً كما أشرنا إلى ذلك سابقاً ومن تلك الأبواب ((حكم في مضارعة الأسماء للأفعال يوقع الحرف المعتل منها موقع عينها))[٣] ، وكذلك ((حكم بما يأتي من المصادر على لفظ اثنين وهما غير مفترقين مفردين))[٤].

وهذا الباب حقه أن يكون في المصادر التي تناولها بعد الأفعال ؛ لأنَّه يتحدث فيه عن المصادر المركبة من كلمتين نحو : (سعديك ، ولبيك)[٥] ، وقد أشرنا إلى تناوله المصادر في بداية كتابه بعد الأفعال ، وكانت دراسته لها دراسة منتظمة .

ثم تناول باب في الألفاظ التي يتغير بناؤها من المنصوبات المبتدآت المخزولة العوامل[٦]. ويبدوا أنَّ هذا الباب فيه شيء من المادة النحوية ؛ لأنَّه يتناول مسائل تدخل في الإعراب منها (شاهدتُ تأبط شراً)[٧] وهنا ينصب تأبط شراً على المعنى الذي يحمل الاسمية

(١) ينظر:الكتاب :٦١٨/٣
(٢) يُنظر:دقائق التصريف :٣٩٦
(٣) دقائق التصريف :٤٢٢
(٤) المصدر نفسه : ٤٢٤
(٥) يُنظر:المصدر نفسه :٤٣٢
(٦) يُنظر:المصدر نفسه :٤٣٥
(٧) يُنظر:المصدر نفسه :٤٣٦

في (تأبط شراً) وكذلك (سلاماً لفلانٍ) ، فتناول نصب سلاماً على التقدير ، وهي مسائل نحوية تناولها سيبويه في الجزء الأول الذي خصصه للمادة النحوية[١]، ثم جمع ثلاثة أبواب نحوية[٢]، وعرج إلى باب أطلق عليه (حكم في الهمز واختلاف كلام العرب فيه)[٣] ، وكان حق هذا الباب ان يوضع في مجموعة المهموزات والنبر التي تناولها سابقاً[٤] ؛ لأنَّه من جنسها ، وعقد باباً في الإحالة[٥] ، وهذا الباب نجده عند صاحب الكتاب قبل الابنية وحروف الزوائد[٦] ، وقد تناوله سيبويه في ستة أبواب فرعية[٧]، في حين نجده عند ابن المؤدب يأتي في نهاية الأبواب أي الأبواب الأخيرة بشكل موجز مختصر، وتحول إلى باب(الأسماء المهمزة والمبهمة)[٨] ، واحتوى هذا الباب الضمائر، وأسماء الإشارة، وتثنية هذه الأسماء وجمعها،والأسماء الموصولة ، وكيفية تثنيتها وجمعها ، وبهذا يكون ابن المؤدب قد افرد هذه الأبواب تحت أبواب الجمع التي تناولها سابقاً ، وهذا اختلاف واضح عن الذي وجدناه عند صاحب الكتاب ، إذ جمع كل ما يثنى ويجمع تحت باب واحد ، ثم تناول الباب الأخير وهو ((حكم في مخارج الحروف وأعدادها))[٩] ، وهذا الباب هو جزء صغير من الباب الذي تناوله صاحب الكتاب في نهاية كتابه ؛ لأنَّه جاء مع الإدغام عند سيبويه في حين اكتفى ابن المؤدب في ذكر أقسام الحروف وعددها ومخارجها فقط ، ويبدو للناظر أنَّ هناك تشابهاً يسيراً بين ابن المؤدب وسيبويه في الإطار العام ، لوجود هذا الباب في نهاية الكتاب ؛ لأنَّ كلا العالمين جعله في نهاية الكتاب .

ويرى الباحث أنَّ هذا ليس من قبيل الصدفة ، وإنما هو منهج نجده عند أغلب الذين جاؤوا بعد سيبويه[١٠] ، فقد أدرجوا الإدغام بعد نهاية المادة الصرفية الخالصة ، ولعل ذلك

---

(١) ينظر: الكتاب ١ /٦٦
(٢) يُنظر: دقائق التصريف : ٤٥٨-٤٦٩-٤٧٨
(٣) ينظر:المصدر نفسه : ٥٠٥
(٤) يُنظر:المصدر نفسه : ٣٩٢
(٥) يُنظر: دقائق التصريف: ٥١٢
(٦) ينظر :الكتاب : ١١٧/٤
(٧) ينظر:المصدر نفسه : ١٢٣/٤-١٢٧-١٢٨-١٣٦
(٨) يُنظر:دقائق التصريف : ٥١٦
(٩) دقائق التصريف : ٥٢٤
(١٠) ينظر الكتاب :٤٣١/٤، و المقتضب:٣٢٨/١، وتصريف المازني :٥٤١، والأصول :٤٠٥/٣ ، و التكملة:٢٧٣

يعود إلى سببين الأول : هو التزامهم بأستاذهم الأول سيبويه في الإطار العام للأبواب ، أما السبب الثاني وهو الأقرب للصواب : هو تأهيل المتعلم بعد رحلته الطويلة مع الأبواب الصرفية ليصل إلى الإدغام ؛ لأنَّ الإدغام هو التطبيق العملي داخل النص القرآني ، ونحن نعلم جيداً أنَّ اللغة العربية ما وجدت إلا خدمةً للقرآن الكريم .

وكتاب دقائق التصريف يختلف عن الكتب الأخرى التي عالجت موضوع الصرف ؛ لأنَّ المؤلف اتبع منهجاً تعليمياً سهلا تميل إليه النفوس ، وتهش له الأسماع وتطمئن إليه القلوب[١] ، فجاءت أبوابه منتظمة انتظاماً داخلياً مع فروعها ؛ لأنَّه كان يورد الباب ، ثم الفروع ، ثم الشاذ إذا كان موجودا ، ويعقد له باباً نهاية المادة.

وكذلك لم يقتف ابن المؤدب في ترتيبه أثر السابقين بشكل تام ، إذ جاء بترتيب فيه شيء من الاختلاف عن الترتيب الذي سار عليه كل من سيبويه ، والمبرد ، والمازني ، وابن السراج ، وكأنه اختطَّ لنفسه منهجاً خاصاً يكاد ينفرد به بصورة واضحة عن الذين تناولوا الصرف من السابقين والمعاصرين له وهذا المنهج قائمٌ على مزج الدراسة النحوية مع الصرفية كما وجدنا ذلك في أبواب كثيرة تناولها سابقاً ، أو يمكن أن نعد كتابه بكراً ، والسبب في ذلك أنَّ ابن المؤدب جاء بكثير من المصطلحات الجديدة التي لا نجد لها أثراً عند الذين سبقوه ومن هذه المصطلحات التي أطلقها على الأفعال : النص ، والممثل ، والراهن[٢]

وأما الحركات فيستخدم مصطلح النصبة[٣] بدل الفتحة ، وكذلك في المصطلحات التي نفرد بها في حديثه عن الحروف (التفرقة ، والندّه ، والحكاية)[٤] ، وكذلك بين الماضي (واجباً، وعائراً، ومعرى)[٥] ، وقد اوردتُ هذه الأمثلة لبيان مدى استقلالية هذا العالم مع تطور الترتيب عنده، ويلاحظ أنَّ الكتاب فيه كثير من الموازنات التي عقدها المؤلف بين العلماء الذين سبقوه وإن لم يلتزم غالبا بترتيبهم ، فكان يرجح الرأي الذي يراه مناسبا لعرض المسالة ، وأحيانا يأتي هو برأيه، وهذا النظام في التأليف هو من قبيل التطور الحاصل في المؤلفات الصرفية.

---

(١) ينظر: دقائق التصريف:٢٠
(٢) ينظر : المصدر نفسه : ٢٠
(٣) يُنظر: المصدر نفسه:٣٨٤
(٤) ينظر:المصدر نفسه :٣٤،٣٥،٣٦،٥٨
(٥) ينظر:المصدر نفسه : ٣٨٤

المبحث الثالث

الترتيب عند ابي علي الفارسي (٣٧٧هـ). في كتابه (التكملة)

وضع أبو علي الفارسي مقدمة يشرح فيها الفرق بين النحو والصرف يقول : ((النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب وهو ينقسم قسمين : أحدهما تغيير يلحق بأواخر الكلم والآخر تغيير، يلحق بأواخر الكلم وانفسها))[١].

ثم قسم التغيير الذي يلحق أواخر الكلم على قسمين : احدهما تغيير بالحركات والسكون أو الحروف يحدث باختلاف العوامل ، وهذا الضرب هو الذي يسمى الإعراب،... ، والآخر تغيير يلحق أواخر الكلم من غير أن تختلف العوامل وهذا التغيير يكون بتحريك ساكن أو إسكان متحرك أو إبدال حرف من حرف أو زيادة حرف أو نقصان حرف ... ، وهذه الضروب من الخلاف في الأواخر وان كانت تشبه المعرب في انه تغيير يلحق آخر الكلمة فليس بإعراب لأنها غير حادثة عن اختلاف العوامل .

والضرب الآخر من القسم الأول، هو التغيير الذي يلحق أنفس الكلم وذواتها وذلك نحو((التثنية، والجمع ،... والنسب وإضافة الاسم المعتل إلى (ياء) المتكلم ، وتخفيف الهمز ،والمقصور والممدود ، والعدد والتأنيث والتذكير ، وجمع التكسير والتصغير، والإمالة ، والمصادر ، وما اشتق منها من أسماء الفاعلين والمفعولين والتصريف والإدغام وسنذكر ذلك باباً بابا إنشاء الله))[٢] ، وقد أشارت بعض الدراسات إلى أنَّ الدرس الصرفي لم يبق راكداً وإنما جاء على أكثر من طور فمثلت مرحلة سيبويه النشأة ، ومثل ابن السراج وابن المؤدب و الفارسي مرحلة التطور الأولى[٣] .

وذكر أبو علي الفارسي تعريف النحو في المقدمة ثم التقسيم الذي جعل الصرف فيه قسمين :الأول جعله يلحق أواخر الكلم وليس من أنفس الكلم وقد حدد مظاهر هذا النوع من التصريف كالزيادة والإعلال والإبدال والحذف والتغيير لا يكون دائماً في نهاية الكلم بل يكون في وسطها وأولها .

---

(١) التكملة :٤

(٢) التكملة: ٥

(٣) ينظر :نظرية الصرف العربي دراسة في المفهوم والمنهج : ١٤٠

والقسم الثاني : الذي يمثل التغيير فيه ذوات أنفس الكلم وأيضا ذكر له إضافة كالتثنية والجمع والنسب واضافة المعتل إلى ياء المتكلم وتضعيف الهمز ، والمقصور ، والممدود ، والتأنيث، والتذكير ، والجمع ، والتكسير، والتصغير ، والإمالة، والمصادر، والتصريف ،والإدغام ، فهذه المقدمة يستطيع القارئ أن يرسم في ذهنه الخريطة الأولى التي سوف يسير عليها أبو علي الفارسي وكأنه يبدأ بذكر الأبواب إجمالا ثم انتقل إلى التفصيل ، وهذا يعد مظهراً من مظاهر التطور الذي شهدناه، في هذه المرحلة وكما وجدنا آثاره سابقا عند ابن السراج وشيئاً قليلاً منه عند ابن المؤدب ، بدأ أبو علي الفارسي مادته الصرفية بباب(التقاء الساكنين إذا التقيا)[١] ، وتناول في هذا الباب أحكام السواكن إذا التقتْ داخل الكلمة الواحدة[٢]، وكذلك أحكامهما في الكلمتين[٣]، وجاءت مادة هذا الباب في خمسة مواضع ، وهو يختلف في ترتيب هذا الباب مع سيبويه ؛ لأنَّ صاحب الكتاب بدأ موضوعاته الصرفية بباب النسبة [٤].

ثم تناول ابو علي الفارسي باب الابتداء[٥]،وكذلك باب (الهمز)[٦] ، وقد تضمن هذا الباب :همزة الوصل ، والوقف مع الهمزه، وتخفيف الهمز، والزيادة التي تلحق في الوقف، وبعض المواضيع التي تلحق باب الهمز وهذا الباب نجده عند صاحب الكتاب بعد المقصور والممدود ، ثم تطرق إلى باب(التثنية والجمع الذي على حدها) ، ويبدو أنَّه جعل هذه الأبواب التي يعدها جزءاً من النحو وهي مقابلة للإعراب كما اشرنا إلى ذلك في تعريفه للنحو والصرف في المقدمة ، وباب التثنية والجمع نجده عند صاحب الكتاب قد ورد بعد الباب الثاني (باب النسب) .

ويلاحظ أنَّ أبا علي يستخدم أسلوب التقسيم قبل البدء بالشرح للمواد الداخلية ، وهذا الأسلوب وجدناه عند صاحب الأصول ، لابن السراج الذي يقسم المواضيع إجمالا ثم يقوم بشرحها تفصيلا ، وقد تناول أبو علي في هذا الباب أربعة مواضيع ، في حين نجد هذا الباب

---

(١) ينظر:التكملة :٥
(٢) يُنظر:المصدر نفسه :٧
(٣) يُنظر:المصدر نفسه : ١٠
(٤) ينظر:الكتاب :٣/٣٣٥
(٥) ينظر: التكملة : ١٤
(٦) يُنظر:المصدر نفسه : ١٦

عند سيبويه جاء في خمسة عشر موضوعاً ،وأكثر تشعباً وإحصاء لكل ما يتعلق بالتثنية والجمع ، ثم تناول باب النسب[١]، وهو الباب الذي ابتدأ به سيبويه القسم الخاص بالصرف، ويبدو أنَّ هذه الأبواب التي ذكرناها هي المادة الصرفية القريبة للنحو ، والفارسي هو أول من جمع هذه المباحث في نسق واحد ، وجعلها مقابلة للإعراب[٢] وذلك عندما قسم النحو على قسمين :

الأول: (تغيير يلحق أواخر الكلم) .

والثاني: (تغيير يلحق ذوات الكلم وأنفسها)[٣] ، والأول انقسم على قسمين أيضاً الأول: ((تغيير بالحركات والسكون أو الحروف ، يحدث باختلاف العوامل وهذا القرب هو الذي يسمى الإعراب))[٤] ، والثاني : ((تغيير يلحق أواخر الكلم من غير أن تختلف العوامل وهذا التغيير يكون بتحريك ساكن أو إسكان متحرك أو إبدال حرف من حرف أو زيادة حرف أو نقصان حرف ... وهذه الحروف من الخلاف في الأواخر وان كانت تشبه المعرب في انه تغيير يلحق آخر الكلمة فليس بإعراب لأنها غير حادثة عن اختلاف العوامل))[٥]. ويضاف إليها من الأبواب : (العدد ، والمقصور ، والممدود ، المذكر والمؤنث ، جمع التكسير ، التصغير) وهذه الأبواب وجدناها عند سيبويه جاءتْ بين النحو والصرف، وكذلك عند ابن السراج وردت بين النحو والصرف.

أما باب النسب الذي نحن بصدده فقد جاء في تسعة مواضع عند أبي علي الفارسي الذي أوجز وقنّنَ مسائله واختصرها ؛لأنَّه اعتمد منهجاً أكثر تطوراً فهو يرى في الاختصار وعدم الإطالة فائدة عند العالم والمتعلم ، كما أشار إلى ذلك سابقاً في مقدمته ، وباب النسب عند صاحب الكتاب كان أكثر تشعباً وتفصيلاً ؛ لأنَّ صاحب الكتاب يعقد لكل مسألة فيه باباً صغيرا حتى بلغ عدد الموضوعات عند سيبويه في باب النسب اثنين وعشرين موضوعاً.

ثم تناول الفارسي باب (العدد) [٦]، وهو الباب الذي جاء ترتيبه عند سيبويه بعد باب

---

(١) ينظر:التكملة : ٥
(٢) ينظر: الترتيب الصرفي، ص١٤
(٣) ينظر: التكملة : ٣
(٤) المصدر نفسه :٣
(٥) التكملة :٤
(٦) ينظر:المصدر نفسه : ٦٦

الهمز[١]، في حين ورد عند ابن السراج بعد باب التثنية والجمع مباشرة ، ومن خلاله يلاحظ حالة الاقتراب بينه وبين أبي علي الفارسي إلا أنَّ ابا علي قد فصل بين العدد والتثنية بباب النسب وتطرق الى بعض المواد النحوية مع الدراسة الصرفية، ولعل فلسفة هذا التقديم والتأخير لا تعود إلى معيار معين يحكم الجميع كما وجدنا ذلك المعيار في ترتيب الأبواب النحوية ، فوضعوا سبباً لتقديم الاسم ، فقدموه على الفعل والحرف لان الاسم قد يستغني عن الفعل والفعل لا غنى له عن الاسم [٢] .

ولعل اسلوب المزج بين الدراسة الصرفية والنحوية برز بشكل واضح عند ابي علي الفارسي وهو امتداد لمرحلة التطور التي برزت فيها تلك السمة الواضحة المعالم ويكون المزج في الأماكن التي تشترك فيها وهذا المنهج شهدناه عند كثير ممن جاء بعد أبي علي الفارسي ومنهم (ابن جني ، وعبد القاهر الجرجاني ، والزمخشري).

ثم انتقل إلى باب (المقصور والممدود)[٣] ، وهو الباب الذي سبق باب (الهمز) عند سيبويه [٤] ثم تناول بعده باب (المذكر والمؤنث)[٥] ، الذي لم نجد له عنواناً قائماً بذاته عند صاحب الكتاب في حين استطاع ابن السراج أن يجعل له باباً مستقلاً بذاته ، ويبدو التشابه بين ابن السراج وأبي علي في هذا الباب واضحاً ؛ لأنَّ أبا علي يقسم موضوعاته الداخلية بالطريقة نفسها التي يقسمها ابن السراج .

ويمكن القول: إنَّ هناك اقترابا في الترتيب الداخلي للأبواب الصرفية بين أبي علي الفارسي وبين ابن السراج وكذلك مع سيبويه في الاطار العام للترتيب ، فنجد ابن السراج تناول هذه الأبواب بالترتيب الآتي (أحكام نون التوكيد الثقيلة والخفيفة ، ثم السواكن ، ثم التثنية والجمع ، ثم العدد ، ثم جمع التكسير).

أما أبو علي الفارسي فنجد ترتيبه لهذه الأبواب بالصورة الآتية : (السواكن ، ثم الهمزة ، الوقف ، ثم التثنية ، ثم النسب ، ثم العدد ،ثم المقصور والممدود ، ثم المذكر والمؤنث ثم التكسير) ، وعلى الرغم من وجود التقديم والتأخير بين الأبواب، إلا أنَّه لا يبتعد كثيرا عن

---

(١) يُنظر: الكتاب :٣/٥٥٧
(٢) ينظر: الترتيب في النحو العربي :٢٠٢
(٣) ينظر:التكملة : ٧٥
(٤) يُنظر: الكتاب : ٣/٥٣٦
(٥) التكملة :٧٧

الإطار العام، وترتيب بعض الموضوعات الداخلية عند صاحب الأصول ، ومثال ذلك نجده قد نقل ثمانية موضوعات متتالية في باب الهمز بالترتيب نفسه الذي أورده ابن السراج[١].

ثم تناول باب (التصغير) وبما أنَّ هذا الباب جاء متأخرا عن الأبواب الرئيسة إذا ما قورن بأبواب الصرف عند صاحب الكتاب ، إلا أنَّ ملامح الترتيب والاختصار داخل الموضوعات خير دليل على أنَّ أبا علي الفارسي قد أفاد من السابقين بوضع منهجً يجعل من كتابه سهل المتناول، فنجد الموضوعات عنده بلغت ،أحد عشر موضوعاً في باب التصغير ، في حين جعلها سيبويه في ثمانية وثلاثين موضوعاً ، ويبدو أنَّ أبا علي كان أكثر دقة من صاحب الكتاب في إيراد الموضوعات داخل الباب ؛ لأنَّه جاء بالثلاثي أولا ثم الزوائد منه ، ثم الرباعي ، والزوائد منه ، لكن سيبويه تناول الخماسي ، و الثلاثي ، والرباعي ، ثم عاد للثلاثي ، وهذا اختلاف واضح ، ولا بد من الإشارة الى أنَّ سيبويه يعد في عصر النشأة وهو صاحب الفضل في نشأة التأليف النحوي والصرفي، أما عصر أبي علي فهو عصر التطور والذي بات ينظر إلى الاختصار والترتيب وذلك لتتنافس المؤلفات في وقته فيحتاج التأليف كتاباً يدخل قلوب الناس من خلال إطاره العام قبل الدخول في موضوعاته وهو ما حققه العلماء الذين جاؤوا بعده .

ثم تناول أبو علي الفارسي باب (المصادر والأفعال المشتقة منها)[٢] ، وتناول مع هذا الباب أسماء الفاعلين والمفعولين وأسماء الأماكن والأزمنة المأخوذة من ألفاظها، ونجده في هذا الباب يقدم المصادر على الأفعال عند شرحها ؛لأنَّه لا يعد المصادر هي الأصل والأفعال المشتقة منها[٣] ، ومن ثم بدأ بأبنية الأفعال الثلاثية ومصادرها[٤]، وبهذا هو لا يختلف عن ابن السراج ، لأنَّه بدأ بأبنية الأسماء الثلاثية ثم الرباعية ، و الخماسية[٥]،وهو ما وجد عند أبي علي الفارسي ، وفي نفس الباب تناول أبو علي الفارسي باباً تخصص بالزمان والمكان وهو مشتق من المصادر التي هي الباب الرئيسي عند أبن السراج .

---

(١) ينظر:التكملة : ٦٦
(٢) ينظر: التكملة :٢١١
(٣) يُنظر:المصدر نفسه :٢١٣
(٤) يُنظر:المصدر نفسه :٢١٣
(٥) يُنظر: الأصول : ١٧٩/٣

ثم تناول باب الإمالة[١] وهذا الباب جاء قبل حروف الزوائد مباشرة ، في حين نجده عند صاحب الكتاب قبل الابنية وحروف الزوائد بمساحة كبيرة[٢]؛ وذلك لأنّه ورد عند سيبويه في مجموعة أحكام الحلق كـــالكسر للأفعال المضارعة ، وإسكان أول الحروف[٣].

وتطرق أبو علي الفارسي في باب الإمالة إلى(ما يمنع الألف من الإمالة من الحروف المستعلية ، وأحكام الراء في الإمالة)[٤] ، وهذه المواضيع هي أقل مما تناولها سيبويه ؛ لأنَّ سيبويه ذكر باب الإمالة مقسما إياها على ستة مواضيع[٥]، لذلك هو أكثر تفصيلا وإلماما في هذا الباب و يلاحظ أنَّ ظاهرة اختصار عنوانات الأبواب بارزة عنده وهي إحدى ملامح التطور الواضحة المعالم عند أبي علي الفارسي وذلك من خلال أمور أهمها اختصار المصطلحات التي أطلقها عنواناً للأبواب ومنها (باب العدد)[٦] ، الذي نجد سيبويه وضع عنواناً له بـ ((الأسماء التي توقع علة عدة المؤنث والمذكر لتبين ما العدد إذا جاوز الاثنين والثنتين إلى أن يبلغ تسعة عشر وتسع عشرة))[٧] ، وهذا عنوان بمثابة الشرح .

وكذلك استقرار المصطلح الذي يعنون له الباب ، ويتضح ذلك أيضا من خلال تسمية باب (التكسير) ، فتجد تسمية هذا الباب وردتْ عند صاحب الكتاب غير مستقره وهي: ((تكسير الواحد للجمع))[٨] ، في حين نجده عند أبي علي جاء باسم ((باب جمع التكسير)) ، وهو أول من حدد ذلك المصطلح وبقي مستقراً ومتداولاً إلى يومنا هذا ، وكذلك أطلق أبو علي اسم (باب الإمالة) الا أنَّ سيبويه يسميه : ((باب ما تمال به الألفات)).

بعد ذلك تناول أبو علي الفارسي حروف الزوائد وقد قسمها إلى ((أصل وزيادة ، فالذي تعرف به الزيادة من الأصل هو أن يشتق من الكلمة ما يسقط فيه بعض حروفها ، فما سقط في الاشتقاق كان زائداً، وما لزمها فلم يسقط منها كان اصلاً ، مثال ذلك قولنا: استخرج ،

---

(١) ينظر :التكملة :٢٢٣
(٢) يُنظر: الكتاب : ١١٧/٤
(٣) يُنظر:الكتاب : ١١٠،١٤٤/٤
(٤) ينظر: التكملة : ٢٢٥،٢٢٧
(٥) يُنظر: الكتاب :١١٧،١٢٣،١٢٧،١٢٨،١٣٦،١٤٢
(٦) ينظر: التكملة : ٦٦
(٧) المصدر نفسه : ٢٤
(٨) الكتاب : ٣٠٣/٣

فالهمزة والسين، والتاء، زوائد ؛ لأنَّك تقول الخرج ، مشتق من الكلمة لمعرفة الزائد من الأصلي ما يسقطن فيه معه))[١]، وبعد هذه القاعدة البسيطة التي رسمها أبو علي الفارسي بدأ ببيان مواضع الحروف الزوائد وبدأ(بالألف أولا، ثم الياء، ثم الواو، ثم الميم ،ثم النون ثم، التاء ثم الهاء)[٢] ، واكتفى بسبعة أحرف .

قد عدّ سيبويه حروف الزيادة عشرة أحرف هي : (الهمزة والألف والهاء والياء والنون والتاء والسين والميم والواو واللام)[٣] ، وقد اتفق عليها في العدد والترتيب مع سيبويه، كل من :المازني[٤] والمبرد[٥] ، وابن المؤدب[٦] وابن جني [٧] وعبد القاهر الجرجاني واتفق مع ابن السراج في عدد الحروف الزوائد التي عدها سبعة[٨] .

بعدها تطرق أبو علي إلى باب (الزوائد) تفصيلاً وكل ما يتعلق بأبنية الكلمة فتناول (الزيادة ، ثم الإبدال ، ثم الإعلال ، ثم القلب ، ثم التضعيف)[٩].

بعدها ختم كتابه بمخارج الحروف مع شيء من الإدغام كما ختم سيبويه [١٠] ، وابن السراج[١١] ، وابن المؤدب[١٢]، وهو ما أنهى به كتابه واسماه باب (الإدغام)[١٣] ، وكتاب التكملة هو الجزء الثاني من الإيضاح العضدي ، والجزء الأول خصصه أبو علي للنحو ، في حين الجزء الثاني الذي اسماه التكملة جعله للمادة الصرفية .

وبهذا يمكن القول إنَّ أبا علي الفارسي قد زاوج بين ترتيب سيبويه وترتيب ابن السراج ولم يختلف عن سيبويه في تقديم النحو على الصرف، وكذلك يلاحظ أنَّ أبا علي الفارسي قد

---

(١) التكملة :٢٣٢
(٢) ينظر: التكملة : ٢٣٤،٢٣٥،٢٣٦،٢٣٧،٢٣٩،٢٤٠،٢٤١
(٣) ينظر: الكتاب : ٢٣٥،٢٣٦،٢٣٧/٤
(٤) ينظر: تصريف المازني:١١٥
(٥) ينظر:المقتضب :١٩٤/١
(٦)يُنظر: دقائق التصريف : ٣٥٥
(٧) ينظر: التصريف الملوكي : ٥
(٨) ينظر : الأصول : ١٨٠
(٩) ينظر: التكملة :٢٣٦،٢٤٣،٢٦٠،٢٧١
(١٠) ينظر: الكتاب : ٤٣١/٤
(١١) ينظر: الأصول : ٣٩٩/٣
(١٢) ينظر:دقائق التصريف : ٥٢٤
(١٣) ينظر: التكملة : ٢٧٣

زاوج بين ترتيب سيبويه وترتيب ابن السراج ، فمرة نجده يأخذ بترتيب ابن السراج وكان ذلك في الموضوعات الداخلية للكتاب، ومرة يأخذ من سيبويه ويتضح ذلك من خلال الإطار العام ، إذ تناول ابواباً في كتابه التكملة ، كما تناولها سيبويه مع الاختلاف في التقديم والتأخير والأبواب هي : التثنية والجمع ، والنسب ، والعدد ، والمقصور والممدود ، والتصغير ، وجمع التكسير، وهي مجموعة الأبواب الأولى التي وردت في كتاب سيبويه.

المبحث الرابع

الترتيب عند ابن جني (٣٩٢هـ). في كتابه (التصريف الملوكي)

ألف ابن جني كتابه المتخصص بالصرف وأطلق عليه اسم (التصريف الملوكي) ، وبدأه بتعريف التصريف يقول : ((هو أن تأتي إلى الحروف الأصول... فتتصرف فيها بزيادة حرف أو تحريف بضرب من ضروب التغير فذلك هو التصريف فيها والتصريف لها نحو قولكَ ضَرَبَ ، فهذا الماضي ، فان أردت المضارع قلت يَضْربُ ،أو اسم الفاعل قلت ضَارِبْ ... ، فمعنى التصريف هو ما أريناك من التلعُّبُ بالحروف الأصول لما يراد فيها من المعاني : زيادة وبدل وحذف وتغيير حركة أو سكون وإدغام))[١] فبعد أن عرف الصرف ومثل له أشار إلى التصريف وجعله خمسة أجزاء ، وقبل ان يتطرق إلى الباب الأول تحدث عن الميزان الصرفي بالتفصيل ولم يعقد له باباً مستقلا وأشار إلى أنَّ العلماء تطرقوا له وقد ذكر أنَّه تقصى ذلك عند أبي عثمان المازني في (تفسير التصريف)[٢] ، بعدها تطرق إلى الباب الأول وهو (القول على حروف الزيادة، وهي عشرة أحرف)[٣] ، فأخذ بترتيب المازني لهذه الحروف الزوائد واستشهد بأمثلة ولم يختلف عنه بشيء[٤]، وهذا ليس ببعيد ؛ لأنَّ ابن جني هو شارح كتاب المازني (التصريف) ، فنجده قد بدأ (بالألف، والياء ، والواو، و الهمزة ، والميم، والنون ، و التاء ، والهاء ، والسين ، واللام)[٥] ، وعندما قام ببيان تلك الحروف ومواقع زيادتها بدأ من الهمزة ، وأسقط الألف والياء والواو ولم يتطرق إلى المواضيع التي تزاد بها، وهو الموضوع الثاني من باب حروف الزوائد عند أبي علي الفارسي[٦]، ثم انتقل إلى الضرب الثاني كما يسميه من التصريف (البدل)[٧] ، وقسم حروف البدل إلى أحد عشر حرفاً من غير الإدغام ، ثمانية منها حروف الزيادة وهي (الألف ، الواو ، والياء ، والهمزة ، والنون ، والميم

---

(١) التصريف الملوكي :٢
(٢) ينظر: المصدر نفسه : ٧
(٣) يُنظر:المصدر نفسه : ٥
(٤) ينظر: المنصف: ١١٥
(٥) ينظر: التصريف الملوكي :٥
(٦) ينظر: التكملة :٢٣٦
(٧) التصريف الملوكي :١٨

والتاء والهاء ... وثلاثة من غيرها وهي الطاء والدال والجيم)[١]، وهذا الموضوع درسه سيبويه في مواضع كثيرة من الكتاب، وكان حينها لم يستقر عنده المصطلح في ذلك الوقت، فقد أشار إلى مصطلح (البدل) في الباب الذي عقده له ، حيث قال: ((هذا باب حروف البدل في غير أن تدغم حرفاً في حرف وترفع لسانك في موضع واحد))[٢]،و فسره في مصطلحات أخرى منها المشابهة ، والتقريب ، إذا قال: ((فان كانت السين في موضع الصاد وكانت ساكنة لم يُتّخذ إلا الإبدال إذا أردت التقريب ، وذلك قولك :التسدير ،والتزدير))[٣].

وكذلك سار ابن جني على ما سار عليه سيبويه وأطلق تسمية ((البدل،و الإبدال ،والتقريب))[٤] ، ومن قبله أطلق المازني على هذا الباب عنواناً هو: ((باب ما تقلب فيه تاء افْتَفعَلَ عن أصلها))[٥] ، وقد تطرق له سيبويه سابقا مع الحروف الزوائد ولا يختلف ابن جني عن صاحب الكتاب في الترتيب الداخلي والمادة لهذا الباب[٦].
وأما المازني فقد أورد هذا الباب نهاية الأبواب الصرفية في كتاب التصريف ، وتناوله ابن السراج بعد باب التصريف أي مسائل الإدغام[٧] ، ثم تناول ابن جني الباب الثالث الذي ذكره في مقدمته ، وهو باب : الحذف[٨]، وقسمه على ضربين : الأول عن علة، وهو مقيس وما وجدت فيه، والثاني: يحذف استخفافاً فلا يسوغ قياسه[٩]، وهو الباب الذي لا تجده مع المجموعة المتعلقة بقسم التصريف عند كل من: سيبويه ، وابن السراج ، وأبي علي الفارسي، فهم درسوا هذا الموضوع ضمناً دون أن يعقدوا له باباً خاصاً ، بعدها انتقل إلى الباب الرابع

(١) يُنظر: التصريف الملوكي :١٨-١٩
(٢) الكتاب :٤/٢٣٧
(٣) المصدر نفسه :٤/٤٧٨
(٤) ينظر: مصطلح البدل : ٢١٢
(٥) ينظر :المنصف :٢/٣٢٤
(٦) ينظر: الكتاب :٤/٢٣٧
(٧) ينظر: الأصول :٣/٢٥٣
(٨) التصريف الملوكي :٣٣
(٩) ينظر:التصريف الملوكي :٣٣

الذي نص عليه في المقدمة وعدّهُ باباً رئيساً في الصرف وهو (التغيير بالحركة والسكون)[١] هو الباب الذي عقده سيبويه قبل باب الأبنية وحروف الزوائد[٢].

هذا اختلاف واضح بين ابن جني وسيبويه ، ثم عقد باباً أطلق عليه تسميه: (عقود وقوانين ينتفع بها في التصريف)[٣] ، وتناول في هذا الباب مسائل القلب فمن ذلك :((متى اجتمعت الواو والياء وسبقت الأولى بالسكون أيهما كانت قلبت الواو ياءاً و أدغمت الياء في الياء فمن ذلك قولهم سيّد وميّت وجيّد وهيّن ، والأصل فيهما سيّود وميوتٌ وجيود وهيون))[٤] ، ومواضيع القلب نجد سيبويه قد عقد لها أبوابا تحت الابنية وحروف الزوائد[٥]، ثم تطرق ابن جني إلى مسائل في الإعلال أطلق عليها تسمية (عقد) وهي ليست بكثيرة[٦]، وهي مسائل تناولها سيبويه متفرقة قبل الوقف[٧] وبعده[٨] ، وقد وجدناها أيضا عند المازني قبل نهاية مادته الصرفية في بابيين[٩].

ويلاحظ أنّ: ابن جني قد قنَّنَ الصرف وجعله خمسة أقسام فقط ، وتناول هذه الأقسام بترتيب منظم وميسَّر وخالٍ من التعقيد فقد اختصره اختصاراً شديداً ويمكن عدهُ من المختصرات في الصرف ، ولعل الغاية من وراء ذلك هي الغاية التعليمية ليسهل على الملتقى استيعاب مسائل الصرف بسلاسة .

بما أن ابن جني عُدَّ احد رواد مرحلة التطور الأولى إذا صح التعبير ، نجده صاحب أسلوب يستخدم التقسيم إجمالا ثم يبدأ بالتقسيم والشرح تفصيلاً ، وهذا التقسيم والترتيب وجد عند ابن السراج وأبي علي الفارسي.

---

(١) يُنظر: التصريف الملوكي:٣٤
(٢) ينظر : الكتاب :١٧٣/٤
(٣) ينظر:التصريف الملوكي : ٤٧
(٤) المصدر نفسه : ٤٨
(٥) ينظر: الكتاب : ٣٦٠/٤
(٦) ينظر :التصريف الملوكي:٥٦
(٧) ينظر: الكتاب : ٤٣٨/٤
(٨) ينظر:المصدر نفسه : ٣٨١/٤-٣٣٠
(٩) ينظر: تصريف المازني : ٤١١- ٤١٦

ثم عقد باباً للقياس والتمارين وأطلق عليه : ((فصل من البناء والغرض فيه عند التصديق بين الرياضة والتدريب))[١] ، وباب القياس أدرجه سيبويه في نهاية حديثه عن الأبنية وحروف الزوائد[٢] ، وهو المكان الطبيعي للتمارين بعد معرفة القوانين التي تختص بالأبنية كالزيادة، والحذف،والإبدال والإعلال ، في حين نجد مادة هذا الباب عند المازني متفرقة في بابين الأول : بعد الانتهاء من حديثه عن الصحيح ، حيث وضع باب القياس على الصحيح[٣] ، والثاني : بعد الانتهاء من المعتل وضع باباً للقياس من المعتل[٤]. ويبدو أنَّ ابن جنيً تابع ابن السراج في ترتيب هذا الباب[٥] ، فقد أدرجه في نهاية المادة الصرفية وقبل الإدغام، في حين لا نجد لهذا الموضوع بابا مستقلاً عند ابن المؤدب ، وكذلك أبي علي الفارسي ، فإذا وصلنا إلى خاتمة (التصريف الملوكي) نجد(تنبيهاً) من محقق الكتاب وفيه ((لم يذكر المصنف في كتابه التصريف الملوكي باباً للإدغام وذكر له قسماً برأسه ولما لم اعثر على ذلك القسم رأيت أن أُلحق به باب الإدغام الذي جعلته قسماً من كتابه خصائص العربية إتماما للفائدة))[٦].

فقد أضاف المحقق باب الإدغام الذي ذكره ابن جني عند تقسيمه الصرف على خمسة أقسام ، ولم يأت به مع الترتيب الذي سار عليه في كتابه حتى أتمه المحقق للفائدة وبهذا انتهى كتابه التصريف الملوكي في باب القياس وليس الإدغام ، فلم يتطرق ابن جني إلى أبواب وردت عند السابقين ومنها (النسب ، والتصغير ، والمقصور والممدود ، والتذكير والتأنيث ، والعدد ، والجمع والتثنية ، والتكسير) ، ولعله رأى في تلك الأبواب قرابة من النحو ، فلم يتطرق لها في هذ المختصر، وقد وردت متناثرة في مؤلفاته الأخرى ومنها كتابه الخصائص.

---

(١) التصريف الملوكي :٥٧
(٢) يُنظر: الكتاب :٤٠٦/٤
(٣) ينظر: تصريف المازني :١٧١
(٤) يُنظر:المصدر نفسه : ٤٨٠
(٥) يُنظر: الأصول : ٣٥١/٣-٣٥٨
(٦) التصريف الملوكي : ٦١

كتاب الخصائص لابن جني.

وردت أبواب صرفية متفرقة في كتابه الخصائص ومن هذه الأبواب : القياس[١]، وباب الفرق بين القول والكلام ، وباب تداخل الأصول الثلاثية والرباعية والخماسية[٢] ، و باب حال المثلين في الأصلي والزوائد[٣]، والاشتقاق الأكبر[٤]،والإدغام الأصغر[٥]، وزيادة الحروف[٦]، باب الساكن والمتحرك[٧] ،وباب في الغرض من مسائل التصريف [٨] ، ومطل الحركات[٩] ، ومطل الحروف[١٠]،والهمز و القلب[١١] .

وهذه الأبواب وردتْ متفرقة ومتناثرة مع أبواب لغوية داخل كتاب الخصائص ، فلم يعتمد ابن جني فيها ترتيباً معيناً ، ولم يتخذ طريقة معينة تميزه عن الذين سبقوه ، والذين ألفوا في الصرف ، ولذلك ذكرت تلك الأبواب ليعلم القارئ أنَّ كتاب الخصائص كتاب لغوي تناثرت بين أبوابه مواد صرفية لم يذكرها ابن جني في كتابه التصريف الملوكي.

ولعلّ أهم هذه الأبواب هو باب(مسائل التصريف) ، ويقصد به التمارين ولكنه لم يتناوله بصورة واسعة ، وإنما تناوله في عشرة اسطر وأشار إلى أن هذا الباب (الغرض فيه التآنس به وأعمال الفكرة فيه ، لاقتناء النفس القوة على ما يرد)[١٢] .

---

(١) ينظر:الخصائص :٣
(٢) ينظر: المصدر نفسه :٢١٠
(٣) ينظر:المصدر نفسه : ٢١٥
(٤) ينظر:المصدر نفسه : ٢٤٩
(٥) ينظر:المصدر نفسه :٢٥٥
(٦) ينظر:المصدر نفسه : ٣١٤
(٧) ينظر:المصدر نفسه : ٣٣٩
(٨) ينظر:المصدر نفسه : ٤١١
(٩) ينظر:المصدر نفسه: ٤٧٠
(١٠) ينظر: المصدر نفسه:٤٧٢
(١١) ينظر:المصدر نفسه :٤٨٠
(١٢) ينظر:المصدر نفسه : ٤١١

المبحث الخامس

الترتيب عند عبد القاهر الجرجاني (٤٧١هـ).

(الجرجاني) ترجم له كثير من العلماء[١]، وهو عالمٌ معروف ألف كتاباً متخصصا في الصرف . وقد حدد معالم الأبواب الرئيسة لهذا الكتاب الذي أطلق عليه (المفتاح في الصرف) وجاء هذا مختصراً لكثير من المواضيع التي عهدناها عند بعض من الذين سبقوه ومنهم ابن السراج ، وأبو علي الفارسي .

ومن تلك المواضيع التي لم يعقد لها أبوابا هي : النسب ، التثنية والجمع ، والتصغير ، المقصور والممدود ، والعدد وغيرها من الأبواب التي وردت عند السابقين وهذا لا يعني أنَّ عبد القاهر الجرجاني قد أغفل تلك الأبواب لعدم المعرفة ، أو عدم إدراكه لها . فمن الواضح أنَّ عبد القاهر الجرجاني الذي عرف عنه أنَّه رجل البلاغة الأول ، وصاحب النظريات في اللغة . وأنَّه واسع الدراية في المؤلفات التي سبقته وقد تكون له رؤية خاصة به في مسألة الأبواب إذ ((تضمن الكتاب اثني عشر باباً موجزاً ، علاوة على خطبة قصيرة في صدر الكتاب ، وختمه بباب أطلق عليه باب العقد . وهو باب أورده ابن جني في نهاية كتابه: التصريف الملوكي))[٢] .

وقبل البدء بعرض تلك الأبواب لا بد من الإشارة إلى أنَّ الجرجاني قد وضع مقدمة لكتابه وكانت موجزة أشار فيها إلى الاختصار وكثرة المعاني يقول : ((هذا كتاب قليل الألفاظ ، كثير المعاني ، سهل للحفظ ، قريب المتناول وسميته : المفتاح))[٣] وهي لا تختلف عن مقدمة ابن جني في (التصريف الملوكي).

ثم بدأ بتعريف التصريف وقال فيه : ((اعلم أنَّ التصريف (تَفْعِيلٌ) من الصرف وهو أن تصرّف الكلمة المفردة فتتولد ألفاظ مختلفة أو معان متفاوتة))[٤] .

---

(١) ينظر: ترجمته فيه : نزهة الالباء: ٣٦٣، ابناء الرواة :١٨٨/٢، وفيان الأعيان للكتبي :٣٦٧٢، ومرآة الجنان :١٠١/٣ ، النجوم الزاهرة: ١٠٨/٥، البلغة :١٢٦، شذرات الذهب:٣٤٠/٣

(٢) المفتاح في الصرف : ٤٧

(٣) المفتاح في الصرف : ٢٦

(٤) المصدر نفسه : ٢٧

وقبل أن يتناول الباب الأول تحدث عن الميزان الصرفي ومثل له[١]، بعد أن جعله مع المجموعة التي تشترك بين الأسماء والأفعال إذ يقول: ((ثم أنَّه مُشترك بين الأسماء والأفعال في الصحة ، والإعلال والقلب ، والإبدال ، والوزن، والتمثيل ، وهو أن تُقابل حروف الكلمة الثلاثية ؛ بالفاء والعين ، واللام ، وتكرر اللام في الرباعي مطلقاً، وكذا في الاسم الخماسي ، إذ لا خُماسي في الفعل لثقله أصلياً))[٢] ، ثم يقول في الحروف الزائدة في الميزان: ((إلا : اضطرب / وازدجر ، فوزنهما (افتعل) بالتاء لا بالطاء والدال))[٣] .

في حين نجد أن الرضي يذكر الحرف الزائد في الميزان نحو : (إفطعل ، و افدعل)[٤] بعدها تناول الباب الأول فبدأ بباب(أبنية الأسماء)[٥] ، وقسمها على ثلاثة أقسام : ثلاثي، ورباعي ، وخماسي ، ثم قسم الثلاثي إلى : عشرة ابنية والقسمة تقتضي اثني عشر بناءً[٦]على حدِ تعبيره . بعدها انتقل إلى الباب الثاني وهو (أبنية الأفعال)[٧] وقسمها على قسمين : ثلاثي ، ورباعي ، وقسم الثلاثي على سبعة أبواب هي : الصحيح ، والمضاعف ، والمهموز ، والمثال ، والأجوف ، والناقص ، واللفيف .

ويلاحظ أنَّ عبد القاهر الجرجاني بدأ بالأسماء أولاً ، ثم الأفعال، وهو ما وجد في تصريف المازني الذي بدأ بهذين البابين ، أما سيبويه فبدأ بباب النسب ، وأبو علي الفارسي بدأ بباب التقاء السواكن ، وتحدث عن الابنية وكيفية صياغتها وأوزانها ومعانيها. بعد أن أنهى الأفعال، والتمثيل لها انتقل إلى باب جديد وهو باب (الأفعال المتشعبة)[٨] ، ويقصد بها الأفعال المزيدة وتناولها مع الثلاثي في ثمانية عشر بناء ومثل لها ، ثم الرباعي وله بناء واحد وكذلك مثل له ثم تناول المتشعبة في الثلاثي الملحق ثم تناول (باب المعاني من الأفعال) ، وقد خص في هذا الباب معاني بعض الأفعال فمن ذلك قوله : ((وفَعِل يكثر فيه العلل والأحزان والأضداد كَسِقمٌ ، ومَرِضٌ ، وحَزِنٌ ، وفَرِحٌ))[٩] ، وهذا الباب لم يرد عند

(١) ينظر:المفتاح في الصرف: ٢٨
(٢) المصدر نفسه: ٢٧
(٣) المصدر نفسه : ٢٨
(٤) ينظر:شرح الشافية : ١٨/١
(٥) يُنظر:المفتاح في الصرف : ٢٩
(٦) يُنظر:المصدر نفسه : ٢٩
(٧) ينظر:المصدر نفسه : ٣٦
(٨) ينظر:المصدر نفسه: ٤٨
(٩)المفتاح في الصرف: ٤٨

الذين سبقوه بوصفه باباً مستقلاً، إلا ما وجدناه في كتاب المنصف و هو شرح لتصريف المازني فقد عقد ابن جني الشارح نهاية الكتاب باباً فسر فيه معاني الكلمات الغريبة[١].وقد مزج في هذا الباب بين النحو والصرف ،وهذا مظهر من مظاهر التطور كما قلنا سابقاً ، بعدها تناول باب المصادر[٢]، ثم تلاه بباب الفعل ، وقسم الفعل إلى الأقسام الثلاثة المعتادة (الماضي ، والمضارع ،والأمر، وأضاف النهي ، والنفي ، والجحد) .

وتناول أيضا في باب الفعل ظاهرة المتعدي ، واللازم ، والمتصرف ، والجامد ، والمبني للفاعل ، والمبني للمفعول ، وتناول المبالغة ، واسم المفعول ، وأسماء زمان الحدث ومكانه ثم اسم الآلة وهو آخر شيء تناوله في باب الفعل[٣].وترتيبه لهذه الابواب مبني على قوة العمل والتمكن بين هذه الابواب .

وكانت دراسته لهذه الموضوعات على شكل تعريف موجز ، والملاحظ أنَّ عبد القاهر الجرجاني قد حصر هذه الموضوعات تحت باب الفعل حتى أنَّه أدخل اسم الفاعل والمفعول تحت هذا الباب الذي اشرنا إليه، ثم تناول باب (الاشتقاق)[٤] الذي ((فصل المازني وابن جني بينه وبين موضوعات التصريف))[٥] ، وقصر الباب السابع على الاشتقاق الاصغر [٦]،وهو عنوان لم نجده عند كل من سيبويه والمبرد والمازني وابن السراج وابن المؤدب وابن جني، وانمازَ كتاب (المفتاح) لعبد القاهر الجرجاني بأنّه مرحلة متطورة في الترتيب والتنظيم والاختصار ، فمن خلال اختصار العنوانات للأبواب التي كانت تطول عند أصحاب الصرف في مرحلة النشأة حتى أنَّنا نجد عنوان الباب عند عبد القاهر الجرجاني يأتي عبارة عن كلمة أو كلمتين فقط نحو (باب التصريف ، باب أبنية الأسماء ، باب المصدر ، باب الفعل ، باب الاشتقاق) ، وهذا الاختصار يدل على أنَّ صاحب المؤلَّف بدأ يشعر بحاجة المتلقي (القارئ) بضرورة الاختصار على الفكرة وعدم الإطالة في العنوان لكي لا يملَّ القارئ.

وهذا الاختصار لا يقتصر على عنوانات الأبواب ، وإنما امتد الى الموضوعات الداخلية ،

---

(١) ينظر:المنصف : ٥٥٥

(٢) ينظر: المفتاح في الصرف : ٥٢

(٣) ينظر: المفتاح في الصرف :٥٣ –٦٠

(٤) يُنظر:المصدر نفسه : ٦٢

(٥) ينظر :جهود عبد القاهر الجرجاني الصرفية : ٢٨٠

(٦) يُنظر:المصدر نفسه : ٢٤

فنجده قلل من الأمثلة والشواهد ولم يرد في الكتاب سوى شاهدين قرآنيين أو مثل واحد[١]، وهذا هو شأن المختصرات ، ثم انتقل إلى باب (أبنية المصادر)[٢] ، وباب الأمثلة، ويعني بها تصريف الأفعال وضمَّ فيها : الصحيح ، والمضاعف ، والمثال ، والأجوف ، والناقص ، واللفيف ، والمهموز ، و المتشعبة [٣]، وجاء ترتيب هذه الموضوعات بصورة منتظمة وموجزة حتى أنَّ القارئ لا يبتعد عنها عند الاطلاع عليها وذلك لتسلسلها بالفكرة والموضوع .

ثم تناول الأبواب الأخيرة التي عقد ابن جني كتابه (التصريف الملوكي) عليها فقط ، فجاءت المادة نفسها والترتيب نفسه الذين اوردهما ابن السراج [٤]، وكذلك نجدها لا تختلف عن الأبواب التي أوردها أبو علي الفارسي في (التكملة)[٥] .

وهذه الأبواب بحسب الترتيب(باب الزيادة ، وباب الإبدال ، وباب الحذف ، وباب العقد)[٦] ، وبهذا أنهى عبد القاهر الجرجاني كتابه (المفتاح في الصرف) بباب العقد الذي تناول فيه عشرَ مسائل، وقد أخذ عبد القاهر الجرجاني مادته عن أبي علي الفارسي ، وابن السراج ، وابن جني ، وكان الترتيب العام لكتاب المفتاح يميل باتجاه ابن جني نوعاً ما في كتابه التصريف الملوكي وبالأخص الأبواب الأخيرة التي ذكرناها قبل قليل فلم يختلف معه في ترتيب الموضوعات الصرفية في كتاب (التصريف الملوكي)[٧] .

والباب الأخير وهو (العقد)[٨] الذي أورده عبد القاهر الجرجاني لا يختلف تماماً عن الذي أورده ابن جني من حيث (المادة والأمثلة والترتيب)[٩] ، ويلاحظ أنَّ منهج الجرجاني في ترتيبه الصرفي امتدادٌ لمنهج السابقين له وهم كل من (ابن السراج ، وابن المؤدب ، وأبي علي الفارسي ، وابن جني) .

---

(١) ينظر جهود عبد القاهر الجرجاني الصرفية : ٢٢
(٢) ينظر:المفتاح في الصرف : ٦٣
(٣) ينظر:المصدر نفسه : ٦٧
(٤) ينظر: الأصول : ٣/٢٥٤،٢٥٣،٢٠٦،٢٠١،١٩٩،١٩٥
(٥) ينظر: التكملة : ٢٦٠،٢٣٦،٢٣٤
(٦) ينظر: المفتاح : ١٠٤،١٠٠،٩٢،٨٦
(٧) ينظر: التصريف الملوكي : ٥٠
(٨) ينظر: المفتاح في الصرف : ١٠٤
(٩) ينظر: التصريف الملوكي: ٤٧

وقد تابعهم في وضع المقدمات قبل الدخول في التفصيلات ، ومزج بين النحو والصرف عند تناوله الأبواب ، واكثر من الاختصارات في عدد الموضوعات والشواهد والأمثلة. وأنَّ الأبواب التي أوردها عبد القاهر الجرجاني هي الموضوعات التي عدها ابن عصفور فيما بعد من باب التصريف وهو التصريف في معناه الثاني ، الذي لا يؤدي تغير المبنى فيه عموماً إلى اختلاف المعنى ،إلا أنَّه أضاف إلى الموضوعات شيئاً من التصريف في معناه الأول[١]، كما يظهر ذلك في أبواب (المعاني في الأفعال ، والاشتقاق ، والأمثلة)[٢].

وكذلك اسقط المسائل التي يقصد بها الترويض والتمرين التي تعتمد على التفكّر وكدّ الذهن ، وهو يصرح بعدم أهمية تلك المسائل ولا يرى حرجاً في طرحها وإهمال النظر فيها ، يقول في (دلائل الإعجاز): ((فان بدأوا فذكروا مسائل التصريف التي يضعها النحويون للرياضة ولضرب من تمكين المقاييس في النفوس، لقولهم : كيف تبني من كذا كذا ...؟ وكقولهم : ما وزن كذا ...؟ وتَتبُّعَهم الألفاظ الوحشية ، كقولهم : ما وزن غزويت؟، وما وزن أرونان؟...وأشباه ذلك . وقالوا أتشكّون أن ذلك لا يُجدي إلا كدّ الفكر وإضاعة الوقت . قلنا لهم : أما هذا الجنس فلسنا نُعيبكم إن لم تنظروا فيه ، ولم تعنوا به ، وليس يهمُنا أمره))[٣].

ويبقى السؤال الأخير عن الجرجاني ؟هل تناول أبواباً صرفية في كتابه(المقتصد في شرح الايضاح)؟ الجواب لم يتناول في كتابه هذا سوى بابين صرفيين وهما (باب التثنية الجمع،وباب إنَّ و أنَّ)[٤]الذين وضعهما بعد باب ان واخواتها ويبدو ان الجانب الشكلي له اثر في ترتيب هذا الباب، وكتاب (المقتصد) خصصه للنحو .

(١) ينظر جهود عبد القاهر الجرجاني الصرفية : ٧
(٢) ينظر: المفتاح : ٤٨،٦٢، ٦٧
(٣) دلائل الإعجاز : ٨٠،٨١
(٤) ينظر :المقتصد في شرح الإيضاح:م١ /١٩١،٤٧٩

الفصل الثالث

مرحلة النضج والاستقرار

١- الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ)

٢-ابن الحاجب (ت٦٤٦ هـ)

٣- ابن عصفور(ت ٦٦٩ هـ)

٤- ابن مالك (ت٦٧٢ هـ)

٥- أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥ هـ)

٦- السيوطي (ت ٩١١ هـ)

المبحث الأول

الترتيب عند الـــــزمخشـــري (ت٥٣٨هـ)

وضع الزمخشري مقدمة بداية لكتابه يشرح فيها منهجه وهذه المقدمات التي شهدناها اصبحت سمة بارزة في مرحلة التطور الأولى عند كل من : ابن السراج ، وابن المؤدب ، وأبي علي الفارسي، وابن جني وهي ظاهرة استمرت وأصبحت ضرورة من ضرورات التأليف عنده ،وعند من عاصره ومن أتى بعده ، وقد أشار فيها الى الترتيب العام للكتاب يقول وهو يصف كتابه : ((كتابٌ في الإعراب، محيط بكافة الأبواب ، مرتبٌ ترتيباً يبلغ بهم الاقد البعيد بأقرب السعي ، ويملأ سجالهم بأهون السقي))[١]. وكذلك أشار إلى التقسيم الرباعي في كتابه وكان ملتزماً بما اورده في تلك الأقسام الأربعة وقد أشار إلى الاختصار والتصنيف الذي لا يخلُّ بكتابه يقول: ((فأنشأتُ هذا الكتاب المترجم بكتاب المفصل في صنعة الإعراب مقسوماً أربعة أقسام : القسم الأول في الأسماء ، والقسم الثاني في الأفعال، والقسم الثالث في الحروف ، والقسم الرابع في المشترك وصنفتُ كل هذه الأصناف تصنيفاً وفصلت كُلَّ صنف منها تفصيلاً حتى رجع كل شيء في نصابه واستقر في مركزه ولم أدخر فيما جمعت فيه من الفوائد المتكاثرة ونظمت من الفرائد المتناثرة مع الإيجاز غير المخل والتلخيص غير الممل مناصحة لمقتبسيه)) [٢]. وهذه المقدمات تعطي

(١) المفصل :٥

(٢) المصدر نفسه :٥

تصوراً واضحاً عن المنهج الذي سوف يتبعه والأسس وطريقة التقسيم للأبواب وذلك أنَّ التأليف صار هدفه تعليمياً في ذلك الوقت. [١]

فوضع الزمخشري كتاباً مشتركاً بين النحو والصرف ، وقسمه إلى أربعة أقسام هي : (قسم الأسماء، وقسم الأفعال ، وقسم الحروف ، وقسم مشترك) [٢]

ويبدو من خلال تقسيمه الكتاب أنه يراعي بين مستويات البحث كافة ، وذلك لأدراكه أنّ الصرف لا يُدرس بمعزلٍ عن النحو ، والصوت ، والدلالة. وهو ما دعا إليه علماء اللغة المحدثون من الغربيين والعرب فهم : ((يرون أن مستويات البحث اللغوي كافة وهي : الأصوات ، التصريف ، والنحو ، والدلالة متشابكة مع بعضها فالتصريف يعتمد على ما يقدمه له علم الأصوات والنحو يستند إلى ما يقرره علم التصريف ، ويتناول علم الدلالة كل ما يحدد معنى الكلمات)) [٣].

ويرى د. عبدالصبور شاهين انه لا يفصل الصرف عن النحو خط عريض ، بل خط رفيع جداً ، حتى أن الظواهر النحوية تتداخل مع الظواهر الصرفية. [٤] فلا يجوز عزل أحد هذين العلمين عن الآخر في النظر والتطبيق ، لأن مسائلها متشابكة إلى حد كبير.[٥]

وقد تناول الزمخشري المادة الصرفية مع المادة النحوية في هذه الأقسام الأربعة التي ذكرناها. فقد راعى في ذلك تقسيم الكلام المعهود (الاسم ،والفعل، والحرف) فتناول في القسم الأول بعض الأبواب الصرفية ،التي أوردها سيبويه في بداية الموضوعات الصرفية التي تقترب من النحو.[٦] وهذه الأبواب هي (المثنى والمجموع والمذكر والمؤنث ، والاسم المصغر، والمنسوب، والعدد، والمقصور والممدود)[٧] وأدرج قسماً خاصاً للأسماء المشتركة مع الأفعال أطلق عليه: ((الأسماء المتصلة بالأفعال)) [٨] .

---

(١) يُنظر: فلسفة التبويب عند النحاة ، كتاب الجمل للزجاجي أنموذجا : ٥
(٢) يُنظر: المصدر نفسه، : ١٣٨،٢٤٣،٢٨٣،٣٣٥
(٣) مناهج الصرفيين ومذاهبهم :٤٧
(٤) يُنظر: المنهج الصوتي للبنية العربية:١٥
(٥) يُنظر:دراسات في علم اللغة:٢٢٠
(٦) يُنظر: الكتاب : ٣/ ٣٣٥، ٣٣٩،٤١٥،٥٣٦
(٧) يُنظر: المفصل:١٨٣،١٨٨،١٩٨،٢٠٢،٢٠٦،٢١٢،٢١٧
(٨) المصدر نفسه:٢١٨

وهي ثمانية أسماء : أسماء المصدر ، وأسماء الفاعل ، واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل ، وأسماء الزمان والمكان ، وأسم الآلة[١] وهي محل خلاف بين البصريين الذين يعدونها : ((أسماء قامت مقام الأفعال في العمل ولا تتصرف تصرف الأفعال وتختلف أبنيتها لاختلاف الزمان ولا تصرّف الأسماء بحيث يسند إليها إسنادا معنوياً. فتقع مبتدأ أو فاعلاً وبهذا فارقت الصفات .. وجمهور الكوفيين : إنها أفعال ، لأنها تدل على الحدث والزمان..))[٢] فهي توافق الأفعال في ثلاث جهات وتختلف في سبع جهات[٣] ولعل ترتيبه لهذه الأبواب نابعٌ من قوة العمل او الأصل والفرع وهو محل خلاف بين النحاة ،فتقديم باب المصادر على باب اسم الفاعل هو لتمكنهِ وهو غير مقيد بزمان، فهو أصل يقول ابن يعيش : ((وإنما قدم الكلام عليه لأنه الأصل وما عداه من الأمثلة مأخوذ منه))[٤]

ويقول ابن مالك : ((عمل المصادر عمل الفعل ، لأنه أصل والفعل فرعه)) [5] وهو ماذهب إليه ابن هشام الأنصاري [6] وهذا ما صرح به الزمخشري أيضاً. يقول : ((ويعمل المصدر إعمال الفعل مفرداً كقولك : عجبتُ من ضرب زيدٍ عمراً ، مضافاً إلى الفاعل أو المفعول)) [7]وجاء بعد باب المصدر باب اسم الفاعل ،ثم اسم المفعول ، والصفة المشبهة ، ثم أفعل التفضيل ، ثم أسماء الزمان والمكان ، ثم اسم الآلة وسبب ايرادها بهذا الترتيب هو السبب نفسه الذي ذكرناه في تقديم باب المصدر على اسم الفاعل وتقديم اسم الفاعل على اسم المفعول لأن اسم الفاعل يدل على الحدث وفاعله ، واسم المفعول يدل على الحدث ومفعوله وبما أن الفاعل متقدم بالرتبة على المفعول اذن اسم الفاعل متقدم على اسم المفعول.[8] ، ولعل ذلك الترتيب جاء بقوالب جاهزة من الدراسة النحوية التي وجدت أرضيتها المناسبة من خلال تقسيم الكلام أول الأمر وقد أفاد منه الصرف الذي سار إلى جانبه وأحيانا يتبادلان العمل اعتماداً على الأشكال مرة والوظائف مرة اخرى ودور الاعتقاد

---

(١) ينظر : المفصل :٢١٨

(٢) شرح ابن عقيل :٢٧/٢

(٣) يُنظر: دراسة في اسم الفعل في العربية: ٤.

(٤) شرح المفصل: ٤٦/٤

(٥) شرح التسهيل :٤٣٤/٢

(٦) ينظر: شرح شذور الذهب :٤٠٩

(٧) المفصل: ٢٢٣

(٨) ينظر:الترتيب في النحو العربي : ١٨٦

بنظرية الأصل والفرع في استنباط الحكم الصرفي[1] في أكثر الأحيان.

فتقديم الأول وتأخير الثاني باعتماد أصل كل منهما له الاثر في الترتيب ، وكذلك الصفة المشبهة فهي فرعٌ على اسم الفاعل في العمل ثم ياتي بعدها الأقل وهي أسماء التفضيل .

ثم اسم الزمان، و اسم المكان، وبعدها اسم الآلة، وهذا الترتيب للأبواب لعله مبني على أساس نظرية الفرع والأصل وقوة العمل لهذه الأسماء كما اشرنا الى ذلك سابقا ،فاستقر ذلك الترتيب في الأبواب داخل القسم الخاص بالأسماء والأفعال دون اضطراب.

ثم تناول القسم الثاني من الكتاب وهو قسم: (الأفعال)[٢] وجاءت مباحثه التصريفية مقصورة على أبنية الأفعال ومعانيها، وجاءت دراسته للأفعال الثلاثية والمجردة والمزيدة ، والرباعي والمجرد والمزيد مع الزوائد ،ثم الزوائد التي تدخل عليهما ومعانيها. ثم انتقل إلى القسم الثالث وهو قسم (الحروف) [٣].

وقد ذكر القرني إن الزمخشري لم يتناول شيئاً في هذا القسم معللاً ذلك أنَّ الحروف لا يصيبها التصريف . [٤]

وهذا رأي فيه نظر لأن صاحب (المفصّل) تناول ترتيب الأبواب الصرفية بحسب التقسيم الذي أسس عليه كتابه ، فنجده كما تناول المواد التي تختصُّ بالاسم تحت قسم الأسماء والمواد التي تختصُّ بالفعل تحت قسم الأفعال تناول المواد التي يطلق عليها معنى الحروف تحت قسم الحروف ومنها (تاء التأنيث الساكنة ، ونوني التوكيد الثقيلة والخفيفة) [٥].

ثم وضع القسم الرابع والأخير وهو القسم : (المشترك) [٦]و لعله أراد أن يتخلص من الأشكال الذي قد تسببه هذه الظواهر للتقسيم الثلاثي للكلام فافرد هذا القسم وقال فيه : (المشترك نحو الإمالة ، والوقف، وتخفيف الهمزة ، والتقاء الساكنين . وحكم أوائل الكلم ، وزيادة الحروف ، وإبدال الحروف والاعتلال ، والقول في الواو والياء فاءين ، والقول فيهما

---

(١) يُنظر: اثر العقل في توجيه القاعدة النحوية الى أصلية وفرعية :٢٤٠

(٢) ينظر :المفصل : ٢٤٣

(٣) ينظر:المصدر نفسه :٢٨٣

(٤) يُنظر: الترتيب الصرفي : ٢٤

(٥) يُنظر: المفصل :٣٢٨- ٣٣٠

(٦) يُنظر: المفصل :٣٣٥

عينين ، والقول فيهما لامين ، والإدغام)[١] ويبدو أن ترتيب هذه المجموعة من الأبواب لا يبتعد كثيرا عن ترتيب صاحب الكتاب. فقد جعل سيبويه اغلب هذه الأبواب نهاية المادة الصرفية كذلك فعل الزمخشري إلا أنها جاءت عنده تحت قسم المشترك ، ثم ختم كتابه بباب الإدغام [٢] .الذي عالجه بين الأسماء والأفعال في القسم المشترك أيضا وهو باب يعالج الصوت . وهو ما ختم به سيبويه الأبواب الصرفية [٣].

ولابد من الإشارة إلى أن هذه الأبواب الأخيرة التي أوردها في القسم المشترك أغلبها تعالج المسائل الصوتية ،وتعالج التصريف من النوع الثاني ،الذي لا يحدث اختلافاً في المعاني وهو ما أشار إليه ابن عصفور لاحقاً الذي بدوره قسم الصرف إلى قسمين الأول ما يحدث فيه تغير في المعنى كالتصغير وجمع التكسير، والمصادر، والمشتقات وهذه الأقسام وردت في القسمين: الأول ،والثاني وهما قسما الأسماء والأفعال ، والنوع الثاني ما لم يحدث فيه تغير في المعنى.[٤]

ويلاحظ أن الزمخشري لايبتعد عن سيبويه ، وعن أبي علي الفارسي في ترتيب بعض الأبواب، إلا أنه اعتمد إلى حدٍ ما على ابن السراج في التبويب.. بل هو امتداد له إن لم نقل إنهما ينهجان منهجاً عاماً من حيث الأسس والتقسيمات العامة الا ان التقسيم الرباعي الذي سلكه الزمخشري، جعله أكثر تطوراً ونضجاً.

ويبدو أن التطور الذي نال التأليف على يد الزمخشري كان يمسُّ التخطيط للدرس النحوي والصرفي معاً وما يشملانه من قضايا وأحكام .[٥] فهو كتاب عالج المباحث النحوية مع المباحث الصرفية علاجاً كاملاً شاملاً ((وهو يُعتبر مرحلة تامة النمو وحلقة كاملة الوضع في سلسلة البحوث النحوية)) [٦]وهذه الإضافة هي سمة من سمات التطور الواضحة

---

(١) ينظر :المفصل: ٣٣٥
(٢) المصدر نفسه: ٣٩٣
(٣) ينظر: الكتاب : ٤٣١/٤
(٤) ينظر: الممتع في التصريف: ٣١/١-٣٢، ،المقرب: ٧٨/٢-١٥١
(٥) ينظر : تطور الدرس النحوي:٨١-٨٩
(٦) القواعد النحوية:٢٦٧

والتي ((تستحق تسجيلها للزمخشري ووضعها في مكانها المناسب من التقويم فهي إبداعه في دمج الموضوعات الصرفية مع الموضوعات النحوية. إذ درس في قسم (الاسم) موضوعات نحوية : كالمرفوعات، والمنصوبات والمجرورات ،والمبنيات ،والتوابع علاوة على موضوعات صرفية مثل التصغير ، وصيغ الثلاثي والرباعي والخماسي، وكذلك بحث في الأفعال علاوة على بنائها وإعرابها الفعل الثلاثي والفعل الرباعي وهما موضوعات درسها ابن السراج ضمن الموضوعات الصرفية)) [١] ،والكتاب واضح المعالم مقسم إلى أربعة أقسام وكانت طريقته أن ((يخرج عن التقليد القديم ويبدأ بالتحديد في التنظيم المنهجي، وطريقة المناقشات، فقد قسم المفصل إلى أربعة أبواب ،الأسماء والأفعال، والحروف، والمشترك، وكان مثلاً يحتذى به في التأليف النحوي))[٢]، وقد اتبع منهجاً سديداً بالإضافة إلى ما اتبعه المصنفون في النحو قبله[٣] .

ووضع القسم (المشترك) وهو قسم جديد على مناهج التأليف النحوي لم يسبقه إليه احد، وسرعان ما أن انتهى بعده بزمن قصير إذ لم يتأثر به كثير من النحاة ،ولم يغير من واقع التأليف ، ولم يذكره إلا ابن الحاجب ، فقد ذكره في شرحه للمفصل وهو أمر لابد منه لأن الشارح يتبع المصنف. [٤]

وشرح ابن يعيش كتاب المفصل للزمخشري وقد تابعه في ترتيب الأبواب وتقسيم الموضوعات وتوسع في شرح المواد الداخلية حتى استوفاها. وقد أخذ أبو الفداء (٧٣٢هـ) ترتيب الزمخشري فألف كتاباً أسماه (الكناش في النحو والتصريف) وقسم الكتاب على أربعة أقسام : ((الاسم ، والفعل ، والحرف، والمشترك)) فأخذ مادته من كتاب ابن الحاجب وترتيبه من الزمخشري .[٥]

(١) مناهج التأليف النحوي :٢٢١
(٢) شرح الوافية نظم الكافية :٢٥
(٣) ينظر: ابن الحاجب النحوي . ٦٨
(٤) ينظر: مناهج التأليف النحوي : ٢٢٠
(٥) ينظر: الكناش في النحو والتصريف : مقدمة المحقق : ٢١/١

المبحـــث الثـــاني

الترتيب عند ابن الحـــاجب (ت٦٤٦ هـ)

الكافية : قبل عرض ترتيب الأبواب في كتاب الشافية لابد من التطرق إلى الكافية وما ورد فيها من أبواب صرفية وردت مع أبواب النحو . وبما ان ابن الحاجب قد قسم الكافية إلى أقسام واضحة المعالم ، فبعد أن وضع بابا في معنى الكلام والكلمة ، ثم الإعراب ،ثم الممنوع من الصرف ، بدأ تقسيمه الأساسي بالمرفوعات ، ثم الإعراب، ثم المجرورات ، ثم المبنيات . وهذه أقسام نحوية خالصة.

فقد أورد تحت هذا القسم النحوي أبواباً صرفية وهي : (العدد، والمذكر، والمؤنث، والمثنى ، والمجموع) [١]وقسم المجموع إلى ثلاثة أقسام هي (جمع المذكر السالم ، وجمع المؤنث السالم ، وجمع التكسير) [٢]وهذه الأبواب الأخيرة أخذت تسمية جديدة عند المحدثين وهي :الأبواب العددية ،ومجيء هذه الأبواب بهذا الترتيب اعتماداً على المعنى القائم في ذات الباب والذي من خلاله يكون الانتقال إلى الباب الآخر من خلال الترتيب والعد التصاعدي .

ثم تناول بعدها مباشرة (المصادر ، ثم اسم الفاعل ، ثم اسم المفعول ، ثم الصفة المشبهة ، ثم اسم التفضيل ، ثم اسم الأفعال) [٣]،ومجيء هذه الأبواب بالترتيب السابق سببه هو ((الاشتراك في الصيغ الصرفية... والصيغ المشتركة كثيرة وأن معظمها جاء في باب المشتقات فالصيغ المشتركة جاءت بين اسم الفاعل واسم المفعول، والصفة المشبهة، وصيغ المبالغة،واسمي الزمان والمكان)) [٤] ولوحظ انه لم يتناول هذه الأبواب في المادة الصرفية التي درسها في الشافية فلم يتطرق إلى بابين منها فقط وهما: (باب الصفة المشبهة) و(باب الجمع)[٥] ولعل تكرار هذين البابين ليس من قبيل السهو ،فلعلّه نظر في المادة الداخلية فمنها مايشترك بين الدرس الصرفي والدرس النحوي فيصنف الأبواب على أساسها. واما التي تقترب من النحو نجده قد تحدث عنها في الكافية متناولاً الجوانب التي

---

(١) يُنظر: الكافية : ٣٨-٣٩

(٢) يُنظر: المصدر نفسه :١/ ٣٩-٤٠

(٣) يُنظر: المصدر نفسه :٤٠-٤١-٤٢-٤٤

(٤) الصيغ المشتركة في الأبواب الصرفية : ١١٨

(٥) يُنظر: الكافية:٤١،و الشافية:٦٥

تتعلق بالتغيير الحادث بأثر الإعراب ووضع هذه المادة في قسم الصرف لأنها تقترب منه كثيراً ولأن التغيير سببه ليس الإعراب الذي يسببه التركيب السياقي.

وتطرق في باب الأفعال إلى المادة النحوية فقط. ولعل التزامه بهذا الترتيب جعل أغلب الباحثين يميلون إلى أن ابن الحاجب سار على ترتيب الزمخشري ،ويرى الدكتور موسى بناي علوان : أن منهج الكافية يشبه منهج المفصل الا ان المفصل مقسم الى الأسماء ، والأفعال ، والحروف ، والمشترك، وقد تابعه ابن الحاجب في الأسماء، والأفعال ،و الحروف ،وحذف المشترك .[١]

وقد ذكر الدكتور كريم حسين ناصح رأياً مفاده أن: ((ابن الحاجب جرد المادة النحوية تماماً من مادة الصرف))[٢] وهذا رأي فيه نظر؛ لان هناك أبواباً صرفية اوردها ابن الحاجب مع النحو في قسم المبنيات هي : العدد ،و المذكر والمؤنث ، والمثنى ، والجمع : وجمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم ، وجمع التكسير. [٣] وهي الأبواب التي تناولها الزمخشري في قسم الأسماء [٤] وهي أبواب صرفية واضحة.

وكذلك تناول موضوع نوني التوكيد (الثقيلة والخفيفة) في قسم الحروف هو دليل على ان ابن الحاجب ساير الزمخشري في دراسة أبواب الصرف مع النحو وهذا منهج وجدناه في مرحلة التطور الأولى، وأذهب مذهب الذين ذكروا بأن ابن الحاجب يتفق مع الزمخشري في إطار الترتيب العام الذي استقر بين الكافية والشافية وهم كل من : د. طارق عبد عون الذي عقد موازنة بين الزمخشري في كتابه المفصل وبين ابن الحاجب في الكافيه[٥] واثبت فيها فروقاً بسيطة .

(١) يُنظر:شرح الوافية لنظم الكافية ٧١-٧٢
(٢) مناهج التأليف النحوي ٢٢٢
(٣) يُنظر: الكافية :٣٨- ٤٠
(٤) يُنظر: المفصل:١٨٣،٢١٢
(٥) يُنظر:ابن الحاجب النحوي :٦٩، ٧٢

الشــافية في علــم التصــريف

بدأها ابن الحاجب بتعريف موجز للتصريف قال فيه : ((التصريف علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب))[١] وقد اعترض الرضي على كلمة (علم باصول) لأنه يرى أنَّ الاصول هي التصريف وليس العلم بها، وكذلك ناقش معنى (أبنية الكلم) في التعريف واخرج الحرف الأخير من دائرة التغيير البنائي الصرفي وذلك لأن : الحرف الأخير لا تعتبر حركته وسكونه في البناء لأن الحرف الأخير لحركة الإعراب [٢] ،ثم تناول الميزان الصرفي وافرد له عنواناً في باب مستقل ومثل له بصورة موجزة ولايخفى على الباحثين بان الميزان الصرفي سار مع الأبواب الصرفية عند اغلب المتأخرين تحت مسميات كان أهمها (التمثيل) دون إن يعقدوا له بابا مستقلاً كما فعل ابن الحاجب وقد سبقه الزمخشري في التعريف إلا انه لم يفرد له باباً خاصاً كما فعل صاحب الشافية وقد تابعه الرضي في تفصيل الميزان الصرفي واشار الى ان صياغة الميزان على وزن (فعل) وهو ليس صيغة مشتركه بين الكلمات وإنما القصد منه فقط بيان الزائد من الأصلي .[٣]

ويبدو ان ترتيب ابن الحاجب مثل حلقة الوصل بين النضج والاستقرار وهو امتداد لمرحلة التطور الأولى، وذلك لأنه تناول أبواباً جديدة لم تكن لها عنوانات قائمة بذاتها عند السابقين ومنها: (الميزان الصرفي ، واسم المرّة ،والخط، والمصدر الميمي،وباب اسم التفضيل في الكافية) وقد تابعه الرضي في هذا الترتيب أيضا إلا إن الشارح توسع في المادة الداخلية وله أراء جديدة تخالف أراء النحاة ومن هذه الآراء أنّه :لم يَر مانعاً من اشتقاق اسم التفضيل من الفعل الناقص نحو(صارَ، وكانَ) وهذا تطورٌ على مستوى المادة

(١) ينظر شافية ابن الحاجب ٥٩
(٢) يُنظر: شرح الشافية :١/ ٢
(٣) ينظر :المصدر نفسه:٢/١

الداخلية بالإضافة إلى التقسيم العام، وقد افردَ الرضي باباً لهذه الأفعال الناقصة كما فعل ابن الحاجب. [١]

ثم تطرق الى باب (القلب المكاني) [٢]، ثم باب (الصحيح والمعتل) [٣]ثم انتقل الى الأبنية وبدأ بالثلاثية ، ثم الرباعية ، ثم المزيدة منها ، ثم تناول أحوال الأبنية.

وقد اعترض الرضي في شرحه على (أحوال الأبنية) التي ذكرها ابن الحاجب والتي قسمها إلى أنواع هي : ((قد تكون للحاجة كالماضي والمضارع ، والأمر، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وفعل التفضيل ، والمصدر ، واسمي الزمان والمكان، والآلة ، والمصغر والمنسوب، والجمع، والتقاء الساكنين، والابتداء، والوقف، وقد تكون للتوسع كالمقصور والممدود، وذي الزيادة ، وقد تكون للمجانسة كالإمالة ، وقد تكون للاشتقاق كتخفيف الهمزة ، والإعلال ، والإبدال ، والإدغام ، والحذف)) [٤].

وقد ناقش ذلك الترتيب من خلال اعتراضه فقد فرق بين البناء وحال البناء وهو يرى: ان القانون الذي تُعرف به أبنية هذه الأبواب هو علم بأصول تعرف بها أبنية الكلم ، لا أحوال أبنيتها.[٥]

وقد حدد الرضي أحوال الأبنية وهي : ((الابتداء، والإمالة ، وتخفيف الهمز، والإعلال والإبدال ، والحذف وبعض الإدغام وبعض التقاء الساكنين)). [٦]

وقد أخذ بعض المحدثين هذا التقسيم وقالوا : ((الأبنية : جمع بناء وهو عدد حروف الكلمة المرتبة وحركاتها وسكناتها، مثل : بناء الماضي والمضارع ،والأمر، واسم الفاعل، واسم المفعول، وبقية المشتقات والمصغر، والمنسوب، والتثنية، والجمع..وأحوال الأبنية :

---

(١) يُنظر: الردود الصرفية عند الرضي الاستر اباذي:٩٤
(٢) ينظر شافية ابن الحاجب : ٦٠
(٣) يُنظر: المصدر نفسه:٦٠
(٤) المصدر نفسه:٦١
(٥) شرح الشافية:١/ ٤
(٦) يُنظر: المصدر نفسه:١/ ٥

الإعلال، والإبدال، والإدغام في كلمة ،والالتقاء في كلمة والابتداء والإمالة، وتخفيف الهمزة))[١] ثم (الوقف، والتقاء الساكنين في كلمتين، والإدغام في كلمتين فليس بناء ولاحال) [٢]،

ومن المحدثين من ألف في البناء فقط، معتمداً تقسيم الرضي ومن ذلك كتاب: (الواضح في الصرف) لأبي مصطفى البغدادي الذي اعتمد التقسيم الأول للأستراباذي والذي تحدث فيه عن البناء فقط.

ومن خلال هذا العنوان (أحوال الأبنية) التي أشار إليها ابن الحاجب وقد بنى ترتيب كتابه على حدهِ وتعريفه لهذا الباب ، فقد قسم هذه الأحوال إلى أقسام هي:

الأول: أطلق عليه: الحاجة ويشمل:(الماضي ،والمضارع، والأمر، واسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة وافعل التفضيل، والمصدر، واسمي الزمان والمكان، والآلة، والمصغر والمنسوب، والجمع، والتقاء الساكنين، والابتداء،والوقف)[٣] وقد قسم الرضي هذا القسم إلى ثلاثة أقسام الأول: يحتاج لهذه الأشياء لتغير المعنى[٤] .

ووضع تحت هذا القسم الأبواب الأولى هي : (الماضي، المضارع،والأمر واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وأفعل التفضيل ، والمصدر واسمي الزمان والمكان ، والآلة ، والمصغر، والمنسوب ، والجمع)، ومجيء هذه الأبواب الثلاثة(التصغير،النسب،ثم الجمع) بهذا الترتيب ذلك:((لأنهم قصدوا بالتصغير والنسبة الاختصار كما في التثنية والجمع وغير ذلك و قولهم رُجيل أخف من رجل صغير، وكوفي أخصَر من منسوب إلى

(١) المغني في تصريف الأفعال:٣٤
(٢) المصدر نفسه :٣٥
(٣) شرح الشافية :٥
(٤) ينظر الواضح في الصرف ،شرح وتوضيح على تهذيب البناء : ١٢٧

الكوفة))[١] ولعل هذا هو السبب الذي جعل ابن الحاجب يأتي بهذه الأبواب بالترتيب الذي اشرنا إليه وهو ما علله الرضي.

وقد سار المصنف والشارح في ترتيب هذه الأبواب ولم يخالفا التقسيم الذي ذُكر في باب (أحوال الأبنية) في الشافية.

الثاني : الاضطرار وجعل في هذا التقسيم (التقاء الساكنين ، والابتداء والوقف الذي عدّهُ مستحسناً وليس ضرورياً)[٢]

الثالث : التوسع[٣] ،وقد أشكل الرضي علي ابن الحاجب عندما جعل باب المقصور والممدود وباب الزيادة في قسم التوسع: ((لان القصر والمد إنما يصيرُ إليهما في بعض المواضع بإعلال اقتضاه الاستثقال)) [٤]وكذلك يرى انّ أبواب الزيادة قد تكون للتوسع، وقد تكون للحاجة كما في المصادر المعتلة اللام مثل : أَفْعَلَ مَفْعَل ومُفْعَل.[٥]

الرابع: للمجانسة وهو باب الإمالة. [٦]

الخامس: الاستثقال : وهو: (تخفيف الهمزة ، والإعلال، والإبدال والإدغام ، والحذف)[٧] ويلاحظ انّ ابن الحاجب يزاوج بين الصرف والبلاغة التي تعتمد المعاني وهذا بدوره يصنف الأبواب تصنيفاً جديدا ، وهذا تطورٌ واضحٌ يستند الى علم المعاني و الذي بطبيعته يتكأ على المعجم ،وهو ما وجدناه عند ابن جني عندما أورد باب (تغير الشواهد والحجج)[٨] في المنصف الا انه لم يصنف كما فعل الرضي بل اشار الى المعاني بباب مستقل، وبعد ان انتهى من التقسيم الذي أطلق عليه :(احوال الأبنية) انتقل إلى (مسائل التمارين) [٩] وهذا

---

(١) الواضح في الصرف،شرح وتوضيح على تهذيب البناء:١٩٢/١
(٢) ينظر:المصدر نفسه :٦٦
(٣) ينظر:الشافية:٦٢
(٤) شرح الشافية :١/ ٦٦
(٥) ينظر شرح الشافية : ٦٦/١
(٦) يُنظر: شافية ابن الحاجب:٦١
(٧) يُنظر: المصدر نفسه:٦١
(٨) يُنظر: المنصف :٥٥٥
(٩) يُنظر:الشافية:١٠٠

الباب كان له صدىً عند المتقدمين ومنهم : سيبويه ، والمبرد، والمازني، وابن السراج، وآخرين وبطبيعة الحال ان هذا الباب يأتي نهاية المادة الصرفية بعد ان ارتاض المتعلم ومن ثمَّ يقوم بالتطبيقات العملية.

وقد اعتمد ابن الحاجب على كثير من العلماء السابقين مع تفاوت النقل عنهم ، وقد أخذ الترتيب عن الزمخشري والمادة من صاحب الكتاب كثيراً، ويأتي في مقدمة العلماء الذين نقل عنهم وتابعه الرضي ايضا معتمدا سيبويه في شرح الشافية((ولقد أكثر النقل عنه في ثنايا شرح الشافية مما يؤكد اعتماده على سيبويه اعتماداً كبيراً)) [١] وقد تردد اسم سيبويه في شرح الشافية مائتين وستاً وستين مرة. مع تكرار اسمه في المسألة الواحدة أحياناً. [٢]

وتابعه الرضي في ترتيب هذا الباب[٣]. بعدها ختم ابن الحاجب كتابه بباب أطلق عليه (الخط)[٤].

وهو باب جديد لم نعهد له وجود عند العلماء في المرحلتين السابقتين. وتناول في هذا الباب أسماء الحروف وكيف يمكن كتابتها ، وتناول أيضاً الفرق بين كتابة تاء التأنيث والهاء والتاء التي تلازم المؤنث ، وتناول كتابة تنوين (إذاً)، وتناول كتابة الاسم المنقوص وكيف تحذف الياء ويعوض التنوين بدلاً عنها كـ(قاضٍ) وتطرق أيضاً في هذا الباب الى همزة الوصل والقطع ومواقع الهمزة عند الكتابة، وتطرق إلى الواو في نهاية (عمرو) فرقاً بينها وبين (عُمَر) للكثرة وتطرق فيه إلى إنقاصهم الألف من (بسم الله الرحمن الرحيم) لكثرته .

ومن خلال العرض السابق يتضح لنا ان الترتيب العام عند ابن الحاجب كالآتي:(التعريف بالتصريف، الميزان الصرفي، القلب المكاني ، الأبنية، أحوال الأبنية وهو القسم الأكبر الذي بنى عليه المصّنف كتابه ، ثم مسائل التمارين ،ثم الخط والإملاء).وبهذا انتهى كتاب الشافية لابن الحاجب.

(١) التصريف عند سيبويه وموقف الرضي منه:١٩٧
(٢) ينظر:المصدر نفسه: ١٩٧
(٣) يُنظر: شرح الشافية:٣١٢/٤
(٤) يُنظر:الشافية:١٠٣

المبحـــث الثـــالـــث

الترتيب عند ابـــــن عصفـــــــور(٦٦٩ هـ)

استطاع ابن عصفور أن ينحو بالصرف إلى أوضح صورة كما فعل ابن الحاجب، والرضي ،معتمداً العلماء السابقين له فقد رتبَ كتابه أحسن ترتيب مشيراً إلى ذلك بأن :((النحويين قد هابوه لغموضه... فتركوا التأليف فيه والتصنيف إلا القليل منهم فإنهم قد وضعوا فيه ما لايبرد غليلاً ، ولا يحصل لطالبه مأمولاً ، لاختلال ترتيبه وتداخل تبويبه، ووضعتُ في ذلك كتاباً رفعتُ فيه من علم التصريف شرائعه وملكتهُ عاصيه وطائعة، وذللته للفهم بحسن الترتيب)).[١] وهذه المقدمة التفصيلية عند ابن عصفور هي إحدى سمات التطور التي شهدناها في المرحلتين الأولى :مرحلة ابن السراج، وهذه المرحلة التي تبدأ عند الزمخشري ولعل ابن عصفور فاقهم في تلك المقدمة التي لم يترك فيها شيئاً غامضاً يختصّ بالتصريف إلا وتناوله ، ويذكر الهدف منه وحاجة الناس إليه وشرف هذا العلم والمنهج الذي سوف يتبعه وذكر انه تناول قسماً منه وترك القسم الاول، ذكر تعريف التصريف، والتفريق بين ما يدخله التصريف وبين مالا يدخله . وهذه الاضافات التي استطاع ابن عصفور من خلالها ان يبني معالم كتابه عليها وكأنها الصورة الكلية للكتاب ثم انتقل الى تفصيل المادة داخل الكتاب وهي الصورة التفصيلة.

ومن خلال ذلك نعلم انه قد وضع كتابه مبنياً على أحسن الترتيب فهو يعلل ان الترتيب سببٌ في فهم الكتاب وتفضيله على غيره عند طالبيه ، وان العلماء الذين ألفوا في الصرف وصرفوا اهتمامهم عن الترتيب كان سبباً في ابتعاد الناس عن هذا العلم وهو اشرف العلوم لأنهم لم يراعوا الترتيب الذي يدخل قلب عاصيه وطائعه.

وبعد هذه المقدمة التي اوردها بدأ بتناول الصرف وقسمه على قسمين **القسم الاول:** جعل الكلمة على صيغ مختلفة ، لضروب من المعاني ، نحو ضَرَبَ وَضَّربَ،وتَضَّربَ ، وتَضَأْرَبَ ، واضْطَرَبَ ، فالكلمة التي هي مركبة من : ضاد ،وراء، وباء،نحو (ضَرْب) قد

---

(١) الممتع في التصريف :١١

بنيت هذه الأبنية المختلفة لمعان مختلفة ، ومن هذا النحو صيغة الاسم ، للمعاني التي تعتريه من التصغير والتكسير نحو (زُيد) و(زُيُود).

وهذا النحو من التصريف جرت عادة النحويين ان يذكروه مع ما ليس بتصريف[١] . وقد أشار إلى انه لم يضمنه هذا الكتاب وان كان أكثره مبنياً على معرفة الأصلي من الزائد .

والقسم الثاني من التصريف عند ابن عصفور: ((هو تغيير الكلمة عن اصلها من غير ان يكون ذلك التغيير دالاً على معنى طارئ في الكلمة نحو تغيرهم : قَوَلَ إلى قَالَ))[٢]وقد حصر هذا النوع من التغيير في : (النقص، والقلب، والابدال، والنقل) ومن خلال التقسيم الذي أشار إليه . فهو يريد ان يقدم تصوراً لهذا العلم من خلال أقسامه. فيرى ان للمباحث الصرفية جانبين .

الأول: دراسته لتلك التغييرات التي تحدث للصيغ وارتباطها في تغيرها بالمعاني التي تؤديها كل صيغة. ولعل غاية هذا الجانب هو تحديد العلاقة بين بنية الكلمة والمعنى الذي تدل عليه.

الثاني: دراسة التغيير الذي يحدث للكلمة من غير ان يكون ثمة رابط بين هذا التغيير والمعنى ،فجاءت كلمة (قال) مثلاً متغيرة، إذ إنَّ أصلها (قول) إلا أن هذا التغيير الذي أصاب كلمة (قال) لايرتد إلى معنى ولا يرتبط بدلالة، بل هو تطبيق لمجموعة من المؤثرات الصوتية والنظم المقطعية للغة العربية.[٣] بعد ذلك انتقل ابن عصفور إلى ذكر القسم الأول من التصريف. ويبدو ان هناك تشابهاً بينه وبين ابن السراج في ترتيب بعض الأبواب من هذا القسم ، وفي أخذه الاطار العام لهذين القسمين من كتاب الأصول، الذين أوردهما ابن السراج نهاية كتابه. فتناول في **القسم الأول:** الأبنية وتبيين حروف الزوائد. [٤] **والقسم الثاني** :تناول فيه التصريف الذي يشمل ((الابدال، والقلب، والحذف، والنقل والإعلال)). [٥] وهو ماوجدناه عند ابن السراج فقد قسم كتابه الأصول أقساماً لا تبتعد في إطارها العام عن

---

(١) ينظر :الممتع في التصريف:١٥

(٢) المصدر نفسه:١٥

(٣) يُنظر: جهود ابن عصفور في التصريف :١٣٠

(٤) ينظر:الممتع في التصريف:٣٩

(٥) ينظر: المصدر نفسه :٢٠٩

كتاب سيبويه إلا انه وضع القسمين اللذين أوردهما ابن عصفور نهاية الكتاب.[١] وهما: القسم الأول من التصريف يبدأ من الأبنية وحروف الزوائد والقسم الثاني من التصريف الذي بدأه بالابدال. [٢] وفيه :(الإبدال، والقلب ، والحذف ، والنقل،والإعلال)[٣] .

وتناول الباب الأول من القسم الأول وهو ((تبين الحروف الزوائد والأدلة التي يتوصل بها إلى معرفة زيادتها من أصالتها)) [٤]وقد علل سبب ابتدائه بهذا الباب وذلك : لأنه يبنى معرفة التصغير والتكسير اللذين جرت عادت النحويين بذكرهما .

ثم تطرق إلى الاشتقاق وقسمه على قسمين[٥]،ثم انتقل إلى(باب أبنية الأسماء) [٦]ودرس فيه مجموعة من الأبواب هي : الشك في المجرد ،ثم الرباعي المجرد ،ثم الخماسي المجرد ، وهذا الترتيب في هذه الموضوعات لايشوبه الخلل في دقته ووضوحه لأنه يدرس الأبنية بطريقة تصاعدية كما كان يفعل سيبويه مع الأبنية . ثم تناول الثلاثي المزيد وتناول فيه: (المزيد بحرف واحد ،ثم مزيد بحرفين، ثم مزيد بثلاثة أحرف، والرباعي المزيد) [٧] .

وتناول فيه المزيد بحرف واحد ، والمزيد بحرفين، ثم المزيد بثلاثة أحرف، ثم انتقل إلى (الخماسي) وبعد أن انتهى من أبنية الأسماء انتقل إلى (باب أبنية الأفعال) [٨] وقد أشكل الدكتور رزاق جعفر على ترتيب ابن عصفور واشار إلى أنه ربط الاسباب بالنتائج فقال نرى انَّه قد((جاء بأبنية الأسماء والأفعال قبل حروف الزيادة وأماكن زيادتها)) [٩]

ولعل الدكتور لم يلتفت إلى قول ابن عصفور في سبب تقديمه باب أبنية الأسماء والأفعال على غيرها من الأبواب فكان ذلك التقديم هو الأدلة التي ذكرناها والتي يتوصل بها إلى معرفة الأصلي من الزائد يقول:((ولما كان النظير والخروج عنه لا يُعلمان إلا بعد معرفة

---

(١) ينظر:الأصول :٣ /١٩٧
(٢) ينظر:الممتع :٢٣١
(٣) يُنظر: المصدر نفسه :١٧٥،٢٢٧، ٣٠٠
(٤) الممتع : ١٩
(٥) ينظر:الممتع : ٥١
(٦) يُنظر: المصدر نفسه : ٣٠
(٧) يُنظر:المصدر نفسه :٣٦،٤٩،٦٩،٨١
(٨) يُنظر:المصدر نفسه::١٢٤
(٩) تقويم المنهج الصرفي :١٣٣

أبنية الأسماء والأفعال وضعتُ من اجل ذلك بابين ، حصرتُ في احدهما أبنية الأسماء ، وفي الآخر أبنية الأفعال))[١] والأدلة تناولها قبل باب أبنية الأسماء والأفعال لم يكن ترتيبه لها مضطربا في هذا الموضع لأنَّه علل سبب ذلك التقديم والتأخير. وابن السراج تناول حروف الزوائد بعد باب ابنيه الأسماء والأفعال.[٢] فلم يذكر الباحث هذا التقديم والتأخير الذي أورده ابن السراج ولم يشكل عليه لانه يدرس تقويم المنهج الصرفي عند الصرفيين.

ويلاحظ ان ابن عصفور يقدم الأسماء على الأفعال أيضا. وهذا ماوجدناه عند كل من : سيبويه ،والمازني ، وابن السراج ، و أبي علي الفارسي ،وعبد القاهر الجرجاني ، والزمخشري ،وابن الحاجب وتابعهم الرضي في شرح الشافية. إذ قدم أبنية الاسم على أبنية الفعل. وهذا الترتيب غالبا ما نجده في اكثر المصنفات النحوية والصرفية ولعل تقديم الاسم على الفعل سببه علة الأصل والفرع التي بحث فيها كثير من العلماء والتي على أساسها تم تصنيف اغلب الأبواب. وأول من قدم الاسم على الفعل هو الإمام علي (عليه السلام) عندما دفع بصحيفة إلى أبي الأسود الدؤلي قسم فيها الكلام كله إلى : اسم ،وفعل، وحرف . وأمره ان يتم عليه وان ينحو نحوه. [٣]

ثم تناول باب (ذكر معاني أبنية الأفعال)[٤] ويلاحظ في هذا الباب ان ابن عصفور يمازج بين النحو والصرف يزاد على ذلك مراعاته المعنى والدلالة المعجمية ،وهذه سمة من سمات التطور الواضحة، فعقدهُ (باب المعاني) ،وهو مستوى من مستويات اللغة عند اغلب البلاغيين ، ونجد ذلك عند عبدالقاهر الجرجاني، فقد عقد باباً للمعاني بعد الأفعال ،وعبد القاهر الجرجاني من العلماء الذين درسوا مستويات التركيب كافة، مقدماً المعنى في الترتيب على الألفاظ، وقد كان ابن عصفور يعتمد في صحة مذهبه على صناعة الأشياء، ومعاني المفردات ومن ذلك استدلاله على اصول بعض الكلمات المشتقة من خلال المعاني التي

(١) ينظر :الممتع : ٢٩
(٢) يُنظر: الأصول: ٢٣١/٣
(٣) ينظر: انباه الرواة على أنباه النحاة : ٣٩/١-٤٠
(٤) ينظر :الممتع:١٠١

تحملها كما في لفظة غراب فيرى انها مأخوذة من (الاغتراب) فأن العرب تتشاءم به وتزعم انه دال على الفراق ، وكذلك(جرادة)مشتقة من الجرد، كذلك استدلاله على امتناع بعض العرب عن وصف الله (بالسخي) لان السخي مشتق من (السخاوية)وهي الارض الرخوة و وصفوه (بالجواد) لانه اوسع في معنى العطاء[١] ، ولهذا كان ينظر في معنى اللفظة قبل البحث في اشتقاقها.

فهو متابعٌ لابن السراج وسيبويه في ترتيب هذه الأبواب التي تبدأ من الأبنية والحروف الزوائد، فكما بدأ سيبويه بـ(علم حروف الزوائد)[٢] بدأ ابن عصفور بباب (تبين الحروف الزوائد) [٣]وكما بدأ سيبويه بأبنية الأسماء والصفات أولا [٤] وبعدها أبنية الأفعال[٥]. تناول ابن عصفور أبنية الأسماء أولا.[٦] ثم أبنية الأفعال ثانياً. [٧] وقد عقد ابن عصفور باباً بعد أبنية الأفعال لبيان معاني هذه الأفعال[٨] ولم نجد لهذا الباب عنوانا مستقلا عند صاحب الكتاب، لأنه يفسر معاني الأبنية غالباً داخل الموضوعات أثناء الشرح و التفصيل.

وتناول في هذا الباب بعض المظاهر التي يشترك بها الصرف مع النحو فقدم: المجردة من الزيادة، ومثل لها بقوله((فَعَل وفَعِل : يجيئان متعديين وغير متعديين، فالمتعدي منهما (ضَرَبَ) و(عَلِمَ) وغير المتعدي ، قَعَدَ، وأشِرَ))[٩] ثم غير المجرّدة، ومثل لها ايضاً بالأبنية التي تشترك بين المتعدي وغير المتعدي الذي لحقته الزوائد نحو:(اسقيته) اي :

---

(١) ينظر : الممتع :١٣
(٢) ينظر الكتاب :٤/٢٥٣
(٣) ينظر :الممتع :١٩
(٤) يُنظر: الكتاب :٤/٢٤٢-٢٤٥
(٥) يُنظر: المصدر نفسه : ٤/٢٤٩-٣٩٨
(٦) يُنظر:الممتع : ٣٠
(٧) المصدر نفسه : ٩٤
(٨) المصدر نفسه :١٠١
(٩)المصدر نفسه :١٠١- ١٠٢

دعوت له بالسقيا، و(كسَّرته) ، وكذلك غير المتعدي نحو(سَبَّحَ ،وهَلَّلَ) وهذا النوع من الدراسة قائم على المزج بين النحو والصرف وعلم الدلالة ويبدو ان هذه الظاهرة من ظواهر التطور التي وجدناها عند كل من : ابن السراج، وابن جني ، و الزمخشري الذي تناولها على شكل أبواب بدأها بالمتعدي وغير المتعدي وانتهى بالتعجب .[١] وعبد القاهر الجرجاني الذي افرد باباً (لمعاني الأفعال)[٢] .

أما بالنسبة لابن جني فقد أضاف باب :(الشواهد والحجج) في (المنصف) [٣]، وكذلك أخذت أبواب المعاني حظا من الدراسة عند ابن الحاجب في الكافية.[٤] وقد درس ابن عصفور في هذا الباب ظاهرة التعدي واللزوم في بعض الأفعال، وقد أشار إلى أوزان تلك الأفعال والتي تشترك بالتعدي واللزوم. فمن ذلك قوله: ((فَعَل،وفُعِلَ: يجيئان متعديين وغير متعديين فالمتعدي منهما:ضَرَبَ، و عَلِمَ، وغير المتعدي : قَعَد، و أَشِرَ...))[٥] ووضع في هذا الباب معاني هذه الأفعال وكأنه يمزج بين النحو والصرف ولايختلف فيه عن المواد داخل المعاجم مثلاً يقول:((تَفَعَّل: تكون متعدية وغير متعدية نحو تَلَقَّفَهُ. قال تعالى: (تلقف ما يأفكون)[الأعراف:١١٧].... ولها ثمانية معان))[٦].

بعدها تطرق لهذه المعاني ومنها :((الحرص على الإضافة ، فإذا اراد الرجل ان يدخل نفسه في الشجعان والحلماء قيل : تَشَجّع، وتَحلَّمَ)[٧] ثم مثل لتلك الأمثلة بأبيات من الشعر وهكذا.

---

(١) ينظر : المفصل:٢٧٢،٢٦٩،٢٦٣،٢٥٩،٢٥٨،٢٧٥

(٢) يُنظر :المفتاح في الصرف:٤٨

(٣) يُنظر :المنصف:٥٥٥

(٤) يُنظر :الكافية في النحو،لابن الحاجب:٤٧-٤٨-٤٩

(٥) يُنظر :الممتع:١٠١

(٦) يُنظر :الممتع:١٠٢

(٧) المصدرنفسه:١٠٣

بعدها انتقل ابن عصفور إلى حروف الزيادة وعددها عشرة يجمعها القول: ((أمان وتسهيل)) وقد أورد هذا العدد متابعاً العلماء السابقين ومنهم : سيبويه، والمازني، وابن جني، وأبو على الفارسي ،وغيرهم... وقد جعل اصل حروف الزوائد حروف العلة الثلاثة وهي: (الواو ،والياء،والألف) وقسم هذه الثلاثة الى زوائد وأصول ايضا فجعل الألف زائدة وأخرها الى نهاية هذه الثلاثة في الترتيب. لأنه يرى بأنها منقلبة دائماً. وكذلك لم يعدها من الزوائد الأصلية في نهاية البناء لأنها تكون حينئذٍ حركة و:(حركة الآخر ليس من البناء)).[١] ، ثم تناول الأماكن التي تزاد بها هذه الحروف.[٢] ثم باب : مايزاد من الحروف من التضعيف.[٣] ثم ختم هذا القسم بباب التمثيل.[٤] ولم يختلف ترتيب هذه الأبواب مع صاحب الكتاب لان سيبويه اورد :(باب التضعيف)[٥] بعد باب: (مواضع حروف الزوائد)[٦] بعدها وأورد :(باب التمثيل)[٧] وجاء هذا الباب خاتمة للقسم الاول من التصريف عنده،

وكذلك فعل في خاتمة القسم الثاني من التصريف. بعد باب التضعيف. إلا أن صاحب الكتاب جعل باب التمثيل في ثلاثة أبواب اشرنا إليها.

ثم بدأ القسم الثاني من الكتاب بالإبدال وعدّ حروف الابدال اثني عشرَ حرفاً حسب الترتيب: (الهمزة ،والجيم، والدال، والطاء،والواو، والياء،والتاء،والميم، والنون،والهاء،واللام، والألف)[٨] ثم عقد باباً أطلق عليه : ((مالم يذكره سيبويه من حروف الإبدال)) ولعل هناك تشابهاً بين ابن عصفور وابن السراج في وضع مثل هكذا باب. إلا أن ابن السراج اختلف عنه في المضمون والباب الذي ذكره ابن السراج هو : ((ما ذكر انه فات سيبويه من الأبنية))[٩] وهذا دليلٌ على ان كلاً منهما تابع سيبويه في أغلب المسائل الا ان ترتيبهما بصورة عامة كان انضج في تصنيف المجموعات المتفرقة التي وجدت عند صاحب الكتاب ،ممّا

---

(١) يُنظر:الممتع:١١٦
(٢) يُنظر: المصدر نفسه:١١٨
(٣) يُنظر: المصدرنفسه:١٦٢
(٤) ينظر:المصدر نفسه:١٦٩
(٥) يُنظر: الكتاب:٤/٢٩٨
(٦) ينظر :المصدر نفسه: ٤/٢٧٦-٢٧٨
(٧) يُنظر: الممتع :١٦٩
(٨) يُنظر: المصدر نفسه:١٧٥
(٩)ينظر الاصول: ٢٢٤

يجعلهما ضمن مرحلة التطوُّر فقد ذكر في هذا الباب رأياً نسبه للنحويين يقول فيه:((وزاد بعض النحويين في حروف البدل: السين،الصاد،والزاي ،والعين،والكاف، والفاء، والشين))[١]

ثم اعطى السبب الذي جعل سيبويه لم يذكر هذه الحروف في الابدال يقول : ((الابدال فيه مرادٌ به تقريب الحرف من غيره))[٢] وهنا يشير إلى ان سيبويه ذكر هذه الحروف في باب الادغام : ((فبابه ان يُذكر في البدل الذي يكون سبب الإدغام لأنه يشبهه))[٣] واورد سبباً آخر في عدم ذكر سيبويه لهذه الحروف يقول : ((الابدال فيه قليلٌ جداً أو في لغة بعض العرب، فلم يعتبره.... ولايفعل ذلك إلا بنو تميم وكذلك ابدال الزاي من الصاد انما تفعله كلبٌ))[٤]

بعدها تطرق الى (باب القلب والحذف والنقل)[٥] وقد جعل هذه الموضوعات الثلاثة في باب واحد ووضح سبب ذلك بقوله: ((إنما أفردتُ لذلك باباً واحداً ؛ لان جميع ذلك إنما يتصور باطراد في حروف العلة فإن جاء من الحذف أو القلب ، في غير حروف العلة، أو في حروف العلة في خلاف مايتضمنّه هذا الباب ، فيحفظ ولا يقاس عليه)).[٦] وقد اختلف الترتيب العام لهذا الباب عن صاحب الكتاب [٧]؛ لان ابن عصفور قد جمع المواضيع المتفرقة لهذا الباب وصنفها بأدق تصنيف حتى انك لم تجد تلك الموضوعات الشائكة تحت الباب الواحد بل تجد التسلسل المنطقي فيبدأ من الاقل وينتهي بالأكثر، وهذا النظام المتناسق في الترتيب شاهدناه عند كل من : ابن السراج وابي علي الفارسي وابن الحاجب فكانوا يضعون التقسيمات الكلية الواضحة للباب الواحد ثم ينتقلون الى الجزئيات تدريجيا .

---

(١) الممتع: ٢٢٤
(٢)المصدر نفسه:٢٢٦
(٣) المصدر نفسه:٢٢٦
(٤) المصدر نفسه:٢٢٦
(٥) يُنظر: المصدر نفسه:٢٢٧
(٦) المصدر نفسه: ٢٢٧،٢٢٨
(٧) يُنظر:الكتاب:٤/٣٨١،٣٧٠،٣٦٠

وبعدها انتقل إلى الإدغام.[١] مقدماً إياه على أبواب القياس.[٢] ويلاحظ انه لم يتفق مع ابن السراج ، وسيبويه اللذين جاءت مسائل القياس.[٣] عندهم قبل الإدغام.[٤] بعدها ختم ابن عصفور كتابه بباب:(المسائل المبنية مما لايجوز التصرف فيه).[٥] وهو ما لم نشهد له باباً مستقلاً في كتاب سيبويه.

وبرزت عنده طريقة المعلم في استخدام السؤال الافتراضي والجواب داخل الكتاب وهي ظاهرة واضحة عند ابن عصفور فنجدها وردت في بعض الأبواب الصرفية وهذه سمة من سمات التعليم في ذلك الوقت الذي الف كتابه فيه، وهي مظهر من مظاهر التطور ولعلها وجدت ايضا في المؤلفات التي أُلفت في عصرنا الحالي ومثال تلك الأسئلة والأجوبة لها عند ابن عصفور قوله :(فإن قيل: فيمَ يمتاز ادغام المتقاربين من إدغام المثلين؟ فالجواب:عن ذلك كذا..وكذا)[٦]

ويستمر في هذا المنهج حتى يبين اوضح صورة للمسألة الواحدة في ذهن القارئ. وهذا ناتج عن دقته في فرز الابواب وجعلها موجودة بترتيب وتناسق واضح، ولم يدخل ابن عصفور في ترتيب كتابه (الممتع) الأبواب التي يكون فيها التغيير لضرب من المعاني ، كالتصغير ،والنسب، والتثنية، والجمع، وصياغة المشتقات وبعض من مسائل التغيير الطارئ أيضا: كالإعلال،والإبدال، والادغام فقد عرض تلك الأبواب في مصنفاته الاخرى مثل شرح الجمل وشرح كتاب سيبويه والفرائد، والمقرب.فقد عرض في شرح الجمل البسيط مسائل:صيغ المبالغة ، والصفة المشبهة،والتذكير ،والتأنيث، والأفعال المهموزة ،والوقف، والتثنية ، والجمع السالم،والنسب، والتصغير ،والتكسير ،وأبنية المصادر، واسم المصدر، واسم الزمان واسم المكان،واسم المفعول،والإمالة.[٧]

---

(١) ينظر: الممتع:٣١٤
(٢) ينظر :المصدر نفسه:٣٥٦
(٣) يُنظر: الكتاب:٤٠٦/٤
(٤) يُنظر: المصدر نفسه:٤٣١/٤، وينظر الاصول:٣٠١/٣
(٥) ينظر:الممتع:٣٧٥
(٦) يُنظر: المصدر نفسه:١٦٢
(٧) ينظر :شرح الجمل : ابن عصفور والتصريف:١٠٣

المبحـث الـــرابع

الترتيب عند ابن مالك (٧٦٢هـ)

في:(الألفية ، و إيجاز التعريف في علم التصريف وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)

ابن مالك :

ترجم له الكثير من العلماء.[١] وقد شاع وذاع صيته بين النحاة الذين بقيت مؤلفاتهم إلى يومنا هذا مصدراً من مصادر الدراسة المهمة في اللغة العربية، وله مؤلفات كثيرة وأهمها: الألفية، وإيجاز التعريف في علم التصريف، والكافية الشافية، وشرح الكافية الشافية ،ولامية الأفعال وشرحها، وغيرها من المؤلفات الكثيرة.

الترتيب في الالفية :

وضع ابيات منظومة في قواعد النحو والصرف واطلق عليها العلماء تسمية (الألفية) لانها بلغت الألف بيت ، وقد نالت الألفية إعجاب الكثير من الباحثين حتى: ((عكف العلماء عليها دراسة وتدريساً وحفظاً وشرحاً وتعليقاً))[٢] فقد وصفها كثير من العلماء بحسن الترتيب في الأبواب واختصارها للألفاظ مع كثرة المعاني يقول أبو اسحاق الشاطبي(٧٩٠هـ) وهو صاحب اكبر شرح للألفية: ((قد فاقت ألفية ابن معط بأوصاف حسان: كتثقيف الأبواب، وتصحيح القوانين، والتوفية بشروطها، واختصار الألفاظ مع كثرة المعاني)) [٣].

والألفية هي تسمية جاءت من قبل الباحثين الذين درسوها وشرحوها لان ابن مالك اسماها اولاً :(الخُلاصة) وهي خُلاصة مافي (الكافية الشافية) من نحو وصرف[٤] ، وقد اختلفت الآراء في تأليفها أهي أولا، أم التسهيل؟. ويلاحظ أن ابن مالك كان يسير على ترتيب متقارب في كل مؤلفاته، ولم يختلف كثيرًا، وإن وجد بعض الاختلاف فإنه يُعزى غالبًا

---

(١) يُنظر:تاريخ دول الملوك:١٣٤/٢، و طبقات الشافية الكبرى :٦٧/٨ ، و حاشية الخضري:٦/١ ، و تاريخ آداب اللغة العربية:١٤٧/٣

(٢) شرح ابن طولون على الفية ابن مالك:٣٣

(٣) المقاصد الشافية:٢٣/١-٢٤

(٤) ينظر منهج ابن مالك في وضع الألفية :٢٠٥

إلى مراعاة ابن مالك مستوى المتعلمين، فيحذف بعض المباحث لصعوبتها، ويؤخر أخرى لأن المتعلّم يحتاج تأخيرها حتى يكون ما قبلها موطئاً وممهّدًا لها [١] ولعل العقل يفسر لنا ان النظم يحتاج إلى اختصار القواعد كي تنسجم مع قوالب الشعر وهذا يؤيد الرأي القائل: ((بان الألفية هي خلاصة القواعد التي تبناها ابن مالك في بقية كتبه))[٢].

وردت أبواب الصرف في القسم الثاني من الألفية مع وجود تداخل بين الأبواب النحوية ،والأبواب الصرفية، فنجد مثلاً باب: الابتداء [٣] قد جاء في القسم الاول مع النحو، وباب المعرف بأداة التعريف، وباب كان وأخواتها ،وبعدها يستمر في إيراد الأبواب النحوية حتى تناول باب: (أبنية المصادر))[٤] ،ثم باب (أبنية اسماء الفاعلين والمفعولين)[٥] ثم تلا هذين البابين بمجموعة من المشتقات.[٦] وهو ترتيب طبيعي لان هذه المشتقات هي المرحلة التالية للمصادر .

ثم تناول أبواباً نحويةً ومنها:(باب التعجب ،وباب نعمَ وبئسَ) ثم انتقل الى باب (أفعل التفضيل) ثم جاء بعدها بمجموعة من الأبواب النحوية. حتى تناول :(باب نوني التوكيد)[٧] وهو باب صرفي أورده قبل باب (أسماء الأفعال والأصوات)[٨] ونجده يخلط بين أبواب الصرف والنحو وهذا ماشهدناه عند اغلب السابقين له في مرحلة التطور الأولى والمرحلة الحالية التي بانت فيها ملامح الاستقرار.

(١) ينظر: منهج ابن مالك في وضع الألفية:٢٠٩
(٢) تطور فكر ابن مالك الصرفي في باب الاعلال والابدال: ٥٤
(٣) ينظر: الألفية :٩
(٤) يُنظر: المصدر نفسه :٣٠
(٥) ينظر:المصدر نفسه : ٣١
(٦) يُنظر: المصدر نفسه : ٣١، ٣٢، ٣٣
(٧) ينظر:المصدر نفسه : ٤٢
(٨) يُنظر: المصدر نفسه : ٤٢

و تطرق بعدها إلى أبواب نحوية جاءت فاصلة بين أبواب الصرف حتى تطرق إلى: (العدد)[١] الذي أدرجه مع أبواب نحوية، بعدها تناول(باب التأنيث)[٢] وهو من الأبواب الصرفية التي تقترب من أبواب النحو في ترتيبها دائما، وجاء بعدها بباب (المقصور والممدود،ثم باب تثنية المقصور والممدود وجمعها تصحيحا ، ثم جمع التكسير) [٣]

وترتيب هذه المجموعة من الأبواب التي يسميها بعض المحدثين بالعددية ؛لأنها تتناول عدد الشيء وتبدأ بالأقل ثم الأكثر والعلاقة بينها علاقة مجاورة وقد شهدنا مجيء هذه المجموعة بالترتيب نفسه عند اغلب العلماء السابقين .

وبعد تلك المجموعة العددية أورد الأبواب الآتية :(التصغير،و النسب، و الوقف ، ثم الامالة)[٤] وقد لوحظ في البابين الأولين (التصغير، والنسب) حالة التلازم عند اغلب النحاة الذين تطرقوا لهما ومجيئهما مع المجموعات الصرفية التي تقترب من النحو، بعدها تناول:(باب التصريف)[٥] وتطرق فيه إلى الأبنية الثلاثية ، والرباعية ، والخماسية، ثم أنهى بالميزان الصرفي دون أن يعقد له بابا مستقلا .[٦]

وتناول الأبواب الأخيرة التي تختص بالتصريف الذي أطلق عليه ابن عصفور النوع الثاني من التصريف ،وهذه الأبواب هي : ((الابدال، والإعلال، والنقل، والحركة، والحذف، والإدغام))[٧] وهذه المجموعة وردت بنفس الترتيب من كتاب :(التصريف الملوكي) لابن جني، وهي كذلك وردت خاتمة الأبواب في كتاب (التكملة) لأبي علي الفارسي،

---

(١) يُنظر :الألفية:٤٨
(٢) يُنظر:المصدر نفسه : ٥٠
(٣) ينظر : المصدر نفسه :٥١، ٥٢
(٤) ينظر : الألفية : ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٨ ، ٥٩
(٥) يُنظر:المصدر نفسه : ٦٠
(٦) يُنظر: المصدر نفسه :٦٠ – ٦١
(٧) يُنظر: المصدر نفسه ٦٢ – ٦٣ – ٦٤ – ٦٥

وكذلك هي مجموعة الأبواب ذاتها التي ختم بها ابن الحاجب شافيته[١] مع اختلاف بسيط في التقديم والتأخير وهذا يجعلنا نذهب الى ان الصرف بدأ يتناوب بين مراحل التطور والنضج و الاستقرار الذي سوف تشهده هذه المرحلة على يد ابن مالك مع الإقرار بانّ شافيته وردت على شكل منظومة وهذا يحسب لابن مالك في مسألة التطور فقد عمد ابن مالك الى الشعر التعليمي ، كونه القاسم المشترك بين الحضارة العربية ووسائل التعبير عن الفكر فيها من إذ حضوره الدائم والمؤثر في أي نشاط ثقافي وبخاصة النشاط التربوي فقد ظهرت فيه القدرة العالية على استيعاب المصطلحات العلمية والفنية ،التي تبدو انها يصلح للتعبير عنها واستيعابها ، لا في النثر فقط [٢] وقد وفق ابن مالك في الفيته إلى المزج بين النظم على هيأة الشعر والمادة اللغوية وقد((التزم المنهج الانتقائي الذي يقوم على المزج بين مذاهب النحاة دون حيل أو انحياز واختيار الافضل منها والترجيح بينهما وهو منهج التزمه في مؤلفاته كلها)).[٣]

(١) يُنظر: الشافية :٨٨ ، ٩٣ ،٩٥ ، ١٠٠

(٢) ينظر: دور الشعر العربي في تطور الفكر التربوي العربي: ١٨٥

(٣) منهج ابن مالك: ١٣١

الترتيب في كتاب (إيجاز التعريف في علم التصريف)

ألف ابن مالك هذا الكتاب متخصصاً بالصرف ، واختلف في ترتيبه عن الترتيب الذي عهدناه في الألفية، والكتاب ينقسم الى قسمين: الأول إضافة من قبل المحقق نفسه واطلق عليه تسمية:(مقدمة التحقيق) وشملت هذه المقدمة : تعريف التصريف وباب عقده لهمزة الوصل ، وهمزة الفصل،وأوزان الأفعال وتعريف السالم والمهموز وتصريف الأسماء واوزانها ،وباب المثنى والجمع . وقد اورد المحقق مجموعة الأبواب التي تدخل تحت الجمع ومنها : جمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم، وجمع الثلاثي الساكن ، وجمع التكسير، جموع القلة، وجموع الكثرة، وتناول صيغ مثنى الجموع ، واسم الجمع، واسم الجنس الجمعي والافرادي.[١] وهذا التقسيم لأبواب الجمع ،هو ماتوسع فيه المحدثون اليوم واخذوا به في مؤلفاتهم واسقطوا ابواباً أخرى، ومنها باب التمارين أو القياس.

لقد بدأ ابن مالك كتابه بمقدمة اشار فيها الى اهمية علم التصريف وذكر ان الهدف من تأليفه لهذا الكتاب هو خدمة للسلطان الملك الناصر صلاح الدين وخدمة العلم . وبعدها بدأ بتعريف التصريف وقال فيه: ((علم يتعلق ببنية الكلمة ومالحروفها من زيادة وأصالة ، وصحة واعتلال وشبه ذلك)) [٢].

بعدها تناول الباب الأول وهو : (الثلاثي المجرد) وبدأ بالأسماء قبل الأفعال وتطرق إلى الثلاثي ، والرباعي، ثم الخماسي . ثم انتقل إلى الأفعال و فعل معها كما فعل مع الأسماء فبدأ بالمجرد ثم انتقل إلى المزيد. ثم عقد باباً جديداً لم نجده عند سابقيه اطلق عليه(فصل في حروف المضارعة) وجعل فيه الحروف أربعة وهي: الضمير، والنون، التاء، والياء وبعد ان انهى الأفعال تناول بابين لم نجدهما عند كل من ابن الحاجب وابن عصفور وهما (فصل صوغ الفعل للمفعول) و (باب فصل المصوغ للأمر) في حين افرد لهما الزمخشري عنوانين تحت قسم الأفعال . ثم تناول الميزان الصرفي. وقد أخر هذا الباب الذي

---

(١) يُنظر: الإيجاز:٢٥،٢٤،٢٣،١١،٩،٨،٦

(٢) المصدر نفسه :٧١

غالبا مانجده متقدماً عند اغلب العلماء الا انه لم يفصله بباب عن حروف الزيادة وكان يطلق كلمة فصل على الأبواب التي تناولها ، وتناول حروف الزيادة التي تابع فيها من سبقه في عدِّها عشرة وقدم الألف والياء والواو وذكر بأنها أحق الحروف بالزيادة . وهي حروف اللين التي ذكرناها وذلك لسهولة الإتيان بها عند إشباع الحركات الثلاث.[١] ولان كل كلمة لاتخلو منها.

ثم قدم الألف ويرى بأنها الأحق في الزيادة. وهو خلاف ماوجدناه عند الرضي الذي جعل الألف هو الأقل حظاً في حروف الزيادة لأنه منقلب وليس أصلي ولعل هذا التعليل الذي اورده كل من ابن مالك والرضي اخذ دوره في التأثير الواضح في ترتيب الألف بين مجموعة حروف الزوائد. فنجد الرضي أخره بعد الياء والواو. ويرى أنه أحق الحروف بالزيادة[٢] .

وبعدها تناول ابن مالك مجموعة الأبواب التي اغلبها تعالج المسائل الصوتية ودائما مانجد هذه المجموعة تأتي مجتمعة وكذلك تأتي نهاية الأبواب الصرفية عند اغلب العلماء وقبل الادغام : وهي(الزيادة ، والإبدال، والإعلال، والحذف)[٣]

في حين كان ترتيبه لهذه الأبواب في الألفية ((الزيادة، الإبدال، والقلب، والإعلال، والحذف، والإدغام))[٤] متاخرة ، وهي المجموعة التي أوردها ابن الحاجب نهاية الشافية.[٥] وتابعه الرضي في الترتيب إلا أن ابن الحاجب أخر الحذف إلى مابعد الإدغام [٦]

(١) ينظر:الإيجاز: ٨٥
(٢) يُنظر: الإيجاز:٨٥
(٣) يُنظر: الإيجاز :١٥٨،١٥٠،٩٩،٩١
(٤) يُنظر:الألفية: ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥،٨٨
(٥) يُنظر:الشافية:١٠٠،٩٥،٩٣،٨٨،٨١
(٦) ينظر:: شرح الشافية:٨٨-٩٣

وبعدها ختم ابن مالك كتابه الإيجاز في باب الإدغام وقد اقتصر في هذا الباب على موضوعين هما:(فصل تحرك المثلات، وفصل حكم المثلين)[١] .

يلاحظ أن كتاب الإيجاز هو أكثر اختصاراً وإيجازا وكما صرح في مؤلفه في عنوان الكتاب الذي أطلق عليه:(إيجاز التعريف في علم التصريف) وقد اقتصر في هذا الكتاب على الأبواب الآتية وحسب الترتيب :(الأبنية، وحروف الزيادة، والإبدال، والإعلال، والحذف، والإدغام) وهذا يعني انه لم يتناول التصريف بمعنى الاشتقاق في هذا الكتاب

وهذه الأبواب هي الاكثر استقرارا بين المجموعة الصرفية التي نجدها تدور في اغلب المؤلفات الصرفية.فقد اسقط كثيراً من الأبواب التي تناولها في متن الألفية ومنها: (الابتداء أبنية المصادر ، العدد، التأنيث، المقصور والممدود، الجمع ، التصغير،النسب، الوقف، الأمالة)[٢] ولم تخلُ اغلب المؤلفات السابقة من هذه الأبواب . وقد انماز كتاب الإيجاز بالابتعاد كثيراً عن التداخل بين الأبواب والابتعاد عن المادة النحوية.لانه كما قلنا سابقاً مال في مؤلفه نحو الايجاز والاختصار.

(١) ينظر :الإيجاز:١٠٠،٩٥

(٢) ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد:٣٢٠

الترتيب في تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد

لا يختلف ترتيب الأبواب في هذا الكتاب، عن الترتيب الذي اورده ابن مالك في متن الألفية إلا أن كتاب التسهيل أكثر شمولاً وإحاطة للموضوعات الداخلية، وكذلك يمتاز كتاب التسهيل بتداخل الأبواب النحوية مع الأبواب الصرفية كما هو الحال في متن الألفية. ولا يوجد اختلاف الا في بعض التقديم والتأخير فقد تناول ابن مالك باب العدد وجعله الثاني بعد باب الابتداء في التسهيل ، في حين نجده متأخراً في الألفية فقد جاء الخامس بين بابي نون التوكيد، وباب التأنيث، وتناول في الألفية أبنية المصادر فقط ولم يتطرق الى أبنية الأفعال في حين تناول أبنية الأفعال بعد همزة الوصل ثم أبنية المصادر. الا ان الترتيب لم يختلف بين الكتابين من حيث التسلسل و الترتيب بين الأبواب، ثم جاء بباب التقاء الساكنين في التسهيل مقابلاً لباب جمع التكسير في الألفية، فتأخر باب الجمع في التسهيل الى ما بعد باب النسب والذي قابله التصغير في الألفية، فأخر بابي الإمالة والوقف وقد ورد ترتيبهما بعد النسب اي قبل باب التصريف ولعله نظر اليهما نظرة صوتية خالصة لا تبتعد عن باب الادغام ، فجعلهما بعد الادغام وجعل باب زيادة الهمزة بين أبنية الأفعال وابنية المصادر في التسهيل في حين جاءت في الألفية بعد التصريف مباشرةً ويمكن ملاحظة الفروقات البسيطة من خلال الجدول الآتي بين أبواب الألفية والتسهيل.

ترتيب الأبواب في **الألفيـــــــة**	ترتيب الأبواب في **كتـاب التسهيـل**
١-باب الابتـداء	١-المبتـدأ
٢-باب أبنية المصادر	٢-العدد
٣-باب أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين	٣-أبنيةالأفعال،همزةالوصل،أبنية المصادر
٤-باب نوني التوكيد	٤-باب نوني التوكيد
٥-باب العدد	٥-الحكاية+ باب الإخبار :وهوباب نحوي
٦-باب التأنيث	٦-باب التذكير والتأنيث

٧-باب المقصور والممدود	٧-باب المقصور والممدود
٨-باب جمع التكسير	٨-باب التقاء الساكنين
٩-باب التصغير	٩-النسب
١٠-باب النسب	١٠-الجمع
١١-باب الوقف	١١-التصغير
١٢-باب الإمالة	١٢-التصريف
١٣-باب التصريف	١٣-الزيادة
١٤-باب زيادة همزة الوصل	١٤-الاعلال
١٥-باب الابدال	١٥-الحذف
١٦-باب الاعلال	١٦-القلب
١٧-النقل والحركة والسكون	١٧-مخارج الحروف
١٨-الحذف	١٨-الادغام
١٩-الادغام	١٩-الامالة + الوقف

ولوحظ ان المباحث الصرفية عند ابن مالك في(التسهيل) سارت باتجاهات متباينة مع المؤلفات الأخرى عنده وهذا طبيعي لان التطور وتراكم الخبرات له دوراً في اعادة صياغة الموضوعات من جديد فيحذف ماهو غير ضروري ويدخل ماهو جديد وضروري، ومن خلال الجدول الذي وضعناه يلاحظ انه يقدم بعض الابواب ويؤخر بعضها ، و اما بالنسبة لكتاب الإيجاز فهو مختصر جداً على التصريف فقط.

وجاء تقسيم المباحث والأبواب الصرفية في التسهيل أربعة أقسام على النحو الآتي: المقدمات ، ثم التغيير لأجل المعاني الواردة، ثم الظواهر المشتركة ثم التصريف. وقد تقدمت احدى هذه الظواهر وهي (باب التقاء الساكنين) على المجموعة في الكتاب وهو باب لم يتناول ترتيبه مع مجموعة الأبواب في الألفية ، وكذلك من الأبواب التي أسقطها في الألفية هو: (باب مافي أبنية الأفعال، وأسماء الزمان، ،وأسماء المكان ،و التذكير، ومخارج الحروف وصفاتها، وقسم الادغام في المتقاربين ،والإدغام في كلمتين) ويبدو انه : لم يلتفت إلى تلك الاشياء الا في التسهيل على الإجمال لا على التفصيل [١].

وكذلك يلاحظ ان الأبواب التي تناولها ابن مالك ليس فيها باب جديد يُحسب له بل هي أبواب تناولها العلماء السابقون له ولم يختلف عنهم الا في بعض التقديم والتأخير في الترتيب وطريقة العرض، ولعل هذا يجعل من ابن مالك محطة الاستقرار الاولى للترتيب الصرفي.

شرح ابن مالك كتابه التسهيل في كتاب اسماه (شرح التسهيل، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) وقد سار في ترتيب الأبواب والموضوعات على ترتيب التسهيل ولم يقدم أو يؤخر فيه شيئاً، وكتاب التسهيل هو اختصار لكتاب ألفه قبل هذا اسمه: (الفوائد النحوية والمقاصد النحوية).

(١) ينظر: البحث الصرفي في الدراسات العربية الحديثة :١٤

المبحث الخامس

الترتيب عند أبي حيان الاندلسي (٧٤٥هـ)

١ ارتشاف الضرب من لسان العرب

جاء كتاب إرتشاف الضرب من لسان العرب على قسمين : تقدم القسم الأول منه لدراسة الأبواب الصرفية ، والقسم الثاني اشتمل على المادة النحوية وقد أشار أبو حيان الى ذلك التقسيم إذ قال: ((وحصرته في جملتين الأولى: في إحكام الكلم قبل التركيب، والثانية في احكامها حالة التركيب))[١] ، وهو بهذا التقسيم يؤيد رأي ابن عصفور، الذي يرى ان الصرف يقدم على النحو ، ولكنه تأخر لصعوبته ويلاحظ انه تابع ابن عصفور في هذه الرؤية .

فقد تناول أبو حيان مادة الصرف على شكل اقسام جعل القسم الاول الذي يطال الكلمة في حالة الافراد وقسم هذا الى ثلاثة اقسام الاول: للتصريف وقسمه الى قسمين:

اولهما: اختلاف صيغ الكلمة لضروب من المعاني

والثاني :تغير يلحق الكلمة وحصره بالزيادة والحذف والابدال، والقلب ، والنقل، والادغام وهذا الترتيب في اطاره العام يقترب من ترتيب المبرد في المقتضب ؛لأنَّه قدم الصرف على الظواهر التي تقترب من النحو. وجعل القسم الثاني من الجملة على قسمين الأول: التغيير الذي يلحق الكلمة من اولها والثاني : يلحق الكلمة من آخرها وهذا التقسيم الذي أشار اليه اجمالاً يتفق فيه مع ابن عصفور فقد نظر كلٌ منهما الى الكلمة في حالة الافراد وفي حالة التركيب فقدما حالة الافراد على التركيب والتركيب منه سيكون بسبب الاعراب ومنه ما يكون من غير الاعراب فتناولا مع المادة الصرفية. الا ان هناك اختلافاً بينهما في الاطار العام اي ان ابن عصفور اخر مباحث الكلمة في حالة إفرادها إلى ما بعد الكلمة في حالة

(١) ارتشاف الضرب من لسان العرب: ١/ ٤

التركيب.[١] وكل حالة تشمل مجموعة من الأبواب التي يحكمها التغيير اما داخل السياق او خارجها.

وقد أشار أبو حيان إلى ذلك التأخير في حالة التركيب الى ما بعد حالة الافراد.[٢] يقول: (هذا التأخير لأبواب التركيب انما كان لصعوبته واعتياصه)[٣].

و اشار الى انه سوف يتناول بعض احكام النحو مع الصرف لضرورة التصنيف يقول: ((وربما أُنجزُّ بعض من أحكام هذه مع احكام الاخرى لضرورة التصنيف وتناسب التأليف وقصدتُ بذلك –يعلم الله –تسهيل ماعُسر ادراكه على الطلاب)) [٤].

وقبل عرض ترتيب الأبواب عند أبي حيان لابد من الاشارة الى علاقة ابن عصفور بأبي حيان فهي : ((علاقة وثيقة وقنوات التأثر متصلة تمده بأكثر من جانب من جوانب التأثير ذلك ان ابا حيان اعتنى بكتب ابن عصفور فلخص بعضها وهذب مسائلها))[٥] فقد اشارت الدكتورة خديجة الحديثي الى ان ابا حيان انما افاد من تبويب (المقرب) ومنهج ابن عصفور ورتب كتابه ترتيباً جديداً.[٦] وكذلك تشير الى الطريقة التي اشار اليها أبو حيان مستمداً اياها من ثلاثة كتب عند ابن عصفور وهي (الممتع) و(المقرب)و(شرح الجمل)[٧] ولعل اهم مايجمع هذه الكتب هو الهيكل العام في التبويب الذي يلتقي به أبوحيان مع ابن عصفور. [٨]

وتناول أبو حيان مادته الصرفية حسب احكام الكلمة في حالة الافراد، فبدأ بالقول في مواد الكلم وهي حروف الهجاء وتناول عددها ومخارجها.[٩] ثم تناول احكام الكلمة مقسماً

---

(١) يُنظر: مناهج التأليف :٢٣٠
(٢) يُنظر: الارتشاف:٦٧٢-٢٢
(٣) الارتشاف :٢٧٣ ، ويُنظر:مناهج التأليف النحوي:٢٣١
(٤) الارتشاف:١/ ٤
(٥) مناهج التأليف النحوي:٢٢٦
(٦) ينظر : أبو حيان النحوي:١٠٦
(٧) المصدر نفسه:٣٧٦
(٨) ينظر: مناهج التأليف النحوي :٢٢٧
(٩) ينظر: الارتشاف:٥٥/١

إياها الى ثلاثة أقسام[١] ، الاول منها: (علم التصريف): وقسمه الى قسمين احدهما: جعل الكلمة على صيغ مختلفة لضروب من المعاني،

والآخر: تغيير الكلمة لغير معنى طارىء عليها و يشمل: الزيادة ، والحذف ، والابدال، والقلب ، والنقل، والادغام.[٢]

ثم انتقل الى الادلة التي يعرف بها الزائد من الاصلي بعد ان جعلها تسعة اشياء وهو لايختلف في العدد والمادة عن الادلة التي اوردها ابن عصفور[٣]

ثم تناول القسم الثاني [٤] وجعل فيه المواد التي درسها ابن عصفور في القسم الاول وهي أبنية المجرد والمزيد من الأسماء[٥].

ثم انتقل الى باب آخر وهو :(فصل في الأسماء الأعجمية)[٦] وبعدها (باب معاني أبنية الأسماء، وباب أبنية الأفعال وما جاءت له من معانٍ)[٧] وتناول المضارع ،ثم حروف الزيادة. وبعدها مظاهر التصريف التي نجدها تتأخر دائما عند اغلب العلماء.[٨] وهي :(الزيادة ، والحذف ، والابدال، والقلب ، والنقل ، والادغام)[٩] وهذه الأبواب جعلها ابن عصفور في القسم الثاني من كتاب التصريف وقد ختم القسم الاول بباب الادغام، وادغام المتقاربات وهذا هو الترتيب الذي صرح به في مقدمته ملتزماً به.

---

(١) يُنظر: المصدر نفسه:٢٢/١

(٢) يُنظر: المصدر نفسه: ١/ ٢٢

(٣) ينظر: الممتع:١٩/وينظر الارتشاف:٢٢/١

(٤) ينظر: الارتشاف:٤٤/١

(٥) ينظر: الممتع:٤٤

(٦) ينظر: الارتشاف:١٤٦/١

(٧) يُنظر: المصدر نفسه:١/ ١٤٧-١٥٣

(٨) ينظر الممتع:القسم الثاني من التصريف:٧٥ ، والألفية:٦٠ ،و المفصل: القسم المشترك:٣٣٥ ، و شافيه ابن الحاجب:٨٨،٩٣،٩٥

(٩) ينظر :الارتشاف:١٩٣،٢٣٤،٩٣٩،٢٥٥/١

و بعدها انتقل الى القسم الثاني من قسمي التصريف : وجعل في هذا القسم ابواباً بحسب الترتيب الآتي: التصغير، ثم جمع التكسير، ثم أبنية المصادر، وقد فرق هذا الباب عن أبنية الأسماء والأفعال واسمي الزمان والمكان،واسم الفاعل،واسم المفعول، والمقصور والممدود.[١]

وقد تناول هذه الأبواب بحسب الترتيب الذي أشار اليه سابقاً . وهي أبواب لم ترد في كتاب الممتع لابن عصفور والذي اخذ أبو حيان اغلب مادته منه . وقد زاد على هذه المجموعة: باب الامالة[٢] على الرغم من انه لم يصرح به ضمن المجموعة التي اشار لها في بداية ذكره للقسم الثاني[٣].

بعدها انتقل الى القسم الثاني من الجملة الاولى وقسمها الى قسمين حسب التغيير الذي يطرأ على بناء الكلمة فالقسم الاول: يلحق الكلمة من اولها ،والقسم الثاني: يلحق الكلمة من آخرها.

فجعل في القسم الاول: همزة الوصل وهمزة القطع في (أل)، و (أم) بمعنى (إلى).[٤] وكذلك الأسماء من غير مصادر الأفعال التي أولها همزة وصل كما في : (ابن، وابنة، وابنم ، وامرئ ،واسم، واست، وتثنيتها، واثنين، واثنتين)[٥] ثم انتقل الى القسم الثاني وجعل فيه الأبواب التي يلحقها التغيير من آخرها وهي : (باب التثنية ، والجمع ، وباب النسب، وعلامة التأنيث ، ونوني التوكيد، ونون التنوين)[٦].فتناول هذه الأبواب حسب الترتيب الذي ذكره أولا ولم يخل فيما سار عليه، و توسع أبو حيان في باب التنوين وإدخاله ضمن

(١) يُنظر:الارتشاف:١/٣٥١
(٢) ينظر :المصدر نفسه:٢/٥١٨
(٣) ينظر :المصدر نفسه:١/٣٥١
(٤) يُنظر: المصدر نفسه:٢/٥٤٣
(٥) يُنظر: المصدر نفسه:٢/ ٥٤٥
(٦) يُنظر: المصدر نفسه:٢/ ٥٤٨

المجموعة الصرفية ، في حين اقتصر اغلب السابقين على نوني التوكيد فقط ، فقد قسم باب التنوين إلى الأنواع الاتية ويشمل:(تنوين التمكين ، وتنوين الصرف ، وتنوين التنكير ، وتنوين العوض ، وتنوين المقابلة ، وتنوين الروي المطلق) [١].

ثم تناول الجملة الثانية في حالة التركيب وقد قسمها الى قسمين الاولى : اعرابية ، والثانية: غير إعرابية، وعند دراسته للثانية أورد فيها الأبواب الآتية حسب الترتيب: (البناء، والحكاية، والادغام من كلمتين، والتقاء الساكنين من كلمتين، والتقاء الهمزتين من الكلمتين ، والحاق علامة التأنيث لأجل مرفوعة، والعدد، والكناية عن العدد ، والوقف)[٢] وهو آخر الأبواب الصرفية ضمن المجموعة التي ينالها التغيير داخل التركيب.و بما أن ابا حيان اخذ منهجه عن ابن عصفور الذي سبقه في التقسيم والترتيب السابق الذي أشرنا اليه ، فيرى الباحث ان منهج ابي حيان وترتيبه يُعدُّ مظهراً من مظاهر الاستقرار الذي بدأ من ابن مالك، ولا يحسب لأبي حيان الا مسائل الجمع الواسع والإحاطة لما سبقه من المؤلفات وكذلك إضافة أبواب التنوين التي اشرنا اليها في عرض الأبواب. الا انه كان اكثر شمولا و احاطة في استقصاء الموضوعات الداخلية وترتيبها.[٣] ،فقد : (رتب كتابه ترتيباً منطقياً هو ترتيب مبني على الخبرة الطويلة بالتأليف والدراسة الكبيرة والإحاطة العميقة والإلمام الكافي بالموضوع الذي بحث فيه)[٤] .

(١) ينظر: الارتشاف: ٢/ ٦٧١،٦٧٠،٦٧٩،٦٦٨،٦٦٧
(٢) يُنظر: المصدر نفسه: ٢/ ٦٧٢
(٣) الارتشاف :٢/ ٦٧٢
(٤) أبو حيان النحوي:١٤٦

المبـــحـث الســادس

الترتيب عند السيـــــوطـي (٩١١ هـ)

وضع السيوطي كتابه (همع الهوامع في شرح جمع الجوامع) مستمداً مادته من مائة مصدر سبقه ،ولهذا أطلق عليه ذلك الاسم (همع الهوامع) يقول: ((فأن لنا تأليفاً في العربية جمع أدناها واقصاها، وكتاباً لم يغادر من مسائلها صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها ومجموعاً تشهد لفضله أرباب الفضائل ، وجموعاً قصرتْ عنه جموع الأواخر والأوائل حشدت فيه مايقر الأعين، ويشنّف المسامع وأوردته مناهل كتب فاض عليها همع الهوامع ، وجمعته من نحو مائة مصنف ، فلا غرو ان لقبته جمع الجوامع)).[١]

وكذلك أشار السيوطي إلى ترتيب الكتاب في المقدمة بأوضح صورة حتى أنَّ القارئ سوف يتصور المنهجية الواضحة، والدقة العالية، في ترتيب السيوطي من خلال تلك المقدمة، فقد أشار إلى أن كتابه: ((ينحصر في مقدمات وسبعة كتب))[٢] وقد عرض ذلك التقسيم للمقدمات والكتب إجمالا ، قبل عرض المادة تفصيلا فجاءت بالشكل الآتي :

١- ((المقدمات في تعريف الكلمة ، وأقسامها، والكلام، والكلم، والجملة، والقول، والإعراب، والبناء، والمنصرف وغيره، والنكرة، والمعرفة وأقسامها)) [٣]

الكتب التي قسمها وذكر تفصيلاتها قبل عرض المادة.

٢- قال:((الكتاب الأول: في العُمد، وهي المرفوعات، وما شابهها من منصوب النواسخ))[٤] وهذا في ميدان النحو.

٣- قال:((والثاني: في الفضلات وهي المنصوبات))[٥] وهذا في ميدان النحو.

---

(١) همع الهوامع في جمع الجوامع :١/ ١٧
(٢) المصدر نفسه:١/ ١٨
(٣)المصدر نفسه :١/ ١٨
(٤) المصدر نفسه:١/ ١٨
(٥) المصدر نفسه:١/ ١٨

٤- قال:((والثالث : من المجرورات، وماحُمِل عليها من المجزومات، وما يتبعها من الكلام على ادوات التطبيق غير الجازمة ، وماضُم إليها من بقية حروف المعاني)) [١]وهذا من ميدان النحو.

٥- قال:((والرابع: في العوامل في هذه الأنواع، وهو الفعل وما ألحق به. وخُتِم بانشغالها عن معمولاتها ،وتنازعها فيها))[٢] وهذا من ميدان النحو.

٦- قال:((في التوابع لهذه الأنواع ، وعوارض التركيب الإعرابي من تفسير كالإخبار والحكاية، والتسمية،وضرائر الشعر، وهذه الكتب الخمسة في النحو. والسادس في الأبنية))[٣] وهذا كله في ميدان النحو .وجعل الأبنية بين النحو والصرف الخالص .

٧- قال:((والسابع: في تفسيرات الكلم الإفرادية : كالزيادة ، والحذف ، والابدال والنقل ، والإدغام، وختم بما يناسبه من خاتمة الخط))[٤] وهذا في ميدان الصرف.

وبعد ان وضع تلك التقسيمات الواضحة لكتبه أثنى على نفسه ؛ لأنّه سبق غيره لهذا الترتيب معتمداً الأصول جاعلاً الحديث الشريف منطلقاً لتقسيم كتابه يقول : ((وهذا ترتيب بديع لم أُسبق إليه ، حذوت فيه حذو كتب الأصول، وفي جعلها سبعة مناسبةٌ لطيفة مأخوذة من حديث (ابن جبان) وغيره : ((إن الله وترٌ، يحبُ الوتر، أما ترى السمواتِ سبعاً ، وألايام سبعاً ، والطواف سبعاً))[٥].

ولعل هذا التقسيم الذي ذكره السيوطي يغني الباحث عن تعقب آراء القائلين في منهج السيوطي ، لان الرجل أعطى الصورة الكاملة ورسم الكيفية التي سوف يسير بها في تقسيمه وترتيبه للكتاب والأبواب، لمن أراد معرفة ذلك .فهو قد بدأ : بالمقدمات ، ثم

---

(١) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ١٨/١
(٢) المصدر نفسه: ١٨/١
(٣) المصدر نفسه : ١٨/١
(٤) المصدر نفسه : ١٨/١
(٥) المصدر نفسه: ١٨/١

الكتب، وبدأها بالعمد، وهي الأصول، ثم الفضلات ،وهي المنصوبات، ثم المجرورات، ثم العوامل لتلك الأنواع ، ثم التوابع وجعل معها الأبنية مخرجا إياها عن مادة النحو، ثم ختم بالتصريف.وعلى الرغم من ذلك التقسيم الدقيق عند السيوطي الا انه اخرج بعض الموضوعات الصرفية عن مكانها وكان حقها ان تدرس مع ابواب الصرف الا انه جعلها مع النحو ومنها : بابي(المثنى ، والجمع) الذين وضعهما مع المقدمات.[١]وكذلك وضع باب(نوني التوكيد الثقيلة والخفيفة) مع الكتاب الثالث الذي خصصه للمجرورات وما حمل عليها وهي المجزومات[٢] ووضع باب (العدد) في الكتاب الخامس والذي خصصه (للتوابع والعوارض) [٣]النحوية، على الرغم من أنه لم يجعل أبواباً نحويةً في قسم الصرف وتناول المادة الصرفية معتمداً الأصول وجعلها هي الأساس والمنطلق الذي يبدأ منه وينتقل بعده إلى الفروع واعتماده عليها في إحكامه كثيراً.[٤] على الرغم من أن ابن جني قد سبقه إلى ذلك في التعامل مع اللغة على أساس الأصول وهو منهج يعتمد على العقل النظري ويقسم اللغة تحت مصطلحات ودراسة تقترب أكثرها من الفقه والمنطق[٥] .

وهذا هو الهيكل العام لجملة الكتاب وقد يتبين لنا ان السيوطي يقدم الأولى ثم الأولى في العمل حتى ينتهي إلى الأقل وخاصة في ميدان النحو الذي جاء بعده الميدان الصرفي

ولمثل هذه الأولوية التي طبقها في ترتيب الأبواب الصرفية جاءت أبوابه مرتبة ترتيباً تنازلياً في كتاب الأبنية و كالآتي بدأ: بأبنية الاسم ، ثم أبنية الفعل ، ثم المصادر، ثم المشتقات ثم ألفي التأنيث ، والمقصور والممدود.[٦]

وهذا:((الترتيب منطقي فبدأ بأبنية الاسم لشرف الأسماء على الأفعال ، ثم ذكر أبنية الأفعال قبل المصادر لأهمية معرفة الأفعال في تسهيل بيان المصادر، ثم المشتقات لأنها

---

(١) يُنظر: همع الهوامع :١/١٥٠،١٣٤

(٢) ينظر: المصدر نفسه :٢/٥٠٩

(٣) ينظر: المصدر نفسه:٣/٢١٧

(٤) يُنظر: النحو العربي مذ اهبه وتيسيره : ١٨٠

(٥) يُنظر: السماع والقياس في كتاب همع الهوامع في جمع الجوامع : ٣٩٠

(٦) ينظر الهمع: ٣ /٨٣،٦١،٤٨،٣٥،١٥،٩

تتبع الأفعال في الاشتقاق ثم ذكر المقصور والممدود بعد التأنيث وهو ذكرٌ للخاص بعد العام وهو ترتيب فيه شيء من العلم والفائدة.))[١] وقد جاء ترتيبه للأبنية –وهو الكتاب السادس– يشابه الى حدٍّ ما كتاب الإيجاز لابن مالك من حيث الموضوعات الداخلية ، والاطار العام للترتيب ،إلا ان السيوطي قد اضاف موضوعات اخرى ،تتعلق بالمصحف والتنقيط ،فزاد على ابن مالك ،وكذلك يلاحظ انَّ اثر الترتيب في الاطار العام للكتاب يقترب من ترتيب ابي علي الفارسي ،وهو متأخر عنه ، فقد قسم أبواب الصرف إلى أربعة أقسام وهي : ذوات الأبنية ، وأحوال الأبنية، وأحوال آخر الكلمة ، والتصريف، وقد زعم السيوطي بأنه أول من اتخذ هذا الترتيب على الرغم من أن أبا علي الفارسي سبقه واشار اليه في مقدمته.[٢]

ثم انتقل إلى الأصول وتناول فيها: (جمع التكسير ، والتصغير، والمنسوب)[٣] وفي هذا الترتيب تدرج من الأعم والأكثر إلى الأقل و الاخصّ.[٤] ثم انتقل إلى الموضوعات التي يطرأ عليها التغيير آخر الكلمة وعلى النحو الآتي : (التقاء الساكنين، والإمالة، والوقف)[٥] .

ثم تناول القسم الثاني من الصرف وأطلق عليه : (كتاب التصريف)[٦] فذكر فيه:(الاشتقاق ،والميزان الصرفي ، وحروف الزيادة، ومعاني حروف الزيادة، والحذف ، والإبدال، والنقل والقلب، ثم الإدغام) [٧]وجاء تسلسلها منطقياً فيبدأ من الأصل إلى الفرع ومن الأهم إلى المهم.[٨] وهذه الأبواب نجد تطبيقها ياتي عند اغلب النحاة في مجموعة واحدة مع شيء قليل من التقديم والتأخير بينها. فهم يرون أنها الجسد الحقيقي

---

(١) يُنظر: الترتيب الصرفي:٧٦
(٢) يُنظر: التكملة :٤–٥
(٣) يُنظر: الهمع: ٣/١٣٠،٨٧–١٥٤
(٤) يُنظر: الترتيب الصرفي:٧٦
(٥) ينظر: الهمع : ٣/٣٨٥،٣٧٥،٣٧٠
(٦) المصدر نفسه :٣/٣٠٢،٢٢٨
(٧) يُنظر: المصدر نفسه : ٣/٢٣٠ ،٢٨٠،٢٥٦،٢٤٨،٢٤٤،٢٣٧،٢٣٢
(٨) يُنظر: الترتيب الصرفي: ٧٦

للتصريف.[١] حتى أن بعض السابقين جعلوا لها مؤلفا خاصا و منهم : ابن جني في كتابه (التصريف الملوكي) ، وابن مالك في كتابه (الإيجاز).

وعبد القاهر الجرجاني في (المفتاح) ، وابن عصفور في كتابه (الممتع). ثم تناول خاتمة في الخط كما يسميها وتناول فيها مجموعة من الظواهر الكتابية . وختم السيوطي كتابه ببعض من الموضوعات الجديدة التي لم يتطرق لها السابقون ومنها: رسم المصحف، والتنقيط. وهذه أبواب دخلت متأخرة لتعالج مواضيع كانت المشكلة الاولى في تاريخ اللغة وبدأت مع بداية الكتابة ، وكانت الحدّ الفاصل بين الكتابة العادية وكتابة النص القرآني ،ليستقر على وضعه الحالي. وقد لوحظ أن السيوطي كان أكثر ميلاً نحو ابن مالك إذ انَّه نقل عنه وذكره نحو: ((ثمان وتسعين مرة)) بل كان اكثر العلماء حظاً عند السيوطي، ويلاحظ أيضا انه لم يتناول باب التمثيل او ما يسمى (بالتمارين) في ترتيبه للأبواب ولعله تابع في ذلك، ابن مالك وابا حيان في الارتشاف فكانا اهم المصادر عنده .[٢] حيث لم يتناولا هذا الباب ولعلهم تركا التطبيق للمتلقي وهو الباب الذي بدأ بالاضطراب وعدم الاستقرار فنجده مرة يظهر في المصنفات ومرة يختفي عند الذين الفوا في الصرف فمنهم من يعده ضرورياً ومنهم من يكتفي بالقواعد والاحكام فقط ويترك التطبيق على المتلقي.. وكذلك أخَّر بعضا من مسائل الحذف والهمزة واحكام الوصل والفصل والزيادة والبدل الى ما بعد الادغام مقدما باب (الخط)عليها ولم يفعل ذلك سوى ابن الحاجب الذي اخر الحذف بعد الادغام الا ان ابن الحاجب جعل الخط خاتمة الأبواب في الشافية ولعله افاد من الافكار السابقة فتنبه لهذين الموضوعين الهامين الذين لم يدرسا في دائرة الصرف العربي، بل تناولهما العلماء والمفسرون في كتب اخرى تقترب من الدراسات القرآنية ولوحظ ان السيوطي مازج بين المدارس النحوية وكان يذكر محل الخلاف بين الكوفيين والبصريين ، وكان يشير الى الاختلاف في التسميه فمثلاً يذكر في حديثه : المضمر

(١) يُنظر :ابنية الصرف في كتاب سيبويه:٢٤
(٢) يُنظر: دور اللهجة في التقعيد النحوي دراسة تحليلية في ضوء (همع الهوامع) :١٥

ويسمى كناية فقد ذكر تسمية كل من البصريين والكوفيين((فالبصريون يسمونه: المضمر والكوفيون يسمونه: الكناية والمكنى)).[١]

وكان يتجه في منهجه نحو علماء الاصول[٢] في طرح مادته وطريقة العرض البحث والاستنتاج التي يستخدمها وبطبيعة الحال فأن السيوطي وبحسب ما قرره في مقدمة كتابه أن جهده هذا هو خلاصة لمؤلفات عملاقة سابقة له ((فلا شك أن قيمة الدرس اللغوي عند السيوطي لايرجع الى جديد قدمه الرجل وإنما تكمن في هذا الجمع الطيب لجهود القدماء))[٣]؛ وبهذا هو يمثل مرحلة استقرار للصرف العربي دون شك.

وقد ذكرنا سابقاً بانه افاد من الافكار السابقة فتنبه لهذين الموضوعين المهمين الذين لم يدرسا في دائرة الصرف العربي، بل تناولهما العلماء والمفسرون في كتب اخرى تقترب من الدراسات القرآنية . وبذلك كان السيوطي خاتمة القرن العاشر الهجري في اكتمال منظومة التأليف النحوي والصرفي.

(١) منهج السيوطي ومذهبه النحوي: ٣٦١ .
(٢) يُنظر: السيوطي والدرس اللغوي : ٣ .
(٣) المصدر نفسه :٤

الخاتمة

توصل البحث لجملة من النتائج هي :

١ – بدأ الصرف العربي مع النحو أول الأمر، وأول من أسس بنيانهُ ،هو الإمام علي ابن أبي طالب (عليه السلام) عندما دفع بصحائف إلى أبي الأسود الدؤلي وأخذت الأبواب تنتظم عند اغلب العلماء على أسس منها اعتماد الأصل والفرع ،وأخرى اعتمدت قوة العمل والاهم والمهم ،وكان المُصنف الأول الذي ضم علم الصرف مع النحو هو كتاب سيبويه فمثلا نجده يقدم أبواب المصادر على أبواب الأفعال لأنَّه يعد المصدر هو الأصل والأفعال فرع عليها ، وكذلك تقديمه بعض المواد الداخلية بعضها على بعض اعتمادا على قوة العمل فمثلا نجده يقدم نون التوكيد الثقيلة على الخفيفة لان الثقيلة أقوى وأوكد في العمل ، وقدم مجموعة من الأبواب التي تقترب من النحو أو تشترك معه ، ومنها : النسب ، والتثنية ، والعدد ، والجمع والتكسير والمقصور والممدود ...وغيرها ، على الأبواب التي تتناول التصريف الخالص في بنية الكلمة ومن هذه الأبواب : الأبنية وحروف الزوائد والإعلال ، والإبدال ،والحذف ، حتى يختم بالأبواب الصوتية وأهمها الإدغام. وقد سار العلماء الذين جاءوا بعده على ترتيبه مع التقديم والتأخير بين الموضوعات والاختصار أحياناً ومنهم المازني والمبرد.

٢– ويرى الباحث أنَّ المازني ليس هو أول من فصل الصرف عن النحو لان سيبويه جاء بالصرف مفصولاً عن النحو في كتاب واحد والمازني اخذ مادته الصرفية من كتاب سيبويه ولم يتطرق إلى المادة النحوية، فحُسب له انه قد فصل العلمين .

٣– يلاحظ ان مواصفات مرحلة النشأة ومن خلال علمائها الذين جاءوا بعد سيبويه انهم قلدوه في ترتيب مؤلفاتهم وكذلك في الأمثلة والطريقة فمنهم من قلده مع شيء من الاختصار وتمثل ذلك عند المازني . ومنهم من قلده حرفياً مع شيء من التوسع في الأمثلة ، وتمثل ذلك عند المبرد إلا أن المبرد كان كثير الاضطراب في ترتيب الأبواب الصرفية .وبهذا يمكن القول إن سيبويه هو الأساس الذي انطلق منه علماء عصر النشأة في ترتيب مؤلفاتهم.

يعد ابن السراج رأس هذه المجموعة فقد أبدع في الترتيب والتنظيم وتصنيف الموضوعات داخل الأبواب وقد سار علماء هذه المرحلة تقريباً على منواله . وأولهم أبو علي الفارسي وابن جني ، وعبد القاهر الجرجاني، وقد امتازت هذه المرحلة بجمع المتفرقات المتشابه تحت باب واحد. فمثلاً نجد ابن السراج قد تتبع الزوائد في باب النسب وكل ما يلحق بها حتى أتمها على وجهها الصحيح ثم انتقل إلى غير الزوائد واستمر في تفصيلاتها دون خلط أو اضطراب ،وكان يسير وفق ترتيب منظم وممنهج لتلك التفرعات.

و كذلك الإشارة إلى التقسيم إجمالا ثم العرض تفصيلاً، فقد استطاع علماء هذه المرحلة والتي مثلها ابن السراج وخُتمت عند عبد القاهر الجرجاني ان يخطوا بالترتيب الصرفي خطى واضحة المعالم ، وذلك من خلال التنظيم والترتيب واختصار العنوانات ووضع المقدمات التى يشرح فيها العالم منهجه فيستطيع القارئ أن يتصور الطريقة التي سوف يسير عليها صاحب المؤلف وأن يميز بين أبواب النحو وأبواب الصرف من جهة ، دون تعب وعناء وهذه إشارة إلى أن التأليف في هذه المرحلة دخل مرحلة التطور والانتقال من عصر النشأة ، فمن ذلك المقدمة التي أورده ابن السراج في مقدمة كتابه (الأصول) وقد اشرنا إليها في بداية الفصل قبل الشروع في ترتيب الأبواب وكذلك المقدمة التي أوردها ابن المؤدب والتي وضَّح فيها بأنه سوف يأتي : على الأفعال ، ثم المصادر ، ثم النعوت ... وهكذا وسار في ترتيبه على ما ذكره وكذلك ابن جني لم يخلوا كتابه من المقدمة التي وضح فيها غايته وتبعهم أبو علي الفارسي، ثم الجرجاني، الذي كانت مقدمته مختصره وقصيرة جدا .

٤- يعد الزمخشري رأس مدرسة وكان فريدا في ترتيبه للأبواب الصرفية فقد وزع مباحث الصرف على أقسام الكلام المعهود في النحو ، وجعل قسماً رابعاً أطلق عليه : المشترك ، وكان ترتيبه سهلاً واضحا لمن أراد معرفة أي باب فسوف يجده في أقسام الكلام دون تعب وعناء.

أما بالنسبة للترتيب الداخلي فقد اتجه نحو ابن السراج في الطريقة من حيث التقسيم التي تناولها الزمخشري ، ولا يتضمن كتابه أبوابا جديدة لكن المميز عنده ترتيبه بحسب أقسام الكلام ودمجه موضوعات الصرف ضمن موضوعات النحو .

٥- أضاف ابن الحاجب باباً جديداً للصرف أطلق عليه (الخط) وهذا لم نجد له اثراً في المرحلتين السابقتين (النشأة والتطور) وهذا يحسب له أما الأبواب الأخرى فقد تناولها العلماء قبله.وبرزت حالة جديدة في هذه المرحلة وهي توظيف قوالب الشعر خدمة للغة العربية فنجد ابن مالك قد ألف منظومة بلغت الألف بيت وأطلق عليها(ألفية ابن مالك) وتناول فيها النحو والصرف فجاءت مختصرة مركزة على القواعد وهذه الطريقة لاقت رواجاً في عصره لان بها يسهل حفظ اللغة. وألف التسهيل بعد الألفية وهو كتاب موسوعي جامع شمل النحو مع الصرف وقد اختلف ترتيب الأبواب الصرفية فيه عن الألفية فقدم أبواب، وأخر أخرى كما وضحنا ذلك سابقا في الجدول التوضيحي إلا أن عدد الموضوعات لم يختلف بين الكتابين.

٦- رتب ابن عصفور كتابه بأدق صورة و أوضحها ويبدو أن هناك تشابها بينه وبين ابن السراج الذي اخذ مادته عن سيبويه، إلا أن ابن عصفور قد أحصى أبنية الأسماء كما فعل سيبويه مع دقة التسلسل الهرمي في ترتيب تلك الأبنية. وقد قسم الأبواب باعتبار حالة الإفراد والتركيب، وقد اتضحت حالة الانتظام الداخلي للأبواب عنده تكاد تفوق الذين سبقوه والذين عاصروه .

٧- اعتمد أبو حيان على ابن عصفور في ترتيب الإطار العام للكتاب وقسمه إلى أقسام: الأول تناول الكلمة حالة الإفراد، والثاني: في حالة التركيب ، وقدم ترتيب أبواب النحو على الأبواب الصرفية. ولم يأت بأبواب جديدة إلا أنه توسع في باب التنوين فأضيفت عنوانات جديدة منها: (تنوين التنكير ، وتنوين العوض، وتنوين المقابلة، وتنوين الرويّ المطلق) وهذه لم نجدها في كتب المتأخرين بشكل مستقل ،وبما أن المنهج والترتيب قد سبقه إليه ابن عصفور لذلك يرى

الباحث ان ملامح الاستقرار تبدأ عند ابن الحاجب ،ثم ابن مالك ،وابن عصفور ،وابي حيان، إلا ما ذكرناها من الإضافات لبعض الأبواب التي تحتسب لهم .

٨-لم يأتِ السيوطي بأبواب جديدة في الصرف وقسم مُؤلفه (الهمع) إلى كتب بدأ بالنحو وانتهى بالصرف وجعل ترتيب الأبنية بين المجموعة قسماً خاصاً، وكذلك افرد للتصريف كتاباً خاصاً. وسار في طريقة الترتيب على ما سار عليه ابو حيان وهو رجل موسوعي قد اخذ من العلوم حظاً ولم يترك صغيرة ولا كبيرة إلا تناولها وهذا ما وجد عند أبي حيان. ويرى الباحث ان اغلب العلماء اخذوا مادتهم الصرفية عن صاحب الكتاب تناقلوه بعضهم عن البعض الآخر واعتمدوه في ترتيب الأبواب من خلال الإطار العام ، إلا ما وجد من إضافة أبواب جديدة أو حذف أخرى في مرحلة الاستقرار وقد أُشير إليها أثناء الدراسة.

٩- تباينت مرحلة النضج والاستقرار بين التطور الذي هو امتداد للمرحلة الثانية بعد النشأة، وبين الاستقرار فقد مثل الزمخشري استمراراً للتطور من خلال الترتيب الجديد الذي ادخله على منظومة التأليف و دمج بين النحو والصرف، وكذلك توضيف الشعر التعليمي في التأليف متمثلاً بابن مالك إلا انه لم يأتِ بأبواب جديدة ، وحالة الاستقرار التي تمثلت عند ابن عصفور وذلك لأنه لم يدخل أبواب جديدة إلى الصرف بل نظَّم الأبواب الصرفية التي أخذها من العلماء السابقين له .

١٠- تباينت حالة التقديم والتأخير والانفصال والدمج في الصرف العربي مع النحو، في المراحل الثلاثة إلا وهي عدم استقرار الصرف على وتيرة واحدة مع النحو فمرة يأتي قبل النحو في المؤلفات، ومرة يتأخر ، وتارة أخرى يأتي في مصنف مستقل ، وأخرى يأتي مع النحو ، فلم يثبت له الانفصال التام حتى نهاية المرحلة الأخيرة بل ادخل في مؤلف واحد كما فعل أبو حيان الأندلسي والسيوطي على الرغم من أنهما اطلعا على أنواع المؤلفات الصرفية والنحوية السابقة المتخصصة وغير المتخصصة .

مسرد

المصادروالمراجع

أولاً :الكتب المطبوعة.

- القران الكريم
- ابن الحاجب النحوي ،آراؤه ومذهبه،د. طارق عبد عون الجنابي ، بغداد ١٩٣٧-١٩٧٤م.
- أبنية الصرف في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي، ط١(مكتبة النهضة، بغداد،١٣٨٥هـ-١٩٦٥م).
- أبو حيان النحوي : د .خديجة الحديثي ،مطبعة دار التضامن ، بغداد ١٣٨٥هـ -١٩ م .
- أبو الطيب اللغوي وآثاره في اللغة ، عادل أحمد زيدان ط١ ، بغداد١٩٧٠
- ارتشاف الضرب من لسان العرب،أبو حيان الاندلسي اثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف (٧٤٥هـ)، تحقيق : د. رجب عثمان محمد ، مراجعة د.رمضان عبد التواب ، مطبعة المدني ، مصر ، ط١ ، ١٤١٨ هـ -١٩٩٨م.
- الأشباه و النظائر في النحو (ت ٩١١هـ) وضع حواشيه : غريد الشيخ ،دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط٢، ١٤٢٨ هـ ٢٠٠٧ م
- الإصابة في تمييز الصحابة : ابن حجر العسقلاني، ابو الفضل احمد بن علي بن محمد بن احمد بن حجر العسقلاني(٨٥٢هـ) ،تحقيق :عادل احمد عبد الموجود ،وعلي محمد معوض ، دار الكتب العلمية –بيروت ، ط١ ،١٤١٥هـ
- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السرّاج(٣١٦هـ)، تحقيق، عبد الحسين الفتلي،ط٣(مؤسسة الرسالة، بيروت،١٤١٧هـ-١٩٩٦م).

- الاقتراح في علم أصول النحو: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت : ٩١١ هـ)، قراءة وتعليق : د. محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية في جامعة طنطا، ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٦ م .
- أقسام الكلام العربي في الشكل والوضيفة: د.فاضل الساقي، تقديم د. تمّام حسَّان، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، ١٣٩٧ هـ – ١٩٧٧ م .
- ألفية ابن مالك في النحو والصرف ،أبوعبدالله جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك ،(ت ٦٧٢ هـ) ،دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ،د ط، دت.
- إنباه الرواة على أنباهِ النحاة ، أبو علي بن يوسف القفطي (ت٦٢٤هـ) ، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي القاهرة ، مؤسسة الكتب الثقافية بيروت ، ط١ ،١٤٠٦هـ– ١٩٨٦م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف،كمال الدين عبد الرحمن بن محمد ابن الانباري ، تحقيق :محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية بيروت – لبنان ١٩٨٧م.
- أوضح المسالك، ابن هشام(٧٦١هـ)، تحقيق، محمد محي الدين عبد الحميد،ط(المكتبة العصرية، بيروت،٢٠٠٣م).
- إيجاز التعريف في علم التصريف ، ابن مالك الطائي النحوي(٦٧٢ هـ)تحقيق :محمد عثمان ، مكتبة الثقافة الدينية ،القاهرة،ط١ ،١٤٣٠ هـ–٢٠٠٩م.
- الإيضاح في شرح المفصل:جمال الدين عثمان بن عمر ابن الحاجب، تحقيق : موسى بناي العليلي، ط١ ،مطبعة العاني ،بغداد ١٩٨٢م.
- بحار الأنوار العلامة الشيخ ، محمد باقر المجلسي(١٠٣٧هـ): ج ٧٤ – باب ١١

- البداية و النهاية، اسماعيل ابن عمر بن كثير ، تحقيق :علي شيري ، دار احياء التراث العربي ، بيروت لبنان ، ط١ ،١٩٨٨م
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (٩١١ هـ)، تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم ،دار الفكر ،ط ٢،١٣٩٩ هـ -١٩٧٩ م.
- البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ،ابن الانباري(٥٧٧هـ) ،مقدمة التحقيق ، د-رمضان عبد التواب ،مطبعة دار الكتب المصرية :ط١
- تاج العروس من جواهر القاموس ، سيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق : د. محمود محمد الطناحي ، راجعه : عبد السلام محمد هارون، ولجنة فنية من وزارة الاعلام ، الكويت ، د ط ، ١٤١٣ هـ -١٩٩٣
- تاريخ آداب اللغة العربية، لجرجي زيدان ،تعليق : شوقي صيف ، دار الهلال، مكتبة الاسكندرية
- تاريخ الأدب العربي : حنا فاخوري ،ط ١، بيروت -لبنان، سنة ١٩٨٣م .
- التبصرة والتذكرة، أبو محمد عبد اللهبن علي بن إسحاق الصيمري، تحقيق، فتحي أحمد مصطفى عليّ الدين،ط١(جامعة أم القرى، مكة المكرمة ١٩٨٢م).
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الجياني الاندلسي (٦٧٢هـ) ، تحقيق محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ، مصر ، دط ،١٣٨٧هـ-١٩٦٧م
- تصريف الأفعال، عبدالحميد السيد عبد الحميد، ط(المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ١٩٨٩م).
- التصريف الملوكي، ابن جني(٣٩٢هـ)، تحقيق، البدراوي زهران، (مكتبة لبنان، لبنان،٢٠٠١م) ط١.

- تطوّر الدّرس النّحوي ، حسن عون ،مطبعة الجيلاوي القاهرة ١٩٧٠م.
- تطور فكر ابن مالك الصرفي في باب الاعلال والابدال، احمد ابن محمد ابن احمد القرشي الهاشمي،كلية المعلمين بالمدينة المنورة.
- التعريفات، للجرجاني : ،الشريف علي بن محمد الجرجاني(٨١٦هـ)، دار احياء التراث العربي، العلمية ،١٤٢٤هـ-٢٠٠٣ بيروت لبنان ط١.
- تقويم المنهج الصرفي- د. رزاق جعفر،ط ،١٢٠١٠، دار الينابيع
- التكملة، أبو علي الفارسي(٣٧٧هـ)، تحقيق، كاظم المرجان، ط٢ ،عالم الكتب ،بيروت – لبنان ،١٤١٩هـ ١٩٩٩م
- جهود ابن جني في الصرف وتقويمها في ضوء علم اللغة الحديث، غنيم الينبعاوي، ط١(المكتبة التجارية، مكة المكرمة، ١٩٩٥م).
- (رسالتان في اللغة)،علي ابن عيسى الرماني، تحقيق :ابراهيم السامرائي ، دار الفكر،عمان ١٩٨٤م(د.ت)
- الخصائص : ، للإمام أبي الفتح عثمان ابن جني ،(٣٩٢هـ)، تحقيق محمد علي النجار.دار الشؤون الثقافية .بغداد،١٩٩٠م
- الدراسات اللغوية عند العرب : د . محمد حسين آل ياسين ، مكتبة الحياة – بيروت – ١٩٨٠م،ط١.
- دراسات في علم اللغة ، كمال بشر، دار المعارف، مصر، ١٩٧٣م.
- الدرس الصرفي العربي طبيعته وإشكالاته ، د.محمد سعيد صالح ربيع الغامدي. كلية الآداب والعلوم الانسانية .

- دقائق التصريف، القاسم بن محمد بن سعيد المؤدب(٣٣٨هـ)، تحقيق، حاتم صالح الضامن، ط ١، دار الشام للطباعة، دمشق ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م .
- دلائل الإعجاز للجرجاني، عبد القاهر عبد الرحمن الجرجاني(ت٤٧١هـ) تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي، مكتبة القاهرة ،١٩٦٩م.
- دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها، لطيفة ابراهيم محمد النجار ط١ ،عمان –الاردن ،دار البشير،١٩٩٤م
- دور الشعر العربي في تطور الفكر التربوي العربي، دار صادر للطباعة والنشر ، ١٩٩٨
- دور اللهجة في التقعيد النحوي دراسة إحصائية تحليلية في ضوء (همع الهوامع)للسيوطي د- علاء اسماعيل الحمزاوي،
- ديوان الحطيئة بشرح ابن السكيت، جرول الحطيئة العبسي ابو مليكة (١٨٦-٢٤٦هـ) ،مكتبة الخانجي ،القاهرة ،تحقيق .د- نعمام محمد امين طه، دار صادر ، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م،
- الزاهر في معاني كلمات الناس، محمد بن القاسم بن بشار الأنباري أبو بكر،ت: حاتم صالح الضامن ،دار الشؤون الثقافية العامة – بغداد، ١٩٨٧،ط٢
- السماع والقياس في كتاب همع الهوامع في جمع الجوامع ، د.ابراهيم احمد سلام جامعة الاقصى / مجلة الجامعة الاسلامية /٣٩٠
- سيبويه امام النحاة ، د_علي ناصف النجدي، المطبعة العثمانية ،دار الكتب ،القاهرة ،ط٢،٢٠٠٩م.
- السيوطي والدرس اللغوي ، د.عبد الراجحي مجلة المجلس الأعلى لرعاية الفنون والأداب والعلوم الاجتماعية. ص ٣ ،١٩٧٦/١٠/٦ م.

- شافية ابن الحاجب،جمال الدين ابو عمرو الدويني، المكتبة المكية–مكة المكرمة،تحقيق:حسن احمد العثمان،ط١/ ١٩٩٢م.
- شذرات الذهب في اخبار من ذهب،عبد الحي ابن احمد بن محمد ابن العماد العكري الحنبلي (ت١٠٨٩هـ)،تحقيق:محمودالارناؤوط،دار ابن كثير ،بيروت،ط١ ،١٤٠٦هـ–١٩٨٦م.
- شرح جمل الزجاجي ، علي بن مؤمن بن محمد بن علي ابن عصفور الإشبيلي، ت: فواز الشعار، دار الكتب العلمية ١٤١٩ه – ١٩٩٨م،ط١
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبدالله الهمداني المصري (ت٧٦٩م) تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد الطبعة الثالثة عشرة،مطبعة السعادة،١٣٨٤هـ –١٩٦٢م.
- شرح تذكرة السامع والمتكلم في ادب العالم والمتعلم القاضي بدر الدين محمد ابن ابراهيم بن سعد الله ابن جماعة الكناني الشافعي ، تحقيق : محمد بن مهدي العجمي ،دار البشائر الاسلامية ، ط١ ،١٤٢٩هـ–٢٠٠٨م.
- شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري، ط(مطبعة البابي الحلبي، مصر،د.ت).

شرح المراح في التصريف: العلامة بدر الدين محمود بن أحمد العيني(ت٨٥٥هـ) ، حققه وعلق عليه: د. عبد الستار جواد ، مؤسسة المختار، القاهرة–مصر، ط١، ١٤٢٨هـ–٢٠٠٧م.

- شرح الوافية نظم الكافية،، لأبي عمرو عثمان بن الحاجب النحوي (ت ٦٤٦)،المحقق الأستاذ موسى بناي علوان، مطبعة الآداب في النجف . ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م ،ط١
- شرح تصريف الملوكي،موفق الدين يعيش بن علي، تحقيق فخر الدين قباوه،ط١ ،المكتبة العربية ،حلب،١٩٧٢م.

- شرح شافية ابن الحاجب ، رضي الدين محمد بن الحسن الاستر اباذي ،(٦٨٨هـ)، تحقيق الاساتذة : محمد نور الحسن ، محمد الزفزاف ،محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية –بيروت –لبنان ،١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥م.
- شرح نهج البلاغة ،ابن أبي الحديد المعتزلي (٦٥٦ه)،تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ،البابي الحلبي ،ط١ ،١٩٩٩م.
- ضحى الإسلام: أحمد أمين ، دار الكتاب العربي – لبنان، ط ١٠
- طبقات الشافعية الكبرى ،تاج الدين ابو نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي للسبكي(٧٧١هـ)، تحقيق محمود محمد الطناحي،عبد الفتاح الحلو، الناشر : الحلبي ،١٣٨٣ هـ –١٩٦٤م.
- الظواهر اللغوية في التراث النحوي :د. علي أبو المكارم،دار غريب القاهرة ،٢٠٠٦م.
- العربية والوظائف النحوية دراسة في اتساع النظام والاساليب ، ممدوح عبد الرحمن الرمالي، دار المعرفة الجامعية ،١٩٩٦م.
- غاية النهاية في طبقات القرّاء شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد ابن الجرزي (ت ٨٣٣ هـ /١٤٢٩ م)، مكتبة الخانجي – ١٩٣٢م – مصر
- الفروق اللغوية : أبو هلال العسكري ، تحقيق:محمد ابراهيم سليم، دار العلم والثقافة ،القاهرة – مصر. طبعة حديثة ٢٠١٠م.
- فلسفة التبويب عند النحاة ، كتاب الجمل للزجاجي أنموذجاُ ، حسن الزبيدي
- فوات الوفيات والذيل عليها، محمد ابن شاكر الكتبي(٧٦٤هـ) ،تحقيق :د. احسان عباس ،دار صادر، بيروت– لبنان.

- الفهرست، ابو الفرج محمد ابن اسحاق البغدادي المعروف ابن النديم (٤٣٨هـ)، تحقيق ابراهيم رمضان ،دار المعرفة بيروت لبنان ط٢ ،١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

- القواعد العربية : عبد الغني الاقر ، دار القلم ، دمشق ط١
- الكافية في علم النحو والشافية في علمي التصريف والخط، جمال الدين عثمان بن عمر بن ابي بكر،ابن الحاجب (٦٤٦هـ)تحقيق صالح عبد العظيم الشاعر،مكتبةالأداب ،القاهرة.
- الكتاب،ابو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(١٨٠هـ)، تحقيق :عبد السلام محمد هارون، ط٣،مكتبة الخانجي القاهرة،١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
- كتاب المثنى أبو الطيب اللغوي، عبد الواحد بن علي الحلبي (٣٥١ هـ) ، تحقيق عز الدين التنوخي، المجمع العلمي العربي ،دمشق (د.ط) ١٣٨٠هـ- ١٩٦٠م.
- كتاب سيبويه وشروحه ، د. خديجة الحديثي ، دار التضامن- بغداد، الطبعة الاولى ،١٣٨٦هـ-١٩٦٧
- كشف الظنون عن اسامي الكتب والفنون ، مصطفى بن عبدالله حاجي خليفة ، تحقيق :محمد شرف الدين ،دار احياء التراث بيروت – لبنان .٢٠٠٨.

- الكناش في النحو والتصريف، لأبي الفداء ت٧٣٢ هـ، ت: د.جودة مبروك محمد ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ط ٢ ، ١٤٢٦ هـ / ٢٠٠٥ م.
- لسان العرب، ابن منظور، ط٣(دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٩٩م).
- اللغة العربية ،مبناها ومعناها،د.تمام حسان ،عالم الكتب ،ط٣،القاهرة ١٩٩٨م.
- اللفظ والمعنى في التفكير النقدي والبلاغي عند العرب، الدكتور الاخضر جمعي ، اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ٢٠٠٢م .

- المثل السائر ضياء الدين بن الأثير تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، طبع بمطبعة مصطفى بابي الحلبي سنة ١٩٣٩

المبدع في التصريف لأبي حيان النحوي الأندلسي تحقيق د-عبد الحميد السيد طلب،ط١(مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٨٢م).

- المثنى ،عزالدين التنوخي، مطبوعات المجمع العلمي العربي.دمشق بيروت ١٣٨٠هـ – ١٩٦٠.
- مجالس ثعلب،أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت٢٩١هـ) تحقيق عبد السلام هارون ،دار المعارف ، القاهرة، ١٩٦٠م .
- مخطوطة (المقصود في الصرف) : لأبي حنيفة النعمان، مكتبة جامعة الملك سعود،(١١٦)
- المدارس النحوية، الدكتورة خديجة الحديثي ،ط٣ ، دار الامل ، الاردن، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- مدخل لنشأة النحو العربي، كريم ميرزة الاسدي،دار الحصاد - دمشق - ٢٠٠٣م
- مراتب النحويين: أبي الطيب عبد الواحد بن علي اللغويّ الحلبيّ(**٣٥١هـ**)، حققه وعلق عليه: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر ،القاهرة ، ١٣٧٥ هـ – ١٩٥٥ م.
- معجم الالفاظ المثناة (المثنيات) ، شريف يحيى الامين ،دار العلم للملاين ، بيروت لبنان ،ط ١ ١٩٨٢م.
- المعجم العربي : نشأته وتطوره، د. حسين نصار، دار مصر للطباعة ، ١٤٠٨هـ –١٩٨٨م.
-
- موسوعة عباقرة الاسلام ، د- رحاب خضر عكاوي، دار الفكر العربي ،بيروت – لبنان،ط١ ،١٩٩٣م.
- معجم مقاييس اللغة ، أحمد ابن فارس(ت٣٩٥هـ)، تحقيق عبد السلام هارون ، دار الفكر ، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

- المغني في تصريف الأفعال ، عبدالخالق عضيمة،دار الحديث ، القاهرة ،ط٣ ،١٤٢٠هـ-١٩٩٩
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين ابن هشام الانصاري(ت٧٦١هـ) ، حققه وعلق عليه: الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، راجعه: سعيد الافغاني، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر-طهران ،ط١، ١٣٧٨هـ.

- المفتاح في الصرف، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق، علي الحمد، ط(مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٧م)
- المفصّل في علم العربية : أبو القاسم محمود بن عمرو الزمخشري (ت٥٣٨هـ) ، دار الجيل، بيروت-لبنان، ط٢، (د.ت).
- المقتصد في شرح الايضاح،عبد القاهر الجرجاني،تحقيق .الدكتور .كاظم بحر المرجان، شرح وتعليق ، الدكتور حسين نصار، وزارة الثقافة والاعلام العراقية، دار الرشيد للنشر ، ١٩٨٢
- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد(٢٨٥هـ)، تحقيق، محمد عبد الخلق عضيمة، ط ٣ القاهرة ١٤١٥ هـ-١٩٩٤م.
- مقدمة كتاب المثنى :عز الدين التنوخي، مطبوعات المجمع العلمي العربي.دمشق بيروت ١٣٨٠هـ
- الممتع في التصريف، ابن عصفور، تحقيق، الشيخ احمد عزو عناية و علي محمد مصطفى، دار إحياء التراث العربي، ط١ بيروت،١٤٣٢-٢٠١١م.

- مناهج البحث في اللغة ،د تمام حسان،دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الدار البيضاء ،المغرب،د ط،١٤٥٧هـ-١٩٨م
- مناهج التأليف النحوي ، د. كريم حسين ناصح الخالدي ،دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ،ط١، ١٤٢٧ هـ -٢٠٠٧ م.
- مناهج الصرفيين ومذاهبهم، حسن هنداوي، ط١(دار القلم، دمشق، ١٩٨٩م).
- المنتظم في تاريخ الأمم والملوك: جمال الدين ابو الفرج ابن الجوزي(٥٩٧هـ)،تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ومصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط١، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
- المنصف ، في شرح التصريف المازني ، للإمام أبي الفتح عثمان بن جني (٣٩٢ هـ) ، تحقيق محمد عبد القادر احمد عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.
- منهج ابن مالك في وضع الالفية ، د. عزمي محمد عيال سلمان، دار الشروق ،عمان – الاردن،٢٠٠١
- المنهج الصوتي للبنية العربية الحديثة رؤية جديدة في الصرف العربي ، .عبدالصبور شاهين ، مطبعة الرسالة ، بيروت –لبنان ،١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
- المهذب في علم التصريف ، تاليف : د- هاشم طه شلاش ،صلاح مهدي الفرطوسي ، عبد الجليل عبيد حسين ، مطبعة التعليم العالي في الموصل ١٩٨٩م ، كلية التربية الاولى (ابن رشد)

- نتائج الفكر في النَّحو،أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السُّهَيلي(٥٨١ هـ) ،تحقيق : عادل احمد عبد الموجود ، علي محمد معوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ،ط ١،١٤١٢ هـ –١٩٩٢ م.
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة،جمال الدين ابي المحاسن يوسف ابن تغري بردي،دار الكتب المصرية ، ت.عبد الخالق ثروت باشا ،١٩٧٢م
- النحو العربي،العلة النحوية،نشأتها وتطورها،د.مازن المبارك،دار الفكر سورية، ط١٩٨١،٣م.
- النحو العربي،مذ اهبه وتسيره، مجهد جيجان الدليمي ،د.محمد صالح التكريتي
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء : أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد ابن الأنباري، تحقيق : ابراهيم السامرائي، مطبعة المعارف – بغداد ١٩٥٩م.
- نزهة الطرف في علم الصرف، ابن هشام، تحقيق، أحمد هريدي، ط(مكتبة الزهراء، القاهرة، ١٩٩٠م).
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة : محمد الطنطاوي ، ط ٣ مصر ١٩٦٩م.
- نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، حسن خميس سعيد الملخ ، ط١ ،دار الشروق ،عمان – الاردن،٢٠٠١
- نظرية الصرف العربي، محمد عبد العزيز عبد الدايم، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية،**الرسالة (١٥٨)** ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م
- النظرية اللغوية في التراث العربي، دار السلام ، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م. ط١

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ،جلال الدين بن عبدالرحمن السيوطي (ت٩١١هـ) ،تحقيق احمد شمس الدين ،المكتبة دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ،ط١ ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.
- الواضح في الصرف ،شرح وتوضيح على تهذيب البناء،ابو مصطفى البغدادي، دار المعرفة ٢٠٠٩م.
- الوجيز في فقه اللغة: محمد الأنطاكي،ط٢،دار الشرق،(د.ت).
- وفيات الاعيان وأنباء أبناء الزمان ، لابي العباس شمس الدين احمد بن ابي بكر بن خالكان ، المتوفي (٨١هـ)،تحقيق : احسان عباس ، دار صادر بيروت –لبنان ١٩٧٧م.

ثانياً: الاطاريح والرسائل الجامعية .

- الإعلال والإبدال والإدغام في ضوء القراءات القرءانية واللهجات العربية ، اطروحة دكتوراه،أنجب غلام نبي بن غلام محمد،إشراف ا.د .عبدالله درويش، كلية التربية للبنات مكة الكرمة،١٤١٠هـ-١٩٨٩م،
- البحث الصرفي في الدراسات اللغويةالعربية الحديثة: اطروحة دكتوراه : نسرين عبدالله شنوف العلواني، كلية التربية – ابن رشد – جامعة بغداد.،١٤٢٣هـ – ٢٠٠٣ م
- الترتيب في النحو العربي دراسة في المنهج ،رسالة ماجستير ،جعفرمحمد عبد الرضا ،اشراف ، ا .م د رعد هاشم عبود ، كلية التربية جامعة ذي قار ،٢٠١١م-١٤٣٢هـ.
- التصريف عند سيبويه وموقف الرضى فيه : د. محمد إحسان ، أطروحة دكتواره .
- الجهود التصريفية عند عبد القاهر الجرجاني، سهاعبد محمد حسن، رسالة ماجستير. كلية التربية اللغة العربية وآدابها .بغداد.
- الدرس الصرفي عند المبرد، إعداد زهير احمد سعيد إبراهيم؛ إشراف عبده علي الراجحي، (ماجستير)، جامعة الإسكندرية ١٩٨٠.
- الردود الصرفية عند الرضي الاستر اباذي(٦٨٨هـ)-حيدر محمد رحم النصرالله، اطروحة دكتوراه ،كليةالأداب جامعة البصرة ،اشراف . أ .د- عدنان عبد الكريم جمعة ،١٤٣٢هـ-٢٠١١م.
- شرح ابن طولون على الفية ابن مالك ،دراسة وصفية تحليلية، رسالة ماجستير، احمدعبدالرحيم الباقي الحواجي ،اشراف .أ .د.محمود محمد العامودي،كليةالأداب الجامعة الاسلامية في غزة ،١٤٣٢هـ- ٢٠١١م.

- ظاهرة الأصل والفرع عند سيبويه في ضوء النظرية التحويلية، إعداد آمنة رشيد خابور الشمري؛ إشراف محمود سليمان ياقوت، (ماجستير)، جامعة الكويت ٢٠٠٠.
- المصطلح الصرفي عند ابن المؤدب دراسة في كتاب دقائق التصريف ،بسمة رضا محمد، رسالة ماجستير ، اشراف : د.يحيى عبابنة ،كلية الأداب جامعة مؤته ، ١٤٢٢هـ٢٠٠١
- منهج ابن عصفور الاشبيلي في النحو والتصريف،اعداد جميل عبد الله عويضة،اشراف لويس بوزية ،اطروحة دكتواره، جامعة القديس يوسف ١٩٨٨م.

ثالثاً: البحوث المنشورة.

- اثر العقل في توجيه القاعدة النحوية الى اصلية وفرعية، د . معن عبد القادر بشير ،كلية الحدباء الجامعة ،مجلة التربية والعلم ، مجلد(١٧) العدد(٣) سنة ٢٠١٠م.
- أثر المازني فيمن جاء بعده (المبرّد . الفارسي) الدكتور سامي عوض صفوان سلوم ،مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (٢٧) العدد (2)٢٠٠٥
- الإدغام ، مفهومه أنواعه أحكامه :أبو أوس ابراهيم الشمسان:مجلة جامعة الإمام (العدد ٢٥) محرم ١٤٢٠
- الترتيب الصرفي في المؤلفات النحوية والصرفية إلى أواخر القرن العاشر الهجري، مهدي بن علي بن مهدي آل ملحان القرني،مجلة جامعة أم القرى، ج١٣، ع٢١، ديسمبر ٢٠٠٠م
- جهود علماء العربية في تيسير النحو وتجديده ،صادق فوزي دباس: مجلة القادسية في الأداب العلوم التربوية العدد ١ -٢مجلد ٨ .
- الدرس اللساني والترجيح في تحديد الشاهد الشعري بين الصنعة والتوثيق عند سيبويه:د – محمد فاضل مجلد ٧ عدد (٢/١٤) ،٢٠١٣.
- الصيغ المشتركة في الأبواب الصرفية. د.شكران محمد شلاكه المالكي،العدد ١،مجلد(٨)،٢٠٠٩.
- العلة النحوية بين النظرية والتطبيق،نهاد فليح حسن،مجلة اداب المستنصرية ،العدد ١٤، ١٩٨٦م.

- العلل التعليمية وتطبيقها في كتاب الاصول ، د –حيدر جبار عيدان مجلة كلية الأداب جامعة الكوفة " العدد ٦.
- مصطلح البدل : مجلة جامعة بغداد للعلوم الإنسانية مجلد ٢٠ عدد٢.
- منهج السيوطي ومذهبه النحوي في كتابه (جمع الجوامع النحوي ، نصر أحمد ابراهيم عبد العال مجلة الجامعة الاسلامية للبحوث الانسانية ، المجلد العشرون، العدد الثاني : جامعة الاقصى ، ٢٠١٢م
- نظرية الصرف العربي دراسة في المفهوم والمنهج ،محمد عبد العزيز الدايم ،الكويت :مجلس النشر العلمي حوليات الأداب والعلوم الاجتماعية العدد ٢١رسالة ١٢٨.